
النظام السياسى
فى الولايات المتحدة
تأليف . داڤيد كوشمان كويل
ترجمة . توفيق حبيب
تقديم . الدكتور على ماهر

نشر هذا الكتاب بالاشتراك
مع
مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر
القاهرة — نيويورك

اهداءات ٢٠٠٠
مكتبة
أ.د. محمد حسين هيكل
رئيس مجلس الشيوخ السابق

النظام السياسى في الولايات المتحدة

تأليف

دافيد كوشمان كويل

ترجمة

توفيق حبيب

تقديم

الدكتور على ماهر

الناشر

مكتبة الخانجى بمصر

ومكتبة المثنى ببغداد

المشتركون فى هذا الكتاب

دافيد كوشمان كويل   مؤلف الكتاب :

مهندس شهير بالمهنة ولكنـــه من الباحثين فى المســائل الاقتصادية والسياسية ، ولد بولاية مستشوستس سنة ١٨٨٧ وتخرج من جامعة برنستون واشتغل مستشارا هندسيا فى عدد من الأعمال الكبيرة ومن أهم كتبه « النضال المستحكم بين العمل والمال » سنة ١٩٣٢ ، « والاسراف » سنة ١٩٣٦ ، « والشيخوخة بلا خوف » سنة ١٩٣٧ ، « وطريقة الحياة الأمريكية » سنة ١٩٣٨ ، «والغابات الأمريكية» سنة ١٩٤٠، « وأمريكا » سنة ١٩٤١ ، « ويوم الحساب » سنة ١٩٤٨ .

الرئيس السابق الدكتور على ماهر   مقدم الكتاب :

كان أستاذا للقانون الدولى ، ثم قاضيا ، ونزل الى ميدان الجهاد الوطنى فى بدء نهضته سنة ١٩١٩ . وعين عضوا فى اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ . وأسندت اليــه الوزارة مرارا . ثم أصبح رئيسا للديوان الملكى . وتولى رياسة مجلس الوزراء فى كثير من الأوقات العصيبة ، وبخاصة غداة حريق القاهرة ، ثم فى فجر الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢. ثم عين عضوا فى لجنة مشروع الدستور وانتخبه أعضاؤها

رئيسا لها . فأمد اللجنة بسلسلة من البحوث الدستورية المقارنة المستفيضة .

السيد توفيق حبيب   مترجم الكتاب :

كان سكرتيرا عاما مساعدا لمجلس الشيوخ . ومديرا للبحوث الفنية للجنة مشروع الدستور . وقد قضى فى خدمة البرلمان المصرى زهاء ثلاثين سنة . وهو منذ سنة ١٩٣١ السكرتير الدائم للشعبة المصرية للاتحاد البرلمانى الدولى . عين مستشارا سياسيا لوفد مصر لدى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى سنتى ١٩٤٦و١٩٤٧ . وهو من المتخصصين فى البحوث المقارنة فى الاجراءات البرلمانية والانتخابية . وله فى ذلك مؤلفات وبحوث عدة .

السيد سعيد خطاب   مصمم الغلاف :

تلقى دروسه فى كلية الفنون التطبيقية ثم أرسل فى بعثة الى انجلترا وهو الآن أستاذ بالكلية التى تخرج منها . وقد نال عدة جوائز فى المسابقة التى أقامتها مؤسسة فرانكلين لتشجيع الفنانين على العناية بتصميم أغلفة الكتب .

تصدير

بقلم الرئيس السابق الدكتور على ماهر

أنظمة الحكم فى البلاد المستنيرة فى تطور مستمر . هى اليوم خير مما كانت عليه أمس ، وستكون غدا خيرا مما هى عليه اليوم . وتطورها الاصلاحى موفق ، ما حفزه توثب الشباب ، ووجّهته حكمة الشيوخ وتجاريبهم ، ودعمه التعاون الصادق بينهما .

واتجاه الشعوب الى تقويم أنظمة الحكم فيها يبلغ أشده غداة حرب تصطليها وتنوء بأوزارها . ذلك بأن الحرب هى التجربة الكبرى لاختبار الأنظمة القائمة ، تبين مدى صلاحيتها ، وتكشف عن جوهرها .

والمواطنون الذين يؤدون ضريبة الدم تسمو مراتب تفكيرهم ، وتتسع آفاقهم . ومبادىء المساواة والأخاء تتجلى فى ساحات القتال ، وتبدو حقائق ملموسة يؤيدها الواقع . ولهذا يتحين العائدون من الحرب الفرص لمحاسبة حكامهم . واذا كان المواطنون فى عصرنا الحاضر ، مدنيين وعسكريين على سواء ، يتحملون أعباء الحرب بأقدار متفاوتة ، ويتعرضون

لكوارثها ، فانه يسودهم شعور عام بأن كلمة الأمة هى الفاصلة فى مصيرها .

واذا رجعنا الى التاريخ القريب ، نجد أن عروش امبراطوريات روسيا وألمانيا والنمسا قد هوت ، نتيجة لما أصاب بلادها من هزيمة فى الحرب العالمية الأولى . وأنه ، لمثل ذلك ، أعقب الحرب العالمية الثانية انهيار الأنظمة السياسية فى ألمانيا وايطاليا واليابان . كذلك أيقظت حرب فلسطين دول الشرق الأوسط ، ودفعتها الى أن تتلمس فى الحياة سبلا جديدة .

وليس من شك أن رحا الحرب تنال من نظام الحكم ، اذا خاضت البلاد حربا لم تكن مستعدة لها.فمسئولية الحرب والاستعداد لها تقع مباشرة على الجهاز الحكومى والنيابى الذى يعاصرها ، والسياسة العامة التى توجهها . وتنائج الحرب هى التى تقرر مصيرها . فاما أن تقتلع هذه الأنظمة من جذورها ، لتقيم مكانها أنظمة جديدة ، واما أن تصهرها لتسير فى تطور حثيث نحو تحقيق المبادىء السياسية السامية والمثل العليا التى سادت الحرب ، أخذا بالعدالة الاجتماعية وما تقتضيه من تعديل التخطيط السياسى ، لتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين ولرفع مستوى المعيشة ، ليس فى شئون التعليم والتغذية والمسكن والصحة وحدها ، بل فى غيرها من ميادين الحياة الروحية والأخلاقية ، حتى يسمو الانسان فى الفكر والعمل والطموح النبيل .

وهكذا تتخلص الشعوب ، هوادة أو عنفا ، من أوزار الأنظمة الفاسدة ، لتمكن للحرية والعدل والقانون .

واذا كانت الأحداث والكوارث تدفع الشعوب دفعا الى التوفر على اعادة النظر فى أنظمتها ، فان الصفوة من المواطنين المثقفين ، شيوخا وشبانا ، هم الذين يتعاونون على اعداد البحوث والمقارنات لرسم خير النظم التى تلائم بلادهم ، معتمدين على تجارب الماضى ، مقدرين الظروف التاريخية . تلك آية النضج السياسى .

وآثار الحروب لاتقف عند الشئون الداخلية ، بل تمتد الى العلاقات الدولية ، مستهدفة توجيه الانسانية نحو عالم أفضل وأسعد ، يكفل فيه التعاون الاقتصادى والاجتماعى ويصان السلام العادل . ومن هنا كانت عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة ، وكلتاهما غايتها السلام ووسيلتها عدالة القانون . فبدلا من أن تخضع العلاقات الدولية لقانون القوة ، تخضع لقوة القانون . تلك آمال الانسانية .

واذا كانت تلك الكلمات السامية ، الحرية والعدالة والقانون ، تعبر عن أصول السياسة الانسانية العليا التى يستهدفها العالم الحر فى بناء السلام — فلا ريب أنه فى الواقع لايمكن الفصل بينها . ذلك بأنه لاحرية بغير سيادة القانون ، ولا سلام بغير سيادة القانون .

ولا مناص للتقدم الانسانى من استقرار الأنظمة

الداخلية . ولن تستطيع أمة أن تنهض بكفالة نظامها الداخلى، ولا بحمل نصيبها فى التقدم الانسانى ، الا اذا عاون شعبها حكومتها ، وأحسن محاسبتها ورقابتها . ولهذا كثرت المؤلفات الحديثة التى ترمى الى تنوير رجل الشارع بحقائق الأوضاع السياسية ، وتقريب مسائل الفقه الدستورى الى أذهان العامة ، حتى يستكمل المواطن الصالح ثقافته،ويساهم فى بناء الرأى العام ودعمه .

فالرأى العام قد أصبح ، فى عالم الديمقراطيات ، الارادة العليا ، والقوة المحركة ، وصمام الأمان . ولا تكون ديمقراطية حرة الا حيث يتلألأ رأى عام قوى يقظ مستنير .

ومن المؤلفات الجديدة هذا المؤلف الذى كتبه ديفيد كويل عن النظم السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ونقله الى العربية صديقنا الأستاذ توفيق حبيب .

فهو لاريب يسد فراغا فى ميدان العلوم الدستورية ، ويهيىء للمتخصصين وسيلة لاستكمال المقارنات الفقهية ، ويوفر لقراء العربية مرجعا قريب المنال عن الأوضاع السياسية فى الولايات المتحدة .

وما أحوج الناس فى كل أمة الى أن يتفهموا نظم غيرهم من الأمم ، فيتيسر بينهم التقارب ، وتتوطد أسباب السلام !

وما أحوجنا ، فى هذا الشرق الأوسط ، الى تفهم نظم دولة تعد بحق فى طليعة الديمقراطيات الحرة !

فالولايات المتحدة ، وقد نزح اليها أهلوها وهم يختلفون جنسا ، ويتباينون لغة ودينا ، لايربطهم فى الأصل سوى ذلك الدستور المستنير الذى وضعه العلماء الباحثون ، أمثال جيفرسون وآدامز وماديسون وهملتون ، فكان العلم الشامخ الذى التف حوله المواطنون جميعا ، وكان الطود الراسخ الذى غالب الأجيال والعصور . فى ظله سادت الروح الديمقراطية الشعب والحكومة ، وقامت المحكمة العليا حصنا للحريات وسندا للحقوق العامة ، وفيصلا فى دستورية التصرفات والتشريعات ، وفيما ينجم بين الهيئات والسلطات.

والأمريكيون قوم واقعيون ، فبقدر ما يكفلون للمواطنين من حريات ، بقدر ما يشددون الحساب على الغلاة منهم فى ممارسة هذه الحريات .

فحرية الفرد ، وحرية الرأى ، وحرية الاجتماع كلها مكفولة لايحدها الا حقوق مساوية للغير .

والصحافة الأمريكية تتمتع بحريات لم ترسم القوانين لها حدا . ومع ذلك فالويل لمن يتطاول على الأفراد أو يلحق ضررا متعمدا بالصالح العام . فاطلاق الحريات الى أبعد حد ممكن ، تقابله ضوابط قانونية صارمة ، تكفل للنظام الديمقراطى السداد والازدهار .

هذه هى الأوضاع السياسية الواقعية الناجحة ، التى تقدم فيها الصوالح العملية على المبادىء النظرية .

وعظمة الدستور الأمريكى تتجلى فيما يتصف به من الاتزان والحنكة والمرونة . هم فى أمريكا يؤمنون بأن الحق لايحده الا حق يقابله ، وأن السلطة لاتحدها الا سلطة تقابلها ، وتتعاون واياها للصالح الوطنى وللخير العام . وهذا هو سبيل الرقابة المتبادلة والتوازن بين السلطات .

ومن التقاليد الأمريكية الحميدة التمسك بقيام حزبين سياسيين رئيسيين . ولهذا لايقبلون فى الانتخابات أى اقتراح يرمى الى التمثيل النسبى أو الانتخاب بالقائمة ، خشية تعدد الأحزاب .

وشاهد النبوغ فى الدستور الأمريكى أنه حقق توازنا فريدا بين الكفة المركزية فى الحكومة الفدرالية ، والكفة اللامركزية فى الحكومات الاقليمية .

وهنا يصح أن نتساءل : هل يمكن اقتباس النظام الأمريكى أو نقله برمته الى بلد آخر ؟

لا شك أن النظم السياسية جزء من تاريخ البلاد وحياتها فى حاضرها وماضيها .

واذا كان للتقاليد البريطانية القديمة فى أمريكا أثر فى الدستور الأمريكى ، فان هذا الدستور فى جملته وليد الحوادث التاريخية الأمريكية ، وثمرة الروابط القائمة بين الولايات .

لقد قام الدستور للتوحيد بين ولايات هى فى الحقيقة دول ، لكل منها السيادة . وهيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية تستمد جميعا ولايتها من هذه السيادة .

وكل ولاية منها حريصة على استقلالها وسيادتها ، ضنينة بالتنازل عن أى من حقوقها للحكومة المركزية . ويكتفى فيما بين الولايات ، من الشئون السياسية والاقتصادية ، بتوحيد الصوالح التى يكون من الخير توحيدها للصالح المشترك . فليس للحكومة الفيدرالية ولا للكونجرس من الحول أو الاختصاص الا ما خولتهما الولايات ، ونص عليه صراحة فى الدستور الفيدرالى . والحكومة المركزية فى الواقع ذات سيادة مصطنعة ، لم تنشىء نفسها وانما انشأها الغير .

والتوازن بين القوى المركزية والقوى اللامركزية ، يؤيده التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، هو عند فقهاء الدستور سر نجاحها على مختلف العصور .

ومن هذا يتبين أن رئيس الدولة فى أمريكا ، وان كان فى الوقت ذاته رئيس الحكومة الفيدرالية وله السلطان الأعلى فيها ، فهو لا يتولى سوى المسائل الكبرى فى حدود ماتركته الولايات للحكومة الفيدرالية .

والنظام الأمريكى كسائر النظم العريقة لايتمثل فى نصوص الدستور . فهذه النصوص لاتصور تمام التصوير قواعد هذا النظام وحقائقه ومراميه . ان مراد هذه النصوص ومداها

لايؤخذ من مفاهيمها المجردة ، وانما يؤخـذ من أساليب تطبيقها ومن تفسيرات المحكمة العليا لها فى أحدث أحكامها التى صدرت عن تجارب الأمة ومقوماتها التاريخية . وبهذا أصبح القضاء العالى فى الولايات المتحدة الينبوع الأول والمرجع الوثيق فى تحديد أحكام الدستور .

واذا كان النظام الأمريكى وليد الحياة والبيئة والتجارب والتاريخ ، فهو لذلك كله يتعذر نقله أو اقتباسه لأمة أخرى .

وهل تستطيع أمة أن تنقل أو تقتبس تجارب أمة وحياتها وأحداث تاريخها ؟

ومع ذلك فقد حاولت بعض الأمم الاقتداء بنظام الولايات المتحدة ، فدفعت ولا تزال تدفع الثمن غاليا .

استعارت دول فى أمريكا الجنوبية نظام الولايات المتحدة، ولم تتهيأ لها ظروف الولايات المتحدة وبيئتها وتاريخها وأحوالها الفذة — فكان نصيبها الفوضى ، وعـدم الاسـتقرار ، والانقلابات المتلاحقة .

لكن ذلك كله لاينقص من قدر هذا النظام العتيد ، بل لعله يعلى من مكانته ، ويؤكد ما أسلفناه : وهو أن النظام الدستورى للولايات المتحدة مطابق لأحوالها تمام المطابقة ، وأنه على ذلك جدير ، بروحـه وبمثله العليـا ، أن يدفع المواطنين الأحرار الى الاعتصام بمبادئه فى الحرية والاخاء والمساواة ، وبما يضفيه من الاستقلال والعزة والكرامة .

تلك خواطر عابرة ، أثارها اطلاعى على الكتاب القيم الذى نقله الى العربية وقدم له صديقنا الأستاذ توفيق حبيب. وهو من قضى فى خدمة البرلمان المصرى ثلاثين عاما ، اتصل فيها بالتجارب البرلمانية وتوفر على درس المسائل الدستورية. وانه ليسرنى اليوم أن ينهض بهذه الترجمة الموفقة التى أضافت الى المكتبة العربية سفرا جديدا نافعا .

حبانا الله بالتوفيق فيما ننهض به من أعمال ، وكتب لوطننا أسباب الحرية والعزة والمجد ، وهيأ لنا جميعا من أمرنا رشدا .

والله مع المؤمنين العاملين الصالحين .

القاهرة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٥ .

كلمــة تحليلية

بقلم الاستاذ توفيق حبيب

ينظر الى الدساتير على ضوء نتائجها . فالدستور الذى فى حماه تزدهر البلاد ، يبدو فى ذاته عظيما ، فيبجل ويقتبس منه ويقاس عليه . بينما الدستور الذى فى ظله تنكب البلاد ، يقضى عليه بأنه ، فى حــد ذاته ، أخفق فى ادراك الغــاية ، فيستبدل غيره به ، ولو أصر أنصاره على انه كان من النكبة براء .

ولذا فلا غرابة فى أن تتجه أنظار العــالم اليــوم الى دستور الولايات المتحدة ، لتسبر غوره وتستبرك بخصائصه. كما انه لاغرابة فى أن الدول التى هزمت فى الحرب العالمية الثانية — ومنها ألمانيا وايطاليا واليابان ، بل وفرنسا — انصرف همها ، أول ما استعادت السلام ، الى أن تتخذ من دساتيرها القديمة بديلا .

ودســتور الولايات المتحــدة الأمــيريكية يجتــذب البــاحثين لكونه أعرق الدســاتير المكتوبة فى العــالم . فدستورهم اليوم هو ، فى جوهره ، الدستور الذى ابتدعوه، على غير سابقة ، فى سنة ١٧٨٨ . لقد بقى على مر العصور ،

دون أن تمتد اليه معاول الهدم أو التنقيح فى الصـميم . فأصبح يحاط ، شأنه شأن المعمرين ، بهالة من الاجلال ، لأننا فى مجال لا بقاء فيه الا للأصلح .

* * *

ثم ان الدستور الأميركى وضع لمجموع من الدويلات كانت ، قبيل وضعه ، فريسة الاستعمار البريطانى . فكان استقلالها فطيرا . وكان سكانها فى مجموعهم أربعة ملايين من المهاجرين ، جلهم زارعون ، لا صناعة لديهم ، ولا رأس مال لهم الا الجهد والعـرق وما أمامهم من الفيـافى . لا درع يحميهم من أطماع المستعمرين الا ما وراء ظهورهم من مياه المحيط . أمانيهم القومية أن يستفحل الخلاف المحتدم بين الدول الأوروبية ، لعلها تتساهى عن وجودهم ، الى حـين ، فلا تغير على دولتهم الوليدة ، الى أن تراهق . هذا وكأنهم فى برج بابل : لكل فريق منهم لغته ودينه ومذاهبه وتقاليده وعنصره ، بل ولونه ، لا يرد قويهم عن أن يأكل ضعيفهم الا بعض الاستحياء . وليست الحرية بالنسبة لهم الا المقدرة على الرحيل من منزل ضنك الى فضاء بكر . حياتهم اطارها الخطر الداهم الدائم . أعداؤهم الجوع والظمأ والعـرى وشاسع المسافات ...

هكذا بدأوا ، عندما جمعوا كلمتهم ، بعد عناء ، على أن يستظلوا بدستور يوحدهم .

واذا بهذا الدستور يشهد له الزمان بأنه أودع من الحنكة ، وأوتى من المرونة ، ما مكنهم من أن يترعرعوا فى ظله ، حتى أصبحوا اليوم كما نراهم ، لم يبق أمامهم فى العالم من مطمع الا الرجاء فى استقرار الحال ودوام النعمة .

ثم ان الدستور الأميريكى تدين بالنظام الجمهورى ، فى عهد كان فيه العالم المتحضر يسبح لملوك ولسلاطين يتشدقون بأن هيمنتهم لايستمدونها من ارادة الشعب ، بل من مشيئة الله . واذا بالعروش تذبل وتتهاوى تباعا ، الا النزر منها . وهذا النزر يستحيل ، فى الواقع الأغلب ، الى رمز أجوف . بينما النظام الجمهورى ، الذى قام عليه الدستور الأميريكى ، يعم المعمورة . ويشعر ، حيث لايقوم حاضرا ، بأن المستقبل له .

ثم ان دستور الولايات المتحدة كفل لحكومة البلاد بالغ الاستقرار . فلا استقالات ولا أزمات وزارية متلاحقة هناك، كالحال الى يومنا هذا فى كثير من الدول الديمقراطية . هذا وقد استغنى الدستور الأميريكى عن الأركان الثلاثة التى يقوم عليها النظام النيابى المألوف وهى : المسئولية الوزارية ، وحق حل المجالس النيابية ، وازدواج الرياسة ، بايجاد رئيس للدولة غير مسئول ، الى جانب رئيس للحكومة مسئول .

لقد تنكر الدستور الأميريكى لهذه المبادىء التى كانت ، وما زالت ، تعتبر من الأسس اللازمة للحكم الرشيد فى دول أوروبا الغربية .

لقد عهد الأميريكيون الى شخص واحد بمنصبى رئيس الدولة ورئيس الهيئة الحاكمة . والرئيس لا يسأله أحد هناك .. الا الصحفيون . واذا لم يدركه حتفه ، أو لم يقعده المرض ، فهو باق فى منصبه لأربع سنوات ، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط .

والوزارة فى أميريكا اسم على غير مسمى . فالاداة الحكومية تقسم هناك الى عدد من « سكرتيريات » كبرى ، يرأس كلا منها سكرتير يقوم هناك مقام الوزراء فى الدول الأخرى ، له الاشراف المباشر على الموظفين الذين يعهد اليهم بالنشاط الحكومى العام . وهؤلاء « السكرتيرون » يعينهم الرئيس ، بمحض اختياره ، بشرط أن يعرض أسماءهم على مجلس الشيوخ لاقرار التعيين . ثم يصبحون تحت امرته المطلقة .

فللرئيس أن يقيل ، على هواه ، هؤلاء الوزراء السكرتيرين . ولا يجوز لأى منهم أن يجمع بين منصبه الحكومى وبين عضوية أحد المجلسين النيابيين . وليس لهم حق الدخول الى المجلس أو الكلام فى جلساته . ولا يسألون ولا يستجوبون . وانما هم موظفون رهن اشارة الرئيس ، ينفذون السياسة التى يأمرهم بتنفيذها . وهؤلاء الوزراء غير متضامنين فيما بينهم . فهم يعينون فرادى ، ويقالون فرادى . واذا جمعهم الرئيس للتداول معهم فى شئون الدولة ، فالقول

الفصل له وحده ، ولو ذهب فيه بمفرده الى نقيض ما ذهبوا اليه مجتمعين . وهو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس القوات البوليسية الفدرالية . وهو الذى يفاوض ، دون سواه ، الدول الأجنبية ، على ألا تنفذ المعاهدات الا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية ثلثى الآراء .

اذن فلقد جمع الدستور الأميركى ، فى يدى رئيس الولايات المتحدة ، من السلطات الهائلة ما يحقق غاية الأطماع. ولقد جعلت هذه السلطات الدستورية بعينها لرؤساء دول أميركا الجنوبية . فاذا بهم ينقلبون جميعا الى دكتاتوريين . وأصبحت الرياسة كأنها تسند فى أميركا الجنوبية لمدى الحياة . فالرئيس لاينتهى عهده هناك الا بالوفاة الطبيعية أو بالانتحار أو بالاغتيال . وهى كلها خواتيم غير دستورية، جاءت هناك نتائج لاقتباسهم ، على غير هدى ، الأوضاع الدستورية التى نجحت فى الولايات المتحدة .

هذه الأوضاع ذاتها كفلت ، على أية حال ، فى أمريكا الشمالية انتقال رياسة الدولة والحكومة ، من رئيس الى رئيس ، بالوسائل الدستورية الآمنة . وفى عهد دستورهم ، لم يقم حكم الا على أساس التراضى والشورى . وان اختلاف الخواتيم ، مع اتفاق المقدمات — فى أميركا الشمالية من جهة وفى أميركا الجنوبية من جهة أخرى — يسجل أن بين البداية والنهاية ،فى كل من الحالتين ، عوامل متفاوتة . أهمها سهر

الدستور ، فى الشمال ، على صون استقلال كل من الولايات الى أبعد حد لا يتنافى مع الاتحاد ، والفصل بين السلطات ، وكفالة المراجعة والتوازن بينها ، ونضوج الرأى العام حقيقة، فى الولايات المتحدة الأميريكية الشمالية — مع انعدام ذلك، كله أو بعضه ، لدى دول اميريكا الجنوبية . ولذا جاء القياس على الفارق ، وانقلب الخير شرا .

فلكل دستور منبت يوافقه .

وما من أرض تعتبر طيبة لكل زرع وفى كل موسم .

وقد اعتبرت فرنسا وايطاليا ، عند وضعهما دستوريهما الجديدين ، بعبرة تجارب دول أميريكا الجنوبية ، فلم تقتبسا من أميريكا ، بل آثرتا النظام النيابى الأوروبى المألوف ، على النظام الرياسى الأميريكى . فأثبت التطبيق العملى أن الدستورين الفرنسى والايطالى لم يوفرا الى كلا البلدين الاستقرار المنشود. فالأزمات هناك متلاحقة مستفحلة .

* * *

ثم ان الدستور الأميريكى أثبت ، على مرّ الأجيال ، أنه، من الدساتير المكتوبة ، أنجعها فى صون الحريات والحقوق العامة ، وأردعها للأقوياء عن الاستبداد بالضعفاء ، وأوقعها فى رفع شأن القضاء اذا لزم حدوده فى الذود عن حمى القانون.

والقضاء ، فى الولايات المتحدة ، أصبح فى الواقع سلطة لا معقب عليها ، لاختصاصه ، دون سواه ، بتفسير الدستور وبكفالة تطبيقه العملى . وكلمته فى ذلك لا يقف

أحد فى سبيلها . والقضاء عندهم لايكتفى بأن يراجع فى ذلك السلطة التنفيذية ، بل يراجع أيضا السلطة التشريعية فيما تقره من قوانين ، ليتأكد من مجاراتها للدستور ، وللعدالة الأزلية ، وللمصلحة العامة معا ، حتى انهم انتهوا فى الولايات المتحدة الى القول بأن المحكمة العليا الدستورية عندهم هى بمثابة مجلس نيابى ثالث ، لايقل سيادة سياسية عن مجلس الشيوخ أو مجلس النواب . وأصبح الأمر الواقع فى الولايات المتحدة ان المواد الدستورية لايحدد مرادها ومداها بالرجوع الى نصوصها ، وانما يحدد ذلك بالرجوع الى أحدث الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا الدستورية . وهى قد تقضى اليوم بعكس ما قضت به أمس . لأن الدستور عندهم ليس هيكلا جامدا ، بل هو ميثاق حى ، يتطهر ويتطور ، ويمتد ويجزر ، ليجارى ما يستجد من مطالب الحياة اليومية . حتى انه ، لما أريد فى الولايات المتحدة ، فى سنة ١٩٥٤ ، وضع حد نهائى للتمييز المجحف بالمواطنين من الزنوج ، فى الجامعات والمدارس والمستشفيات ، بل وفى دور العبادة وفى دور الملاهى ، كانت وسيلتهم الى ذلك استصدار حكم من المحكمة العليا الدستورية يقرران هذا التمييز المجحف مخالفة دستورية ... وكفى المؤمنين شر القتال ...

وكما أن القضاء عندهم يسهر على عزة الدستور ، ليحمى الشعب بأحكامه ، فشعبهم كذلك يسهر على عزة القضاء .

ويذكر أنه لما وقفت المحكمة العليا الدستورية فى وجه تشريعات الرئيس فرانكلان روزفلت — وكان متضامنا فيها مع الهيئة النيابية — فكر الرئيس فى أن يستصدر قانونا يتيح له أن يعين عددا اضافيا من القضاة فى المحكمة العليا ، تتوفر لهم الأغلبية العددية ، فيغلبون رأى الحكومة والكونجرس على رأى القضاة القدامى ، الذين كانوا يعارضون ما رأوا فيه الطفرة فى التشريع الاقتصادى المستجد . واذا بالرأى العام يهب ليردع روزفلت ، من حيث المبدأ ، عما اعتزمه من استذلال المحكمة العليا الدستورية — وهذا على الرغم من أن أغلبية الشعب كانت تناصر روزفلت فى جوهر التشريع الذى كانت المحكمة العليا تعرقل نفاذه .

وسارعت المحكمة العليا الى أن تجارى الشعب فى رغباته الحقيقية ، لأن القاضى هناك مقتنع تماما بأنه وكيل وليس أصيلا . فينزل على الارادة العامة ، بدلا من أن يتشبث برأيه الشخصى .

هذا وان نظام المحلفين يعتبر ، فى دستور الولايات المتحدة ، حجر الزاوية فى الأوضاع القضائية ، المدنية والجنائية على السواء . وكان الدستور الأميريكى أسبق الدساتير فى العالم الى النص ، فى صلبه ، على حق المواطن فى ألا يحاكم فى أية جناية الا بواسطة محلفين . وقد عدل الدستور ، فى عهده الأول ، حتى ينص فيه كذلك بأن القضايا المدنية التى يزيد مقدار النزاع فيها على عشرين دولارا ، لايفصل فيها أيضا الا بواسطة المحلفين .

وبذلك سجل الدستور لكل مواطن حقه فى ألا يحاكم فى أية قضية هامة ، تمس شخصه أو ماله ، الا أمام «نظرائه» من عامة المواطنين ، وهم المحلفون الذين يختارون بالقرعة من جداول الناخبين . وقد أسفرت التجارب فى أمريكا عن انه — على الرغم من الانتقادات التى يوجهها القضاة المحترفون الى نظام المحلفين — لايصون حريات الشعب مثل جعلها فى حماية القضاء المطعم بالمحلفين ، من عامة الشعب .

ولما أرادوا فى أمريكا أن يعرفوا ما قصده دستورهم بنصه على أن الولايات يتحتم أن يقوم بكل منها نظام يصطبغ بالصبغة «الجمهورية»،اصطلحوا على أن النظام «الجمهورى» انما محكه تمكين أى مواطن يشعر بأن ضيما لحق به من أن يستجير بالقضـاء — أى بالقاضى المعتز برسالته وبالمحلفين الذين ما هم الا نظراء المواطن الذى يشكو الحيف ، وهم متضامنون معه بداهة فى الذود عن حقوقهم وحرياتهم ، المشاعة بينهم جميعا .

هذا فضلا عن أن القضـاة فى أمريكا كثيرا ما ينتخبهم الشعب مباشرة .

وهدف هذه الأوضاع كلها أن يتحقق للشعب الأميريكى، عملا ، أن يكون هو مصدر السلطة القضائية ، كما هو مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية . وقد أصبح الواقع فى أميريكا أن المواطن الأميريكى المتهم فى جناية أو جنحة ، اذا مثل أمام

القاضى ، يشعر بأن القاضى وجد ليحميه قبل أن يحاكمه . ومن تقاليدهم المرعية أن المذنب ، اذا مثل أمام القاضى ، يسارع الى الاعتراف بأنه مذنب ... لأن القضاء هناك أجلّ من أن يكذب عليه ...

* * *

هذا وقد انتهت الأوضاع الدستورية فى الولايات المتحدة الى نظام حزبى فريد فى بابه .

فهناك اليوم حزبان يتنافسان على الحكم : يدعى أحدهما الحزب الديمقراطى ، والآخر الحزب الجمهورى . وهما يتناوبان الحكم . وهذا النظام يشبه ، فى ظاهره ، الحال البريطانية .

على أن الحزبين البريطانيين يقومان ، فى الواقع ، على النضال بين الطبقات . فحزب العمال فى بريطانيا يستند افتراضا الى تأييد طبقة العمال ، بينما يعتمد حزب المحافظين على تأييد طبقة أصحاب الأملاك ، وهى الطبقة التى كانت تعتبر فيما سبق الطبقة الراقية . وقد يكون بين صفوف العمال أثرياء مثقفون، كما يدين مرارا بمبادىء المحافظين أجراء معدمون . الا أن الأهداف متباينة : فالعمال يبتغون ، بشتى الذرائع ، مصادرة أموال المحافظين ، سواء بالتأميم أو بالضرائب الباهظة ، أو برسم الأيلولة على التركات — وقد يبلغ حد المصادرة بعينها . وهم يرون ، الى جانب ذلك ، تكافؤ الفرص فى التعليم والصحة والغذاء والمسكن والخدمة العامة . فغنيهم

يكاد لاينعم بغنائه فى شىء . وشعارهم أنه لايقبل أن يجنى أى مواطن أية فائدة من ظروف ميلاده . فالمال الحلال عندهم يكاد يكون هو الطارف دون التالد . وصاحب المال الطارف ذاته لا يستفيد الا بالنزر منه ، وهو واقع فى ذلك تحت الرقابة الشديدة .

اما المحافظون فينصرف جهدهم الى انقاذ ما يمكن انقاذه من الخيرات الموروثة ، ومن النعيم المتلاشى .

وفى مجلس العموم البريطانى يجلس المحافظون الى جانب من القاعة ، يواجه الجانب الذى يجلس به العمال ، وكل يعتبر أن الجانب الآخر أرض حرام . وعند كل تصويت ، تعرف النتائج مقدما . فكل عضو يأتمر حتما بأوامر حزبه . وفى أحوال نادرة — تكون بطبيعتها غير سياسية وثانوية — قد يعلن الحزبان انهما يتركان لأعضائهما حرية التصويت ، فيستطيعون ، استثناء ، أن يكونوا لهم رأيا شخصيا ، فيصوتوا عن عقيدة ذاتية . اما فى غير هذه الأحوال النادرة فالنائب هناك لا يملك صوته ، وانما صوته لحزبه . فاما الرضوخ ، واما الاستقالة . والاستقالة من الحزب فى بريطانيا معناها توديع الحياة السياسية ، اذ لا حول عندهم للمستقلين .

اما فى الولايات المتحدة فهناك حزبان أيضا . الا أن تسميتهما على غير مسمى . فالديموقراطيون لا يقلون تعلقا

بالنظام الجمهورى عن الجمهوريين . والجمهوريون لا يقلون ديموقراطية عن الديموقراطيين . فكلاهما فى الحقيقة جمهورى ديموقراطى .بل أن الحزب الديموقراطى الحالى كان يدعى فيما سبق بالحزب الجمهورى . وكان الحزب صاحب الأغلبية فى سنة ١٨٢٨ يدعى حزب « الديموقراطيين الجمهوريين » ... فتلك اذن تسميات على غير مسمى . ولكل من الحزبين برنامج يتفق مع نظيره فى أن كليهما يرمى الى المناقصة فى الأعباء العامة ، والمزايدة فى الخدمات العامة ، لارضاء الأنصار ولاستجلاب أصوات الناخبين المستقلين عن الحزبين . فالخلافات بين المنهجين ، عند حلول الانتخابات العامة ، تنحصر ، على الأغلب ، فى التفاوت فى تحديد الأولوية بين المهم والأهم ، وفى الاسراع أو الابطاء عند السير فى نفس الطريق ، أو فى الوقوف بالوعود الخلابة عند الحد المناسب .

فلا حرب طبقات فى أميريكا .

والعمال هناك لا يعتبرون طبقة اجتماعية قائمة بذاتها ، ينتمى اليها من المهد الى اللحد . بل أن عامل اليوم قد يصبح من موسرى الغد . ولذلك لا يجمع العمال ، فى الولايات المتحدة ، على مناصرة هذا الحزب على ذاك . كما أن اصحاب الأموال لا يجمعون على تمويل هذا الحزب دون ذاك . وانما الاعانات تنشطر بين الحزبين ، لتجارى انشطار الآراء فى التكهنات بالفوز مستقبلا بالحكم . فصاحب المال لا يعضد

الحزب الذى يؤمن بمبادئه الخاصة. فلا مبادىء حزبية جامدة هناك ، وانما هو يعضد الحزب الذى يؤمن بأنه سوف يفوز فى الانتخابات المقبلة . لأن المبادىء مشاعة بين الحزبين ، بينما الحكم سوف يحتكره حزب واحد ، الى حين . والمال خليق بأن يخطب ود من قد تؤول اليه مقاليد الحكم فى الغد القريب .

وعضو مجلس الشيوخ أو عضو مجلس النواب فى أميركا لا يعتمد فى اعادة انتخابه على رضا زعيم حزبه عنه ، أو ارتياح اللجنة المركزية فى العاصمة اليه ، وانما يعتمد على رضا اللجنة الحزبية المحلية فى الولاية التى انتخبته ، وهى مستقلة كلية عن رجال العاصمة . وفى يدها هى « الآلة السياسية » المحلية التى توجه الانتخابات . ويطمع المرشح ، على الأخص ، فى تأييد الناخبين المستقلين عن الحزبين ، فى دائرته الانتخابية ، وقد طبعوا على أن يتأرجحوا بين هذا الحزب وذاك ، فيرجحوا هذا أو ذاك .

ولذلك لا يخضع العضو فى أميركا الى أوامر يصدرها اليه زعيم حزب — أو المشرفون على الحزب فى واشنجتون . وانما هو يراعى رغبات ناخبيه فى ولايته . وقد يفاخر العضو الجمهورى ، فى دائرته ، بأنه صوت ، فى كثير من الأحيان ، مع الديموقراطيين ، فى مشروعات لخفض الضرائب ، واختصار الخدمة العسكرية ، وانهاء حرب كوريا ، والاستزادة من

الحواجز الجمركية لحماية الصناعة المحلية ، أو غير ذلك من الاتجاهات التى تستهوى الناخب العادى .

ولذلك فالنظام الحزبى فى أميريكا بعيد عن التماسك والتضامن والخنوع المشاهد فى بريطانيا . وانما الحزب فى أميريكا هو آلة انتخابية كبرى ، تتفرع منها آلات انتخابية محلية مستقلة تماما عن الآلة المركزية ، ولا يربط بين أعضائها الا الانسجام الشخصى ، الى حين . ويذكر انه عندما قرر الجنرال ايزنهاور أن ينزل ، لأول مرة فى حياته ، الى ميدان السياسة ، ليرشح نفسه لرياسة الدولة ، تنافس الحزبان فى استجلابه اليهما . وكان انضمام ايزنهاور الى الحزب الديموقراطى طبيعيا ومحتملا ، كانضمامه الى الحزب الجمهورى تماما .

ومع التشابه بين الحزبين فى نشاطهما ، يتمسك الشعب هناك بوجوب وجود حزبين اثنين . وهذا على الرغم مما يذكر من أن الزعيم الأميريكى الخالد «جورج واشنجتون» كان يتوجس خيفة من تعدد الأحزاب ، وكان يلح فى توصية مواطنيه بأن يجمعوا شملهم دائما أبدا فى حزب واحد . وعلى الرغم كذلك مما سجله تاريخ الولايات المتحدة من نشوب حرب أهلية طاحنة ، من جراء تنافس حزبين فى سنة ١٨٦٠ . وهذا لأن الشعب الأميريكى يعتقد بأن تركيز النشاط السياسى فى يد حزب واحد ، يزعزع مبدأ « الفصل بين السلطات » . ولذلك فلو أدت المصادفات الى أن يهزم أحد الحزبين فى

الانتخابات هزيمة منكرة ، بحيث تنعـدم المعارضـة فى الكونجرس ، أبى أعضاء الحزب الفائز ذاتهم الا ان يشطروا الحزب الواحـد الى حزبين ، أو أن يؤلفوا الى جانبه حزبا جديدا ، لاعتقادهم هناك بأن الحاكم يستفيد اذا ما وجـد امامه من يراجعه ، ويشاركه فى سهره على الصالح العـام . ومع ذلك ، ففى الفترة القصيرة التى بقيت فيهـا الولايات المتحدة بحزب واحد ، ابتداء من سنة ١٨٢٠ ، سمى هذا العهد « عهد التراضى والوئام » وسارت الأمور فيه سيرا مرضيا . على انه سرعان ما دب الشقاق فى صفوف الحزب الواحـد القائم وقتئذ . فانشطر بدوره الى حزبين . ويتعذر عندهم قيام حزب ثالث ، على ما يشهد به التاريخ ، مع عجز المنطق عن تبرير هذه الظاهرة التى انفردت بها الشعوب الناطقة باللغة الانجليزية فى العالم . ومن الأدلة على تمسكهم بقيام حزبين متنافسين ، لا أكثر ولا أقل ، رفضهم كل اقتراح يرمى الى التمثيل النسبى أو الانتخاب بالقائمة ، خشية أن ينشأ عن ذلك تعدد الأحزاب ، مع التسليم بأن التمثيل النسبى أقرب الى تحقيق العدالة المطلقة ، وأكفل لأن يأتى المجلس النيـابى صورة صادقة مصـغرة لمجموع الأمة . الا أن الأميريكيين كالبريطانيين لا يهمهم فى الأوضاع السياسية أن تكون منطقية . وانما يهمهم فقط أن تكون ناجحة مجدية ... فلا يقدمون المبادىء النظرية على المصلحة العملية أبدا .

ثم ان الدستور الأميريكى أقام نظاما « اتحاديا » بين

عدة دويلات كانت قبل ذلك مباشرة مستقلة استقلالا حديثا، انتزعته عنوة من الأيدى الانجليزية . ولما أنشىء الاتحاد الفديرالى الأول — الذى كان خطوة أولى نحو ايجاد الولايات المتحدة — نص فيه صراحة على ان كل ولاية كانت ولا تزال دولة مستقلة ذات سيادة تامة . وان الاتحاد الفديرالى لن يكون له من الحقوق والسلطات الا ما يفوض فيه صراحة . والى هذه اللحظة لا يزال لكل من الولايات الثمانى والاربعين على حدة دستورها وهيئتها التشريعية وقوانينها النافذة ومحكمتها العليا الدستورية ، وحكامها ، وبوليسها . بل إن الترجمة الصحيحة لتسمية الولايات المتحدة باللغة الانجليزية هى « الدول المتحدة » ولا نعلم السبب فى الاصطلاح على تسميتها باللغة العربية « ولايات » ، بدلا من دول ، مالم تكن هذه التسمية قد تسللت الى اصطلاحاتنا فى عهد كانت بلاد الشرق الأوسط لا تزال كلها فيه « ولايات » عثمانية .

ويعزى نجاح النظام الدستورى فى الولايات المتحدة الى انه لم يجعل للاتحاد الفديرالى الا سلطات مذكورة على سبيل الحصر ، يحدها ما احتفظ به الدستور ، صراحة ، لكل من الولايات ، من سلطات ذاتية توازى السلطات الفديرالية وتوازنها . فنظامهم الدستورى هو اذن ميزان ذو كفتين ، أودعت احداهما سلطات مركزية ، فوضت فيها الحكومة

الاتحادية ، بتوكيل لا رجوع فيه من الولايات المستقلة ذات السيادة ، وأودعت الكفة الأخرى سلطات لامركزية احتفظ بها لكل من الولايات على حدة ، ولا تزال تلك الولايات تسهر عليها وتتشبث بها كاملة ، ولو أنه انقضى على انشاء الولايات المتحدة قرن ونصف قرن .

وقد يكون شاهد النبوغ فى الدستور الأميريكى انه حقق ، بين الكفة المركزية والكفة اللامركزية ، توازنا عجزت الأجيال عن زعزعته .

* * *

والدستور الأميريكى يربط مع ذلك الولايات بعروة وثقى . فلقد تنازلت الولايات الى غير عودة عن حقها فى أن تخرج من الاتحاد وتنفصل عن جسم الولايات المتحدة . ولم تنشب الحرب المدنية فى سنة ١٧٩٤ ثم فى سنة ١٨٦١ الا من جراء ما ادعته بعض الولايات من أن من حقها أن تتحرر من بعض قيود الدستور الفديرالى . وكانت حجة الدويلات الثائرة أن الدستور الفديرالى لايخرج عن أن يكون عقدا تراضت عليه دول كانت مستقلة قانونا ، مما جعل هذا العقد معاهدة دولية غير موقوتة بزمن ، فلكل طرف أن يفسخ هذه المعاهدة ، ويزيل القيد ، ليعود طليقا فى الميدان الدولى ، كما كان أولا . وادعت الولايات الثائرة على الاتحاد اذ ذاك انها لاتزال دولا بكل معنى الكلمة . فالحرب التى نشبت

بين الولايات — من جراء هذا الخلاف على تفسير الدستور الفديرالي — تعتبر اذن حربا دولية ، لا حربا أهلية داخلية. ويسرى بين الطرفين القانون الدولى ، فيما يقضى به من أصول التعامل بين الدول المتعادية ، بمعنى أن المحارب الذى يقع فى أيدى الأعداء يعتبر أسير حرب . أما الاتحاد الفديرالى فكان يذهب الى النقيض ، قائلا ان الدستور الفديرالى ميثاق أبدى ، يربط الولايات بعروة لاتنفصم مدى الدهور. فأهل الولايات الثائرة انما هم مواطنون خونة ، ومن يقع منهم فى أيدى القوات المركزية يعتبر متمردا ثائرا على السلطات الشرعية . فعقوبته الاعدام ومصادرة أملاكه .

ولا يتسع المجال لاستعراض الحلول العملية التى ابتدعتها المحكمة العليا الدستورية الفديرالية للخروج من هذا الاشكال الدستورى الدولى ، وكانت فيها — كعادتها فى معظم قضائها — أقرب الى الروح السياسية المساومة ، منها الى الروح القضائية القاطعة الجازمة .

* * *

ثم ان الدستور الأميريكى نجح كل النجاح فى تحقيق التكتل الاقليمى بين دويلات متجاورة ، مع الاحتفاظ لكل منها بجميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الذاتية التى لاتتنافى وجوبا مع اتحادها ببعضها بعضا ، فى عهد كانت الدول الأوروبية ترمى سياستها الى التوحيد ، لا الى الاتحاد.

والتوحيد يفيد الادماج الكلى ، للقضاء على كل أثر للخصائص الاقليمية فى ربوع الدولة ، بحيث يكون للبلاد كلها قانون واحد ، وبرلمان واحد ، وسلك قضائى وادارى واحد . هذا ما سعت اليه مثلا ايطاليا وألمانيا ، وقد سبقتهما اليه فرنسا ، وحققته جميعها ، فأصبحت الأقاليم عندها لا استقلال لها الا فى كتب التاريخ . وقضت كل من هذه الدول «الموحدة» قضاء مبرما على اللامركزية السياسية . على أن الدساتير الجديدة تميل الى أن تعيد الى الأقاليم سهما وفيرا من الاستقلال الذاتى .

واللامركزية السياسية أقرب فى الواقع الى العقلية الانجلوسكسونية ، التى اقتبستها أميريكا عن بريطانيا ، منها الى العقلية اللاتينية . ويذكر أن بريطانيا ذاتها ، على الرغم من ضيق خارطتها ، أبقت على قدر الامكان على استقلال أقاليمها ، ولا يزال لاسكوتلانده ، مثلا ، تشريعها الخاص . ولا يزال يطالب أهل ويلز بأن يكون لهم برلمان ذاتى . ناهيك وارلندا ، وما انتهت اليه من تحقيق الاستقلال التام لمعظمها ، والاستقلال الذاتى للجزء من الجزيرة الضالع مع بريطانيا .

وقد ذهبت الولايات المتحدة ، منذ نشأتها ، فى توطيد اللامركزية الى أبعد حد مستطاع . فالدولة « الاتحادية » — التى ابتكرها الدستور الأميريكى — تحفظ لشتى

المناطق الاقليمية ما تفيد منه وتعتز به من استقلال سياسى وتشريعى وقضائى وادارى ، لايتعارض مع المصالح المشتركة للاتحـــاد .

بل ان هذا النظام الفديرالى أصبح ينظر اليه اليوم ، فى العالم أجمع ، باعتباره الوسيلة التى لابد للدول الصغيرة والمتوسطة المتجاورة المتجانسة من أن تلجـأ اليهـا — بعد أن تستخلص لبها من قشورها — لتتكتل هذه الدول ، نزولا على ما تجلى من أنه سوف يتعذر ، فى عالم الغد ، على أية دولة كبيرة أو متوســطة أو صــغيرة أن تقف بمفردها ، سالمة آمنة .

فالمستقبل للتكتل الاقليمى .

ويرى المتخصصون أن دستور الولايات المتحدة اطار موافق لمثل هذا التكتل ، ولا سيما اذا لقح ببعض خصائص دستور فديرالى آخر ، أثبتت السنوات فى شأنه أيضا انه من خير ما اهتدى اليه الانسان — فى سعيه الذى لاينقطع نحو طيب العيش فى الداخل ، والأمن من الخارج — ألا وهو الدستور الفديرالى السويسرى . وقد يتضمن من الأوضاع التفصيلية ما يصح أن يتمازج بالأنظمــة الأميريكية ، حتى يستخلص من هذين الدستورين الفديراليين العريقين الترياق المبتغى ، ليجمع غدا بين الدول المتجاورة المتحابة المتجانسة، على نحو ما جمع فى الأمس البعيد بين الدويلات الأميريكية

أو الولايات السويسرية ، على أن يصان ، الى أبعد حدود الامكان ، لكل منها استقلالها السياسى الداخلى والتشريعى والقضائى والادارى ، مع تمكينها ، فى الوقت ذاته ، من أن تحقق مجتمعة متكتلة ، ما لا تقدر عليه منفردة ، فى عهد أصبحت شعوب أوروبا تعير فيه الآذان الصاغية الى الداعين الى مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ، وبعد أن وفق الاتحاد السوفييتى الى ربط الدول السابحة فى فلكه بروابط هى التمهيد بعينه للفدرالية الشيوعية ، وبعد أن أنشأت الدول الاسكندنافية فيما بينها ، كما أنشأت بلجيكا وهولندا ولوكسامبورج فيما بينها كذلك ، اتحادا اقليميا له برلمان مشترك ، يجتمع دوريا ، ولو أن اختصاصه بدأ استشاريا . وبعد أن أصبحت دول أميريكا الجنوبية تعمل جاهدة لتوثيق العرى الاقليمية فيما بينها ، وتعير شعوبها ، على الرغم من حكوماتها ، الآذان الصاغية الى مشروع الولايات المتحدة لأميريكا الجنوبية .

اذن فالمستقبل فى العالم للتكتل الاقليمى ، وصورته العملية المثلى هى اتحاد الدول الشقيقة اتحادا من قبيل ما سبقت اليه الدول المتحدة الأميريكية فى دستورها — الذى أثبتت العصور أنه يتصف بالتوازن والحنكة والمرونة .

والله ولى التوفيق

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٥٥ .

نشأة الأوضاع

تعرف السياسة بأنها طرائق تصرف المجتمع البشرى ، فى شرع الديموقراطية . ويمتاز المجتمع الديموقراطى بأن الآراء تتضارب فيه حول أعمال الحكومة وخططها ، دون أن يؤدى ذلك ، مهما احتدم الخلاف ، الى نشوب حرب أهلية . والسياسة فن يمكن الشعب من أن يعقد رأيه ، ثم يختار فريقا من رجال الدولة يعهد اليهم فى تنفيذ ارادته ، على أن يؤدى ذلك الى اقامة أوضاع لا يراها أى فريق هام من السكان مما يتعذر السكوت عنه .

والأوضاع السياسية الأميريكية ، فى حسناتها وسيئاتها، انما تصور خصائص الشعب الأميريكى المختلط ، وتطورات تاريخه . فتلك الخصائص والتطورات هى التى صاغت الأنظمة الحكومية والأوضاع السياسية هناك . ولقد اقتبس شطر من نظام الحكم الأميريكى من الأوضاع الاستعمارية البريطانية ، كما كانت تقوم هناك فى سنة ١٧٠٠ . وابتدع الشطر الآخر ، بدافع من الملابسات التاريخية الخاصة بأميريكا .

وان الشعب الأميريكى ، فى الوقت الحاضر ، نصفه من السلالة البريطانية . أما النصف الآخر،فهو من سلالة الشعوب

الأوروبية الأخرى ، والزنوج ، وهنود أميريكا ، وعدد قليل من الشرقيين . والأنظمة السياسية الأمريكية التى يعتمد عليها أهل أميريكا لتدبير شئون الحكم عنـدهم ، تولدت من التجارب ، بدلا من أن تؤسس على التدبير المنطقى . وهى تقوم بخاصة على دعامة من الأوضاع التقليدية البريطانية ، التى اندمجت فيها مبتكرات مختلط الشعوب فى الولايات المتحدة . وغايتنا من هذا الكتاب تصوير تفـاعل الأحزاب السياسية ، والنشاط السياسى ، فى سائر أوضاع الحكم فى تلك البلاد .

ولقد قامت فى المستعمرات البريطانية ، فى فترة الاستعمار ، فيما بين سنة ١٦٠٧ وسنة ١٧٧٦ ، أنظمة للحكم كانت ذات طابع بريطانى ، وقد اتخذت فيما بعد أساسا لمعظم الأوضاع السياسية التى تقوم فى البلاد فى الوقت الحاضر .

فالهيئات التشريعية فى المستعمرات كانت تشرع القوانين ، وتقيم الحكومات المحلية ، وتفرض الضرائب ، وتقر المصروفات العامة . وكانت تتذرع مرارا بذريعة الاختصاصات المالية المعترف لها بها ، لتراقب الحاكمين فى توليهم أعمالهم .

وقام الحكم المحلى على منوال نظيره فى بريطانيا . فأقيم فى المستعمرات ما يناسب الأوضاع المحليـة من مديريات وبلديات ومراكز وأحياء ، وقد بقى معظمها ، الى يومنا هذا ، دون تعديل جوهرى . وقد ألف الشعب الأميريكى ، قبل

عهد ثورته ، محاكم المديريات ، والقضاة المحليين ، وضباط الأمن ، والمحققين . وكانت تقوم ، فى كل مستعمرة ، محاكم متوسطة الدرجة ، تقضى فى القضايا الهامة ، ومحاكم عليا ، تستأنف اليها تلك الأحكام ، على أن يحتفظ بالكلمة الأخيرة للمجلس الملكى الخاص ، فى بريطانيا .

وقد درج أهل المستعمرات على التمسك بالحقوق التقليدية المقررة للبريطانيين ، مثل حرية الاجتماع ، وحق تقديم العرائض الى الحكومة ، والحق فى أن تجرى المحاكمات الجنائية أمام محلفين ، وحقهم فى أن ينتخبوا ممثليهم فى الهيئة النيابية التى تقر ما يفرض عليهم من ضرائب. هذا ويذكر أن أهالى المستعمرات لم يكونوا يؤدون — فى الشطر الأكبر من الفترة الاستعمارية — ضرائب للخزانة البريطانية ، كما أنهم لم يكونوا يتلقون من بريطانيا معاونات عسكرية . على أن الحكومة البريطانية كانت تدفعهم ، المرة تلو المرة ، الى محاربة الفرنسيين والهنود الفرنسيين فى كندا . وعندما حاول البرلمان البريطانى ، فى نهاية المطاف ، أن يفرض ضرائب على الأميريكيين — على الرغم من أنهم لم يكن لهم من يمثلهم فى البرلمان المنعقد فى وستمنستر ، وهو الذى كان يفرض تلك الضرائب ، — أعلن الأميريكيون أنهم يعتبرون فرض تلك الضرائب عليهم اعتداء على حقوقهم ، التى ورثوها عن أجدادهم .

ونظرا لشسوع المسافات ، ولبطء المواصلات عبر المحيط الأطلنطى ، كانت حكومات المستعمرات تتمتع ، فى الواقع ، بنصيب من الاستقلال الذاتى يتعدى الحد الذى تحتمله حرفية القوانين . ولم يكن الأميريكيون يشعرون — وبخاصة فى حكوماتهم المحلية ، وفى مناطق الحدود المطردة فى الاتساع — بأنه يقوم عليهم ملك ذو سيادة . ولذا اعتادوا أن يكون لهم سهم وفير من الحكم الذاتى ، وأن يعتمدوا على أنفسهم ، فى ظل السيطرة البريطانية عليهم ، وقد دامت لمائة وسبعين سنة . ومع ذلك ، فنظام الحكم لديهم كان يسند رياسة الدولة الى شخص ملك بريطانيا ، وكان يجعل الهيمنة عليهم لبرلمان وستمنستر ، الذى لم يكونوا ممثلين فيه، مما عرقل نمو الأحزاب السياسية عندهم ، على الوجه الذى ألفوه بعد أن حطموا سلاسل الاستعمار . ولذلك كانت المنازعات السياسية الكبرى تدور عندهم بين الحكام والمجالس النيابية المحلية ، أو بين شتى المتنافسين على المناصب المحلية .

وفى أثناء الفترة الاستعمارية ، قدمت اقتراحات عدة لاقامة نوع من الاتحاد بين شتى أجزاء المستعمرة ، لتلم شعثهم ، وتتولى شئون الحرب مع الفرنسيين والهنود . على أن مثل هذا الاتحاد لم يتحقق . ومع ذلك ، فقد رسخت فى أذهان الأميريكيين فكرة توحيد صفوفهم . فلما تفاقمت المنازعات بينهم وبين انجلترا ، وازدادت شدة ومرارة ، حوالى

سنة ١٧٧٠ ، اتجه التفكير الجدى ، لدى الأمريكيين ، الى توحيد جبهتهم ، مما حدا بهم الى أن يعقدوا ، فى سنة ١٧٧٤، مؤتمرا مثلت فيه سائر أنحاء المستعمرة .

ولم يكن لهذا المؤتمر الشامل أساس قانونى يقوم عليه. ولم يزد ، فى الواقع ، عن أن يكون اجتماعا غير رسمى ، عقد للاستنكار . وقد أصدر المؤتمر اعلانا للحقوق والمطالب ، ووجه الدعوة الى مؤتمر آخر ، يعقد فى سنة ١٧٧٥ . وجاءت معالم هذا المؤتمر الجديد أكثر وضوحا ، اذ ان القتال كان قد نشب فعلا فى منطقة « مساشوستس » . فجاهر المؤتمر بأن من حقه أن يتولى حكم المستعمرة . وقد جند جيشا قوميا، وعين « جورج واشنجتون » قائدا عاما لهذا الجيش .

وقد أصدر المؤتمر الشامل الثانى وثيقة «اعلان الاستقلال» فى سنة ١٧٧٦ . وقد تضمن هذا الاعلان توكيدا للحقوق التقليدية المقررة للانجليز ، باعتبار كونها من الحقوق الأزلية المقررة للرجال الأحرار . وقد اتخذت الولايات الأمريكية هذه الحقوق الأزلية أساسا لدعواها بأن من حقها أن تقيم لنفسها حكومة ذاتية . ووثيقة « اعلان الاستقلال » هذه ليس لها ما لنصوص الدستور من قوة القانون — ومع ذلك فانها بعيدة المدى ، باعتبار كونها تسجيلا للمبادىء الخلقية التى تتخذ مقياسا للتصرفات السياسية فى الولايات المتحدة .

وفى سنة ١٧٧٧ أقر المؤتمر الشامل اقتراحا يرمى الى اقامة اتحاد فدير الى مرن ، وبعث به الى سائر الولايات ، لتقره .

فانتهت جميع الولايات الى اقراره فى سنة ١٧٨١ ، فأصبح الوثيقة التى سميت فيما بعد « بمواد الاتحاد الفديرالى » . وقد كانت الدستور الأول للجمهورية الأميريكية .

على أن الحكومة الفديرالية التى أقيمت بمقتضى « مواد الاتحاد الفديرالى » هذه ، كانت ضيقة الاختصاص ، عديمة التماسك ، مما كان يجعلها غير قادرة على العمل . على أن تلك الأوضاع كانت أقصى ما أمكن جمع كلمة الولايات عليه ، فى ذلك الوقت .

فالولايات لم تكن مستعدة ، وقتئذ ، لأن تتنازل للحكومة الموحدة الا عن قدر قليل جدا من السلطات ، رؤى أن يعهد بها الى « الكونجرس » ، وكان يتألف من مجلس واحد ، لكل ولاية فيه صوت واحد . ولم تنشأ للاتحاد سلطة تنفيذية ، ولا سلطة قضائية .

وقد أدى العمل « بمواد الاتحاد الفديرالى » الى كارثة حلت سريعا . فالعملة الاتحادية تضخمت حتى أصبحت عديمة القيمة ، وذهبت فى الهوان مضرب الأمثال . وانخفض التبادل التجارى بين الولايات الى المستوى الأدنى ، وأصبح كثيرون من رجال الأعمال الأميريكيين يطالبون بتدعيم الحكومة الفديرالية ، لتقوى على تنظيم التجارة ، وفرض الضرائب ، ووقاية الاقتصاد القومى من الانهيار . وعقد فى سنتى ١٧٨٥ و١٧٨٦ مؤتمران لرجال الأعمال ، من مختلف الولايات ، أديا

الى عقد مؤتمر « فيــلادلفيا » فى ســنة ١٨٨٧ ، حيث أقر دستور الولايات المتحدة الأميريكية . ولقد بنى هذا الدستور على أساس مادة « التبادل التجارى » ، وما يلازمها من مواد تجعل للحكومة الفديرالية شتى السلطات والمهام الاقتصادية .

ولقد كانت هذه المواد الهــدف الأعلى الذى رمى اليه هؤلاء الذين وجهــوا الدعوة الى عقــد المؤتمر ، والذين حضروه .

وكان معظم المندوبين الذين وفدوا على « مؤتمر فيلادلفيا» من أصحاب الأراضى الزراعية ، ومن رجال الأعمال،من الذين كانوا أعضاء بالكونجرس، أو من الذين تولوا المناصب العامة ولم يكن من بينهم من يمثل الأجراء ، أو صغار الزارعين ، أو الكادحين فى مناطق الحدود . لذلك انصرف بال المندوبين لدى المؤتمر الى اقامة حكومة تروج الأعمال ، وتكون قوية ومستقرة ، فقط .

لقد أرادوا حكومة تكون مسئولة أمام الشعب .ولكنهم مع ذلك لم ينوطوا بعامةالشعب أن تنتخبأعضاء الكونجرس. وعملوا جهدهم فى المساومة للتوفيق بين مصالح الولايات ، كبيرها وصغيرها ، حتى يقاوموا ما كان بعضها يشعر به من الحسد نحو غيرها ، ومن التخوف من بعضها بعضا . وكان لابد من أن يقوم الدستور على نظــام فديرالى ، حتى يقيم بذلك حكومة مركزية قوية . الا انه استبقيت للولايات جميع

السلطات التى لم تكن تدعو الحاجة الملحة الى نقلها الى الامة موحدة .

فضلا عن هذين الغرضين ، فكان أعضاء المؤتمر يتوجسون خيفة من أن تستبد بمصائرهم الحكومة الفديرالية، فيما لو أصبحت أقوى مما يلزم . لقد كان هذا الخوف هو الداعى الى الفصل بين السلطات — باعتبار أن المهام الحكومية ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد تصبح مصدر خطر على المواطنين ، اذا ما تجمعت كلها — أو ضمت اثنتان منها — فى يد واحدة .

ولما كان الدستور الأميركى قد بقى دون أن يمس منذ سنة ١٧٨٨ الى الآن ، فاستقراره يدل على انه جاء موافقا ، فى مجموعه ، لحاجات الشعب الأميركى ، ولخصائصه . وان واضعى هذا الدستور قد وفقوا الى أن يتفهموا الطبائع الأميركية خير تفهم ، واعتبروا بدروس التاريخ ، فى مختلف الازمنة والأمكنة . وقد أدت جهودهم الى نتائج جليلة ، فهى لم تنجح فقط فى مواجهة المطالب العاجلة ، التى كانت تبدو فى الأفق فى سنة ١٧٨٨ ، بل نجحت كذلك فى انشاء الاطار الذى اتسع فيما بعد للظروف المستجدة ، التى لم يكن واضعو الدستور يستطيعون التنبؤ بها .

وبعد أن انقضى من ذلك جيل كامل ، كتب المؤلف البريطانى المشهور « جيمس برايس » يقول عن دستور

الولايات المتحدة الأميريكية : « ان هذا الدستور لايجاريه أى دستور مكتوب آخر ، لسلامة هيكله ، وانسـجامه ، ولمجاراته ظروف الشعب الذى وضع من أجله ، ولتفوقه فى التزام الايجاز مع دقة التعبير ، ولارسائه المبادىء الراسخة فى صورة محددة دقيقة ، تفسح المجال المرن لما يلزم من شتى التفصيلات » .

والحكومة الفديرالية التى أنشأها هذا الدستور كانت، فى الواقع ، حكومة ذات سيادة مصطنعة ، مثلها كمثل الشركة التجارية التى تعتبر ، عند انشائها ، ذات شخصية أوجدها لها الغير ، أو كمثل الآلات الحاسبة الالكترونية التى تعتبر ذهنا مصطنعا . هذا لأن الحكومة الأميريكية الاتحادية لم تنصب نفسها من تلقاء ذاتها ، وانما أنشأها الغير . واللحم الحى الذى يكسو الآن عظامها وفره لها الذين أوجدوها . فجاءت وليدة الحنكة السياسية فى أميريكا ، وفن الحكم هناك .

فالسيادة الطبيعية كانت لكل من الولايات.وقد اكتسبت هذه الولايات ، فى ساحة القتال ، ما كانت تطالب به من أن يجعل لأبنائها ، فى أراضيها ، الحقوق ذاتها المقررة للانجليز الأحرار ، فى بلادهم . وأن يكون لها ، بمقتضى ذلك ، حق سيادة لا يحدها الا القانون الدولى .

ولما اشتعلت نيران الثورة الأميريكية ، أقامت كل من الولايات ، من تلقاء ذاتها ، هيئة تشريعية خاصة بها . ثم أقرت

كل منها دستورها الخاص بها ، فيما بين سنة ١٧٧٦و١٧٨٠ . وبذلك أصبحت حكومات متوفرة الأركان.وكثير من المبادىء التى أدمجت ، فيما بعد ، فى نظم الدولة الفديرالية اختبرت، بادىء ذى بدء ، فى داخل بعض الولايات . وقد اتصفت الدساتير الأولى ، التى أقرتها الولايات ، بالايجاز ، الا أن أصحاب الشأن كانوا يعتزمون استكمالها فيما بعد . ويذكر ان كلا من الولايات كانت لها سلطات مستقلة للتشريع وللتنفيذ وللقضاء ، بينما تحاشت «مواد الاتحاد الفديرالى» أن تنشىء مثل ذلك للحكومة الفديرالية ذاتها .

ومن المبادىء التى قررتها « مواد الاتحاد الفديرالى » ان كل ولاية هى دولة حرة مستقلة ، ذات سيادة كاملة . أما « الولايات المتحدة » فليس لها من سلطات الا ما يخول لها بصريح النص ، أو ما تفوضها فيه الولايات . وعندما شرع فى صياغة الدستور الجديد ، بنى هذا الدستور على المبدأ ذاته، مع فارق واحد : وهو أن الاتحاد الجديد أريد له أن يستكمل نموه ، وهذا بأن يفوض فى مزيد من الاختصاصات .

ولما التأم شمل المندوبين ، فى مؤتمر فيلادلفيا ، فى سنة ١٧٨٧ ، كانت مهمتهم تقتصر فقط على أن يجتمعوا ليقترحوا ادخال ما يلزم من تعديلات على « مواد الاتحاد الفديرالى » . وكانت هذه المواد تنص على أن تنقيحها يستلزم اجماع آراء مندوبى الولايات . الا أن المندوبين ، عندما

شرعوا فى المداولة ، تبين لهم أنهم فى حاجة ماسة الى انشاء حكومة تقوم على أسس شاملة جديدة . ولذلك قرروا أولا الغاء وثيقة « مواد الاتحاد الفديرالى » حتى يتخلصوا بهذه الوسـيلة مما كانت تشترطه من أن تنقيحهـا لا يقـرر الا بالاجماع .

واستبـدلوا بذلك حكما يجعـل التنقيح أيسر : فنص دستورهم المقترح على أن يعقد اتحاد جديد ، بين الولايات التسع الأول التى تبادر الى اقرار هذا الدستور ، على أن تنضم اليها ، تباعا ، الولايات الأخرى ، اذا ما تهيأت لذلك .

وكان أهم ما عقد عليه الرأى فى المؤتمر تعيين حكومة تحمل الأعباء التى يرى المندوبون أن يعهدوا اليها بها . على أن يتحاشوا فى ذلك ما قد يصرف بعض الولايات عن اقرار الدستور الجديد . وتلك التجربة التاريخية تجعل الأميريكيين يتتبعون ، برعاية وعطف ، الجهود التى تبذل اليوم لربط دول أوربا الغربية بنوع من الاتحاد . فلقد احيطوا علما ، وهم أطفال فى المدارس ، بمدى المصاعب التى لاقاها واضـعو الدستور الأميريكى ، عند ما أنشأوا ولاياتهم المتحدة .

ولما عقد المؤتمر ، قـدم له مشروع باقتراحات شاملة ، روعيت فيها بخاصة مصالح الولايات الكبرى . وقد عرف فيما بعد « بمشروع فرجينيا » . وقد قابلته الولايات الصغرى بمشروع مضاد عرف «بمشروع نيوجرسى» . واحتدم الجدل للمفاضلة بين المشروعين .

وقد أورد المشروعان بعض المبادىء المشتركة ، مثل مبدأ الفصل بين السلطات . فافترض كلاهما أن تتألف الحكومة من هيئات مستقلة ، تتولى كل منها اختصاص التشريع ، أو اختصاص التنفيذ ، أو اختصاص القضاء . واشتد الخلاف على رسم معالم الهيئة التشريعية، والتوفيق بين مدى اختصاصها وبين الاختصـاص الذاتى المحتفـظ به للولايات ، كبيرها وصغيرها . وقد اتقد النزاع ، حتى أمسى المؤتمر فى خطر . ويذكر أن هذا الجدل بعينه تجـدد عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة . ويثار مثله دائما عند ادماج دول كبيرة وصغيرة معا ، مع الاحتفاظ لكل منها برأيها فى المسائل التى تحتمل الجدل .

وكان « مشروع فرجينيـا » يبقى على الهيكل العـام لحكومات المستعمرات ، فيقيم مجلسا أعلى ومجلسا أدنى ، على أن ينعقد المجلسان معا فى هيئة مؤتمر . ويتألف أحـد المجلسين من أعضاء ينتخبهم الشعب . وهؤلاء الأعضاء هم الذين يتولون انتخاب أعضاء المجلس الأعلى ، من بين مرشحين تعينهم المجالس النيابية فى الولايات . وكان الخلاف الرئيسى يدور حول تحديد نسبة تمثيل كل من الولايات فى كل من المجلسين الاتحاديين : فهل يؤخذ بنسبة السكان ؟ أو بنسبة النصيب فى الضرائب ؟ أو بنسبة هذا وذاك معا ؟ وكان هذا الاتجاه يؤدى الى أن يصبح للولايات الكبرى نفوذ يتناسب مع مكانتهـا ، على عكس ما كانت عليه الحـال فى المؤتمر

الفدرالى السابق ، حيث قررت المساواة بين شتى الولايات، بأن جعل لكل ولاية ، كبيرها وصغيرها ، صوت واحد .

أما « مشروع نيو — جرسى » فكان أقرب الى أوضاع الحكومة التى كانت تقوم اذ ذاك . وكان يقترح هيئة نيابية (كونجرس) مكونة من مجلس واحـد ، لكل ولاية فيها صوت واحد ، طبقا لأحكام وثيقة «مواد الاتحاد الفدرالى».

واستغرق المؤتمر أسابيع عدة فى هذه المشكلة العويصة. فكيف تدمج الولايات ، كبيرها وصغيرها ، فى حكومة واحدة مع منح كل منها نصيبا عادلا فى السلطة ؟؟ هذا سؤال جوابه جدلى ، وقد خشى أعضاء المؤتمر أن يتعذر عليهم الاتفاق بشأنه ، حتى يتمكنوا من انشاء حكومة اتحادية فعالة .

وفى النهاية ، تقدم منـدوب من ولاية كونيكتيكوت يدعى « وليام صموئيل جونسون » بحل وسط ، سمى فيما بعد : « مساومة كونيكتيكوت » . وكان يقضى بايجاد مجلس نواب ، تمثل فيه كل من الولايات بعدد من المندوبين يتناسب مع عدد سكانها ، على أن يختص هذا المجلس دون سواه بحق اقتراح قوانين الضرائب . والى جانبه يقوم مجلس أعلى تمثل فيه الولايات على قدم المساواة . وقد أخذ بهذا الرأى.

ولما كان أى تشريع مقترح لايصبح قانونا الا اذا أقره كل من مجلسى الشيوخ والنواب ، فكان يترتب على الوضع الذى انتهى اليه أن الولايات الصغيرة تستطيع أن تعطل أى

مشروع يلحق الضرر بمصالحها ، وهذا بأن يتضافر مندوبوها على التصويت ضده فى مجلس الشيوخ . أما اذا كان المشروع يلحق الضرر بمصالح الولايات الكبرى ، فيمكنها تعطيله فى مجلس النواب ، بفضل ما لها فيه من عدد كبير نسبيا من الممثلين ، يجارى تفوقها فى عدد السكان . وقد أثبت التطبيق العملى أن هذا الحل موفق كل التوفيق . والتعارض الذى كان يخشى وقوعه بين مصالح الولايات الكبيرة ومصالح الولايات الصغرى — مما كان يؤدى الى التشكك والتشاؤم فى سنة ١٧٨٧ — لم يتحقق شيء منه ، ولم يصبح ، على مضى الزمن ، من عوامل الاختلال التى توجس واضعو الدستور خيفة منها . وقد اثبتت التجارب أن المصالح انما تتعارض من جراء العوامل الجغرافية أو العنصرية ، أو لتعارض المصالح فى المناطق الصناعية والزراعية والمنجمية .

وللتدليل على ذلك ، نذكر أن ولايتى «نيو — مكسيكو» و « اريزونا » يقل عدد سكانهما كثيرا عن عدد سكان « كاليفورنيا » . وقد احتدم الجدل بين هذه الولايات الثلاث حول تحديد أنصبة كل منها فى مياه نهر «كولورادو» المخزونة فى خزان « هوفر » . الا أنه ، عندما عرض هذا النزاع على الكونجرس ، لم تتحيز الولايات الكبرى لولاية كاليفورنيا ، كما ان الولايات الصغيرة لم تجمع كلمتها على مناصرة الولايتين الصغيرتين .

ويقضى الدستور بأن أعضـــاء المجلس الأدنى ينتخبهم الشعب ، أى جمهور الناخبين . وقد احتفظت الولايات،بادىء ذى بدء ، بحقها فى أن تخص بحق الانتخاب المواطنين البيض الأحرار ، وأن تشترط فى الناخب نصابا ماليا وكفاءة دينية .

ويقدر المؤرخ « وودرو ولسن » فى مؤلفه عن « تاريخ الأمة الأميريكية » العدد الاجمالى للناخبين فى العهد الأول بحوالى ١٢٠ ألفا فقط ، بينما كان العدد الاجمالى للسكان يبلغ أربعة ملايين نسمة .

وكانوا يرون أن هذه النسبة تعتبر متطرفة ، لافراطها فى الديمقراطية فى الجيل الثامن عشر . على أن حق التصويت أصبح ، فى غضون السنوات المائة التالية ، يمنح بالتدريج لطبقات جديدة من الناخبين . وظلت الحدود تتراجع نحـــو الغرب . فأنشأت بذلك ولايات جديدة ، طالب أهلها بمزيد من المساواة ، حتى انه فى سنة ١٨٦٠ أصبحت كل الولايات تقريبا تمنح حق التصويت لكل مواطن من البيض ، يبلغ السنة الحادية والعشرين من عمره . واثر الحرب الأهلية ، عـــدل الدستور لاعطاء حق التصويت الى الزنوج ، ومع ذلك فقد نجحت الولايات الجنوبية فى اقامة عراقيل عدة تحول دون استعمال الزنوج هذا الحق . وعدل الدستور فى سنة ١٩٢٠ حتى يصبح للمرأة حق الانتخاب .

وكان المفترض فى مجلس الشيوخ أن يكون أبعد عن الشعب من مجلس النواب . لذا نص الدستور على أن يتألف

مجلس الشيوخ من عضوين عن كل ولاية ، تنتخبهما الهيئة النيابية فى الولاية . وترتب على ذلك أن أصبح مجلس الشيوخ ، على وجه عام ، أكثر تشبعا بروح المحافظة من مجلس النواب. وكان أعضاء الشيوخ ، فى الأغلب ، من الأثرياء أو من الموالين للشركات الكبرى والبنوك . ومع ذلك ، فقد اطرد السير الحثيث نحو الديمقراطية الشاملة ، بدافع من المصالح السياسية المناوئة للمحافظين ، مما أدى فى النهاية الى أن أدخل تعديل على الدستور الفديرالى ، فى سنة ١٩١٣ ، نص على أن أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبهم الشعب فى كل ولاية انتخابا مباشرا .

ولذلك أصبح أعضاء مجلس الشيوخ ، منذ سنة ١٩١٣ ، يتحدون فى المشرب مع أعضاء مجلس النواب — وان كانوا يمثلون الشعب على نطاق أوسع من النواب — بعد أن كانوا فى عهدهم الأول أشبه بالسفراء أو بالمندوبين عن حكومات الولايات ، يمثلونها لدى حكومة واشنجتون .

وكثيرا ما أثبت مجلس الشيوخ ، فى السنوات الأخيرة ، انه أبعد عن روح المحافظة من مجلس النواب . ويرى المراقبون أن مجلس النواب قد يعتمد على مجلس الشيوخ لرفض ما قد يكون أعضاء مجلس النواب قد تورطوا فى اقراره ، من تصرفات غير حكيمة . واذا ما بدا أن الناخبين يتعجلون الأمور ، أو يحيدون عن الصواب ، فكثيرا ما يقف مجلس الشيوخ فى وجه مطالب الجمهور ، معتمدا على أن الزمن سوف يزيل

الغشاوة عن الأبصار . ويمتاز الشيوخ على النواب بمزيد من الاستقلال ، لأنهم ينتخبون لست سنوات ، بينما العضوية فى مجلس النواب تجدد كل سنتين . وكثيرا ما يخفض مجلس النواب الاعتمادات المطلوبة للمصروفات العامة ، الى أقل من المستوى الأدنى المرغوب فيه ، ليفاخروا فى دوائرهم الانتخابية بما حققوه من اقتصاد ، وهم فى الوقت ذاته يعتمدون ، فى قرارة أنفسهم ، على أعضاء مجلس الشيوخ ، لرفع الاعتمادات الى المستوى الذى تقتضيه أعباء الحكم .

وكان الدستور الأميركى ينص أصلا على أن رئيس الدولة تنتخبه هيئة ناخبة خاصة ، تتألف من فريق من أعيان البلاد فى الولايات ، تعينهم كل ولاية على الوجه الذى يروق لها . وقد يعهد بتعيينهم الى الهيئة النيابية المحلية ، أو الى جمهور الشعب ، بل والى محافظ الولاية أحيانا . فالرأى الذى كان سائدا هو أنه ينبغى ألا يترك للشعب أن يتولى انتخاب رئيس الدولة ، بل ولا ينبغى أن يقوم الشعب باختيار المندوبين الذين يتولون انتخاب الرئيس ، ما لم تر الولاية التى ينتمون اليها أن تقرر لهم هذا الاختصاص .

الا أن التيار الديمقراطى تغلب ، فى هدوء ، على مقاصد واضعى الدستور ، دون حاجة الى تعديل الدستور ذاته . واستقرت الأوضاع على أن كل حزب سياسى يتولى تعيين مندوبيه الذين يعهد اليهم فى انتخاب الرئيس ، على أن يفرض

على كل مندوب أن يقطع عهدا على نفسه بأن يدلى بصوته للشخص الذى يرشحه حزبه لمنصب رئيس الدولة أو نائبه . فلا تترك أية حرية للمندوب . وكثيرا ما يسند شرف تولى عملية انتخاب الرئيس الى مندوبين ليست لهم فى حزبهم مكانة شخصية كبيرة .

على أن هذا النظام تزعزع فى سـنة ١٩٤٨ ، من جراء تصرفات بعض المندوبين عن الولايات الجنوبية . فقد عهد اليهم فى الادلاء بصوت الولاية فى مصلحة مرشح الحزب الديمقراطى . واذا بهم يصوتون ضد مرشح الحزب الديمقراطى للرياسة — وكان مستر ترومان . ومع ذلك فقد نجح المستر ترومان فى الانتخاب . الا أنه استوقف الأنظار ما تحتمله هذه الأوضاع من خطر تبلبل الآراء ، واختلاط الأمر ، والخروج على ارادة عامة الشعب .

وهناك من الأوضاع الانتخابية ما لم يعرض له الدستور ، ومع ذلك فقد استقرت عليها التقاليد: فكتلة الأصوات (المتعلقة بانتخاب رئيس الدولة) تعطى فى كل ولاية الى مندوبى الحزب الذى يكون قد فاز بالأغلبية فى هذه الولاية . فان حصل أحد الحزبين مثـلا على ٤٩٪ من أصـوات جمهور الناخبين فى هذه الولاية ، فلن يكون له مع ذلك أى صوت فى عملية انتخاب رئيس الدولة ، مما يترتب عليه أن التصويت عند الانتخاب القومى للرئيس ، يختلف مدلوله عن التصويت

عند الانتخاب الشعبى للمندوبين . فالفائز قد يكون قد حصل على ٥٥ فى المائة من أصوات عامة الناخبين ، واذا به يحصل مع ذلك على ٨٠ أو ٩٠ فى المائة من أصوات المندوبين الذين يتولون انتخاب الرئيس فعلا . وهذا يؤدى الى تدعيم مظاهر جمع كلمة الأمة على انتخاب رئيسها ، مما يوطد مركز هذا الرئيس ، ولا سيما فى المجال الدولى .

الا أنه يحتمل أن يحصل أحد المرشحين على تأييد أغلبية ساحقة من جمهور الشعب ، مركزة أصواتهم فى عدد قليل من الولايات ، بينما لا يفوز منافسه الا بأغلبية ضئيلة من الأصوات فى الولايات الأخرى ، ويحصل هـذا المنافس مع ذلك على أغلبية أصوات مجموع مندوبى الولايات لانتخابات الرياسة، وبذلك يفوز بالرياسة . هذا ما وقع فعلا فى سنة ١٨٨٨ ، اذ حصل « جروفر كليفلاند » على أغلبية أصوات الناخبين فى البلاد ، ومع ذلك فاز بالرياسة منافسه « بنيامين هاريسون » لأنه فاز بأغلبية أصوات المندوبين . وان مجرد احتمال حدوث ذلك ليعتبر من المآخذ على الاجراءات ، التى ذكرناها ، وان كان من حسناتها انها تقلل من الوقع النسبى لأصوات الولايات ذات الحزب الواحد . فهل من العدالة أن يجعل لولاية لا تعرف المنافسة بين حزبين متناهضين نصيب، فى انتخاب رئيس الدولة، يعادل النصيب الذى يكفل لولاية تدين فعلا بالنظام الأصح، وهو نظام التنافس بين حزبين ؟

ويميل الرأى العام فى أميركا الى أن يستبدل بهذه الاجراءات طريقة أخرى تكون أقرب الى المنطق ، فتكفل احترام رأى أغلبية الشعب ، وتحول دون أن يتشبث فجأة احد المندوبين بما له من قدرة ، مستمدة من سكوت الدستور ، ليدلى بصوته فى انتخاب رئيس الدولة طبقا لما يروق له ، بدلا من أن يصوت على الوجه الذى ندب من أجله . على أن الركود يغلب فى هذا المجال ، ولا يترقب تعديل الأوضاع الحاضرة ، طالما انه لم يحدث خروج ظاهر على ارادة الشعب.

هذا وقد قصد الدستور أن يقيم نظاما شاملا « للتراقب والتوازن » يحول دون تمكين أى فرع من فروع الحكومة من أن يستبد ويتهور .

فللرئيس مثلا أن يعترض على قانون يقره المجلسان ، فيعود هذا القانون الى الكونجرس ، ولا يعتبر قانونا الا اذا أقره كل من المجلسين مجددا ، بأغلبية الثلثين من الأعضاء .

ويستطيع الكونجرس أن يعترض على كثير من أعمال رئيس الدولة ، — وعلى الأخص على أوجه توليه سلطاته الدستورية ، بصفة كونه القائد العام للقوات المسلحه — وذلك بأن يرفض الكونجرس الموافقة على الاعتمادات المالية المطلوبة.

ولمجلس الشيوخ أن يسقط أية معاهدة يبرمها الرئيس . كما أن للرئيس أن يتولى تعيين كبار موظفى الحكومة ، وهو الذى يعين جميع القضاة الفدراليين ، على أن هذه التعيينات كلها لاتنفذ الا بموافقة مجلس الشيوخ .

ولم يشر الدستور الى أن المحكمة العليا لها أن تبطل قرارات الكونجرس التي تكون مخالفة للدستور ، الا أن منطق الأوضاع انتهى الى أن تتولى المحكمة هذا الابطال . ويجوز عزل رئيس الدولة ، وقضاة المحكمة العليا ، وغيرهم من أصحاب المناصب العامة الكبرى ، فى السلكين التنفيذى والقضائى . وذلك بأن يوجه الاتهام اليهم بالوسائل الدستورية. فيتولى مجلس النواب توجيه هذا الاتهام ، ويفصل فيه مجلس الشيوخ ، باعتباره الهيئة القضائية المختصة . وقد حوكم بهذه الوسيلة الرئيس « جونسون » . ولم تقرر براءته الا بأغلبية صوت واحد فى مجلس الشيوخ . هذا ولم تجر الا أربع محاكمات دستورية أخرى من هذا القبيل ، كان المتهمون فيها من سلك القضاء الفدرالى .

وان نظام « التراقب والتوازن » يجافى ، فى جوهره ، مبدأ الفصل بين السلطات . ومع ذلك فقد أقرت الوسيلتان معا ، وهذا شاهد على ميل الأميريكيين الى الأخذ بالحلول الوسطى العملية المجدية .

فكما انه يتعذر تحقيق الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، الا انه ينبغى فى الوقت ذاته الحيلولة دون أن تجمع سلطتان منها فى يد واحدة ، مما قد يؤدى الى الدكتاتورية أو الى التحكم البوليسى . لذلك رئى أن يقرن بين مبدأ الفصل بين السلطات وبين نظام «التراقب والتوازن»،

حتى لاتتعرض البلاد لخطر قيام الحكم المطلق . وقد كللت هذه الوسائل بالنجاح حتى الآن .

ولم ير واضعو الدستور الأميريكى أن يضمنوه بيانا شاملا للحقوق والحريات الدستورية ، حتى يكفل للمواطنين أن يصبحوا فى مأمن من أن تستبد بهم الحكومة الفديرالية . ومع ذلك فقد وردت فى الدستور مواد عدة ، تحرم بعض الاجراءات الاستبدادية التى كان يلجأ اليها ، فيما سبق ، الملك أو البرلمان ، فى مواجهة الأفراد . من ذلك أن المادة الأولى من الدستور تحرم اصدار قانون يخص بالعقاب فردا بذاته أو أسرة بذاتها . كما تحرم أيضا الرجعية فى قوانين العقوبات.

ويحمى الدستور الحرية الشخصية ، حتى لايتعرض أفراد الشعب لأن يقبض البوليس على أحدهم قبضا تعسفيا، على النحو المألوف فى الدول الدكتاتورية . وكذلك نصت المادة الثالثة من الدستور على أن المحاكمة فى الجرائم الفديرالية يجب أن تجرى أمام محلفين . وكذلك اشترط الدستور شروطا خاصة فى توجيه تهمة الخيانة ، وهى التهمة التى كان الملوك يتذرعون بها ، فى أحوال كثيرة ، للقضاء على خصومهم . وأصبح الشيوعيون اليوم يسمونها « تطهيرا » .

ومع ذلك ، فعندما عرض الدستور على الولايات لاقراره، كان فى طليعة ما وجه اليه من نقد ، خلوه من اعلان شامل للحقوق العامة . ولذا أرجأت بعض الولايات موافقتها على

الدستور ، الى أن تم التفاهم على أن الكونجرس الجديد سوف يفتتح أعماله بتعديل الدستور ، حتى يدمج فيه اعلان شامل للحقوق والحريات العامة .

وقد أدمج هذا الاعلان فى التعديلات العشرة الأولى التى أدخلت على الدستور . وهى تختلف ، فى كثير من التفصيلات ، عما تضمنته وثيقة اعلان حقوق الانسان التى أقرتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . هذا لأن الدستور الأميريكى انما أراد أن يقى المواطنين من الأضرار الاستبدادية التى كانت الحكومة توقعها بالأفراد من الانجليز ، فى أواخر الجيل السابع عشر ، وهى أضرار كان أجدادهم قد بذلوا غاية جهدهم للتخلص منها . أما فى أيامنا هذه ، فهناك اجراءات تعسفية أخرى ، قد ابتكرت ، أو أعيدت بعد اندثار ، وقد تذرع بها هتلر أو السوفييت . وهذا كله مع بقاء المبدأ الأساسى على ما كان .

تلك كانت أهم الأسس التى قام عليها الدستور . وقد كانت أسسا صالحة ، مكنت القوى السياسية الكامنة فى الشعب الأميريكى من أن تستند اليها لتشييد الصرح الذى اعتزم الشعب الأميريكى ، صاحب السيادة ، أن يشيده لمستقبله . وقد بقى جزء من هذه الأسس الى أيامنا هذه ، لم يلحق به أى تعديل . نذكر من ذلك الأوضاع الخاصة بانتخاب الكونجرس ، وبتحديد سلطاته . وهناك أسس أخرى

عدل عنها ، فى شأن تكوين الهيئة الناخبة ، واختصاص المحكمة العليا . الا أن الدستور ، فى مجموعه ، قد استمر يؤدى الرسالة التى من أجلها وضع : ألا وهى ايجاد حكومة تكفل لها القوة التى تحتاج اليها ، لتستطيع أن تصرف شئون الأمة الأميريكية ، مع بقائها خاضعة لارادة الشعب الأميريكى ، صاحب السيادة .

الأحزاب

ان الشعب الأميريكى يتمسك كل التمسك بأن يقوم لديه حزبان . ومما شوهد ، فى أثناء المائتى سنة الماضية ، أنه كلما استقر الأمر لحزب واحد ، شرع فى شطر هذا الحزب شطرين ، أو أنشأ الى جواره حزب جديد . واذا تصادف قيام ثلاثة أحزاب ، تلاشى وانعدم أحدها فى الانتخابات العامة التالية .

لقد قام فى عهد الاستعمار حزبا « الهويجز » و« التوريز » وكان لكل منهما سياسة تختلف اختلافا جوهريا عن سياسة الآخر ، مما أدى ، عندما اشتد الخلاف بين السياستين ، الى نشوب الحرب بين أنصارهما فى سنة ١٧٧٥ . أما الحزبان اللذان يقومان فى الوقت الحاضر ، فيكادان يكونان متشابهين فى الاتجاه العام . وهما متفقان على أن تجرى بينهما ، كل سنتين ، معركة يعرف كلاهما أن المغلوب فيها سوف يكون ، على الرغم من هزيمته ، فى أمان . فهو لن يتعرض بحال لخسارة جسيمة .

ولقد تولدت خصائص الأحزاب الأميريكية من التطور التاريخى فى تلك البلاد ، ومن ظروفها الملازمة لها ، ولم تجىء نتيجة لخطة منطقية رسمها زعماء الأحزاب . ومما يستوقف الأنظار فى الدستور أنه لم يرد فيه ذكر للأحزاب .

ولم تكن هناك ، قبل عهد الثورة الأميريكية ، أحزاب منظمة على الصورة العصرية . الا أن فريقا من الناس ، من الذين كانوا يناصرون الملك والمحافظين الملكيين ، فى العادة، كانوا يسمون « توريز » . أما الفريق الآخر ، من المدافعين عن السلطات النيابية المحلية ، والمطالبين بالحكم الذاتى ، فكانوا يسمون « هويجز » . ولقد أدى النزاع بين فريقى « التوريز » و « الهويجز » الى نشوب الحرب الأهلية بينهما. ولم يكتف « الهويجز » فيها — وكانوا يلقبون بالوطنيين — بأن يكسبوا الحرب ، بل قضوا قضاء مبرما على خصومهم ، حتى اضطر « التوريز » الى أن يهاجروا الى كندا والى جزر « بهاما » .

وقد يسمى المحافظون اليوم أحيانا ، فى الولايات المتحدة، « توريز » ومع ذلك فلم يعد أى حزب هناك — منذ عهد الثورة — الى المطالبة بأن يعود الحكم الى ملوك انجلترا .

اذن فلقد بدأت الولايات المتحدة — شأنها فى ذلك شأن جميع البلاد التى قامت فيها ثورة — بنظام الحزب السياسى الواحد . وكان الزعيم « جورج واشنجتون » وغيره من زعماء الثورة ، يودون أن يستمر الحال على هذا المنوال ، حتى أن واشنجتون أخذ ، فى « خطاب الوداع » التاريخى ، يحذر الشعب من مضار تعدد الأحزاب ، « ولا سيما الأحزاب التى تقوم على أساس من الفوارق الجغرافية » . وحذرهم كذلك

« بأصرح عبارات التحذير ، من النتائج التعسة التى تنبنى عموما على الروح الحزبية » . وهى « روح كثيرا ما تؤدى الى التمرد والعصيان » .

وكان واشنجتون يستشهد بالحرب المريرة التى دارت رحاها بين حزبى « الهويجز » و « التوريز » . وحذر من النتائج التى كانت ، فى رأيه ، سوف تترتب على تغلب كل من الأحزاب فى منطقة معينة من البلاد ، يختص بها دون سواه ، وقد ينتهى الحال الى أن يقيم كل ، فى منطقته ، حكومة تنافس سواها ، وأن يجند كل منهم جيشه الخاص ، كما حصل فعلا ، بعد ذلك ، فى سنة ١٨٦١ .

وعنى « جيمس ماديسون » — عندما كان يوجه الدعوة الى اقرار الدستور ، فى الصحف الفديرالية — بأن يبرزان الحكومة الفديرالية الجديدة قديرة « على أن تقضى على عنف الحزازات الحزبية ، وتوقفها عند حدها » .

ولذلك حوول أن تنظم الهيئة التى يناط بها انتخاب رئيس الدولة بحيث يصبح هذا الانتخاب فى مأمن من السياسة الحزبية . وكان الكثيرون من واضعى الدستور ينظرون الى الرئيس على أنه فى مثابة ملك منتخب ، يعلو مقامه عن الأحزاب ، على حذو رئيس الجمهورية الفرنسية أو ملك انجلترا ، فى الوقت الحاضر . وكان الدستور يقضى ، فى صيغته الأولية ، بأن الناخبين فى كل ولاية يجتمعون ليعطى كل منهم

صوته لشخصين ، دون المفاضلة بينهما . فيصبح أكثرهما أصـواتا رئيسا للجمهورية ، ويصـبح ثانيهما نائبا لرئيس الجمهورية . وكان الاعتقاد السائد أن هذه الطريقة سوف تكفل دائما أن يصبح أبرز مواطن فى البلاد رئيسا للجمهورية، كما يصبح المواطن الثانى فى المكانة نائبا للرئيس ، نزولا على ما يراه الشعب ، صاحب الهيمنة .

وعندما انتهت صياغة الدستور ، فى سنة ١٧٨٧ ، انقسمت آراء الشعب حول اقرار الدستور على هذا الوجه ، على الرغم من أنه لم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة تنظيما صحيحا .

وعلى وجه العموم ، كان التجار ورجال المال وأصحاب الأملاك من المحافظين يتمسكون بالدستور ، وكان يقودهم « الكسندر هاميلتون » . أما العمال والزارعون — وبخاصة السياسيون المحليون — فكانوا يعارضون الدستور ، خشية أن يفتات على كيان الولايات ، وعلى الحكم الذاتى المحلى. وقد ترتب على هذا التضارب أن الدستور لم يقر الا بأغلبية ضئيلة . وانما رجع الفضل فى هذا الاقرار الى اختصاص فريق قليل من السكان، معظمهم من ذوى الاملاك ، بحق التصويت.

ومع ذلك ، فتعلق الشعب بجورج واشـنجتون ، وما شوهد ، اثر اقرار الدستور ، من رواج التجارة والاقتصاد، ترتب عليه أن عجزت الأحزاب المعارضة عن تنظيم صفوفها ، حتى أدركت الدورة الرياسية الثانية « لجورج واشنجتون »

نهايتها . واذا بالتنازع حول اختيار شخص الرئيس الجديد ، يؤدى الى انقسام الشعب شيعا سياسية ، كلا منها تؤيد أحد المرشحين المتنافسين . فتجمع من جهة « الفديراليون » ، يمثلون مصالح الأعمال والمال والطبقات الوسطى فى المدن ، وكانت قوتهم مركزة فى الولايات البحرية الشرقية . وتجمع ، فى الطرف المقابل ، « الجمهوريون » ، يقودهم « توماس جيفرسون » ، وهم يمثلون سكان الأرياف من أشراف فرجينيا ، الى مصلحى تينيسى ، ومعهم عدد غير قليل من ذوى الأجور فى المدن .

فلما شاهد « واشنجتون » بوادر هذا الانقسام ، غلبت عليه الكآبة ، الا أن نصائحه ذهبت هباء منثورا ، لأن الشعب الحر لابد له من أن يعتمد على نفسه ، ليهتدى الى مخرج من مآزق للمنازعات المألوفة التى تقوم بين أفراده .

وبذلك انتهت حكومة الثورة ، ذات الحزب الواحد ، فى الولايات المتحدة ، الى أن تنشطر الى حزبين متنافسين .

وكتبت الغلبة للفديراليين ، فى سنة ١٧٩٦ ، فانتخبوا «جون آدامس» رئيسا . ولم تحل سنة ١٨٠٠ الا والفوارق بين الحزبين قد أصبحت واضحة محددة المعالم ، لكل منهما مرشحان للرياسة والوكالة . فكتب الفوز لمرشحى الحزب الجمهورى : وكانا « توماس جيفرسون » و « هارون بر ». واذا بالناخبين الجمهوريين يعطون أصواتهم جميعها لكل من

جيفرسون وبر على السواء . ولما كان الناخبون لاتحق لهم المفاضلة بين الأثنين ، فقد أصبح الفائزان على قدم سواء . وطبقا للدستور ، كان على مجلس النواب أن يفاضل بينهما . فوقع الاختيار على توماس جيفرسون ، بعد أن اضطر الحال الى أخذ الأصوات خمسا وثلاثين مرة متتالية ، مما يثبت أن الحزب المغلوب يستطيع ممثلوه فى مجلس النواب أن يفسدوا خطط الحزب الغالب ، بما ينظمون من مناورات عند أخذ الأصوات فى المجلس .

وقد أدت هذه النتيجة التى لايستسيغها المنطق الى ادخال التعديل الثانى عشر على الدستور ، وبمقتضاه أصبح الناخبون يدلون بأصواتهم للرئيس ولنائب الرئيس على انفراد ، وبذلك استغنى عن أن يقوم المؤتمر بالمفاضلة بين مرشحين قد يتعادلان فى الأصوات . الا أن هذا التعديل قد قضى على الأغراض الأصلية التى كانت تبتغى عند تأليف الهيئة الناخبة . فأصبح يسلم بأن هناك أحزابا تقوم فعلا ، وأن الناخبين لاحول لهم الا الادلاء بصوتهم للمرشحين الذين يكون قد وقع عليهم اختيار هذه الأحزاب .

ونشرح الآن الأسباب التى من أجلها كان حزب « جيفرسون » — الذى يعتبر أصل الحزب الديمقراطى الحالى — يدعى فيما سبق بالحزب الجمهورى .

لقد تسمى أنصار جيفرسون فى سنة ١٨٠٠ «بالجمهوريين» ، حتى يظهروا بذلك أنهم يعارضون عودة الملكية . وكانوا

من المناصرين للثورة الفرنسية ، يعتبرونها مثلا يجدر بالثورة الأميريكية أن تحذوه ، وكان « الفديراليون » ، على العكس من ذلك ، يستنكرون قيام المقصلة فى فرنسا ، تطيح بالرؤوس، وتعدم طبقة النبلاء . فكانوا يعطفون على ملك فرنسا ، ويتهمون خصومهم ، من أنصار جيفرسون ، بأنهم « ديمقراطيون » أى محبذون للثورة الفرنسية . وكان يعنى « بالديمقراطية » ، فى ذلك العهد ، حكم الغوغاء . وكان استعمالها أقرب الى ما يعبر عنه اليوم «بالراديكالية» . الا أن « نابليون » جاء فيما بعد ثم ولى ، ففقدت تلك التسميات وجاهتها الأولى . ومع كل ، فعند ما تولى « جيفرسون » الرياسة ، لم يدر بخلده أن يسمى نفسه « ديمقراطيا » ، كما أنه لم يدر بخلد الرئيس « روزفلت » أن يسمى نفسه « راديكاليا » .

وسريعا ما لحق البوار بحزب الفديراليين ، من جراء النجاح الذى أحرزته الحكومة القوية التى كانت قد أنشأت. فبمجرد أن توطدت أركان الاتحاد الفديرالى ، أطرد نمو البلاد . وتدفقت جماهير الشعب نحو مناطق « أوهيو » و « تينيسى » ، فأصبحت تلك المناطق المتخلفة ترجح أصواتها أصوات مدن الشمال .

وعندما تولى « جيفرسون » الحكم ، فى سنة ١٨٠١ ، عمل وسعه لاطراد النمو الأميريكى فتلاشت وجاهة الاعتراضات

التى كانت تبدى فيما سبق فى قيام حكومة فديرالية قوية .
وأقدم الرئيس على شراء منطقة « لويزيانا » ، وهى تتألف من
سائر الشاطىء الغربى لوادى نهر المسيسيبى .

فتعذر على « الفديراليين » أن ينافسوه فى مثل ذلك .
وتفكك عرى حزبهم ، حتى أنهم لم يقدموا سنة ١٨٢٠ على
ترشيح أحد منهم للرياسة . وبذلك عادت البلاد الى نظام
الحزب الواحد . فسمى هذا العهد بعهد «التراضى والوئام»،
لأن البلاد بقيت فيه ، لسنوات قليلة ، بغير حزب معارض .
وللاستعاضة عن ذلك ، دب الشقاق فى صفوف زعماء الحزب
الجمهورى ، وبذلك تولد نظام الحزبين المتنافسين من جديد.
فانشطر الجمهوريون فريقين ، تولى « جون كوينسى آدمز »
قيادة أحدهما ، وسمى فريق «الجمهوريين القوميين» ، وكان
أكثر تشربا بروح المحافظة . وفاز « آدمز » بالرياسة فى
انتخابات سنة ١٨٢٤ . الا أن الفوز تحقق ، فى الانتخابات
التالية فى سنة ١٨٢٨ ، للفريق المناهض ، وقد تسمى
« بالديمقراطيين الجمهوريين » ، فآلت الرياسة الى
« اندريو جاكسون » .

وقد حل « الهويجس » محل « الجمهوريين القوميين »
سنة ١٨٣٢ . وهؤلاء « الهويجس » لم تكن تربطهم روابط
وثيقة بالثوريين الهويجس أو «الوطنيين» أو بحزب «الهويجس»
فى بريطانيا . وانما كانوا من المحافظين ، الذين يبحثون عن

تسمية تجلب اليهم أصوات الناخبين . وقد ألحقت الخسائر بالحزب « الفديرالى القومى الجمهورى الهويجز » من جراء ازدياد عدد ولايات الحدود المستجدة ، التى كانت تناصر سياسة الرئيس « جاكسون » . ومع ذلك استطاع «الهويجز» أن يفوزوا بمنصب الرياسة لاثنين من الأبطال العسكريين ، وهما « وليام هنرى هاريسون » فى سنة ١٨٤٠ ، و « زكريا تيلور » فى سنة ١٨٤٨ .

واحتدم الجدل فى سنة ١٨٥٠ حول مشكلة الرقيق . وقد دب الشقاق حول هـذه المسألة فى داخـل كل من حزب « الهويجز » وحزب «الديمقراطيين — الجمهوريين» ، وكان فى هذا الوقت قد سمي بالحزب « الديمقـراطى » . وكان الديمقراطيون من ولايات الشمال ، على خلاف مع زملائهم من ولايات الجنوب . وانهار حزب « الهويجز » ، وقام مقامه حزب جديد ، كانت رسالته تحرير الرقيق ، وتسمى بالحزب « الجمهورى » . وقد رشح عنه « ابراهيم لينكولن » . ففاز بالرياسة فى سنة ١٨٦٠ .

وعندئذ وقع ما كان « واشنجتون » قد توقعه ، عندما حذر البلاد من أن يقوم بها حزبان « على أساس من الفوارق الجغرافية » . وهذا بالذات ما حدث وقوعه فى سنة ١٨٦٠ .

فقد كانت هذه الفوارق تسـتثير العواطف ، فأدت الى الانفجار . والى جانب العواطف التى كانت تثيرها مكافحة

الرقيق ، فقد كانت هناك خلافات مستعصية بين مصالح أهل الشمال — وكانوا يطالبون بالاستزادة من الحماية الجمركية، لتدعيم الصناعة الناشئة — ومصالح أهل الجنوب — وكانوا يطالبون بخفض الجمارك ، لأن ذلك أوفق لمنتجى القطن . وهذا الخلاف كان يشطر البلاد شطرين ، على أسس جغرافية كذلك . فأخذ الطرفان يعدان العدة لحرب أهلية ، أعلنوها اثر انتخاب « لنكولن » للرياسة .

ولم يكن الشعب الأميريكى قد انقسم هذا الانقسام العنيف منذ الحرب الأهلية الكبرى . فتضارب مصالح المناطق لم يكن قد ازداد مرارة ، حتى طغى على الخلافات الثانوية الأخرى العديدة ، التى كانت تتجادل فى شأنها آراء الشعب ، مثل الخلافات على قوانين العمل ، وعلى تضخم النفقات العامة، وعلى الضرائب ، والضمان الاجتماعى ، ومكافحة الاحتكار . فتضارب المصالح بين الأغنياء والفقراء ، وبين أهل المدن وأهل الريف ، كان أعنف ، فى حقيقة الأمر ، من تضارب المصالح بين الشمال والجنوب ، وبين الجنوب الشرقى والجنوب الغربى ، ومع ذلك لم يهيىء الجو لنشوب حرب أهلية ، تقوم على تعارض المصالح . وانما هيأ لهذا الحرب الانقسام الجغرافى .

ولقد كانت الولايات المتحدة فى مأمن من الثورات . فلم تتجمع هناك ، منذ سنة ١٧٧٥ ، الظروف الممهدة لانقلاب

داخلى ، من قبيل ثورة « كرنسكى » فى روسيا ، أو ثورتى « هتلر » و « موسولينى » . فأى تمرد كانت تخمده المسافات الشاسعة ، ولا سيما أن الاضطرابات العنيفة لم تكن أبدا بعيدة المدى ،واسعة الرقعة .ولم يكن ليتيسر للثوار أن يزحفوا ذات يوم ، على واشنجتون ، لقلب حكومتها ، كما زحفه موسولينى على روما ، لقلب الحكومة هناك .

تلك ظروف مواتية تساعد على تفهم المواقف التى انتهى اليها اليوم الحزبان الجمهورى والديمقراطى . فالشعب الأميريكى قد خبر تفاعل نظام الحزبين السياسيين ، على شتى صوره ، لمدى مائة عام ، فاهتدى الى أوضاع لها من المرونة ما يجعلها تجارى الخلافات السياسية المتشعبة العويصة ، دون أن تؤدى الى حرب أهلية أو الى ثورة .

وان النظام العصرى لحزبين متنافسين — على الصورة التى تبدو اليوم فى الولايات المتحدة — قد تولد بالفطرة وبالغرائز ، ولم ينشأ طبقا لخطة مرسومة . وهو يؤدى الى أن تتولى الحكم حكومة من الأغلبية ، يهيمن عليها الحزب الفائز فى الانتخابات . وفى أغلب الأحيان ، ينتمى الرئيس وأغلبية مجلس الشيوخ وأغلبية مجلس النواب الى حزب واحد . أما حزب الأقلية ، فقلما تتفاقم هزيمته ، حتى تتلاشى آماله فى الفوز فى مستقبل الأيام .

ويختلف هذا الوضع اختلافا كبيرا عما يشاهد فىأوربا ، من وجوب استناد الحكومات الى تحالف أحزاب متعددة ، أو

ما يشاهد فى بريطانيا من قيام حزبين . ذلك لأن الوضع الأميريكى له منطقه الذاتى ، فلا يدرك كنهه المواطن الأوربى، ولا يتفهمه على حقيقته المواطن الانجليزى .

فالديمقراطية الأوروبية تقتضى قيام أحزاب متعددة ، لكل منها مبادىء محددة متماسكة . وقد يسمى أحد الأحزاب بالمسيحى الاشتراكى ، ويدعى الآخر الكاثوليكى المحافظ . ومن طرائف التطورات التاريخية ، أن حزبا يدعى الراديكالى الاشتراكى قد يمثل مصالح الطبقات الوسطى من رجال الأعمال . وهناك الحزب الشيوعى ، وهو أشد الأحزاب نظاما ، وعلى دائم الاستعداد للانضمام الى أى كان ، ليستعين على قضاء أغراضه بالغير ، من حيث لايشعرون .

وتقوم نظرية تعدد الأحزاب على افتراض أن كلا من الأحزاب يدين بمبدأ متميز ، مما يدعو كل من يؤمن بهذا المبدأ الى أن ينضم الى هذا الحزب بالذات ، ليساهم ، فى صفوفه ، فى تغليب مبدئه . ولما كانت الحياة العصرية كثيرة التعقيد ، وان هناك من المبادىء السياسية والاقتصادية والدينية ما لا يحصى ، فقد تتعدد بذلك الأحزاب الفرعية . وهذا هو الواقع فعلا .

على أن الحكومة الديمقراطية ، فى النظام البرلمانى ،لاغنى لها من الحصول على تعضيد أغلبية من الأعضاء فى البرلمان . فان قدم رئيس الوزراء ووراءه وزارته ، مشروع قانون

جوهرى الى البرلمان ، فرفض البرلمان أن يقره ، وجب على الحكومة أن « تسقط » . فيستقيل رئيس الوزراء ومعه وزارته . وقد يلجأ الى ما قد يجيزه له الدستور من حل البرلمان ، تمهيدا لاجراء انتخابات جديدة ، يستفتى فيها الشعب .

اذن لاتقوم الحكومة ، فى الدول الديمقراطية ، فى أوربا عامة ، الا اذا حققت الائتلاف بين أحزاب شتى ، لها من مجموع أنصارها عدد يكون أغلبية . ولكل من هذه الأحزاب مبدأه الخالص النقى . على أنه لايستطيع أن ينفرد بالحكم ، ليعالج أمور البلاد بهذا المبدأ الخالص ، ما لم يعدل عن الديمقراطية البرلمانية ، ويفرض الدكتاتورية . ولذلك فلا مندوحة لهذا الحزب من أن يخلط اللبن بالماء ، بل انه قد يضطر الى أن يخلط به موادا تشوبه ، من مناهل حزبين أو ثلاثة . فينتهى الحال الى تكرار اسناد الحكم الى حكومات ائتلافية ، متمازجة المناهل ، تقوم ثم تسقط دون أن تستقر فى الحكم مدة تكفيها لقطع مراحل مفيدة فى منهج محدد .

ومما يدعو الى اليأس — فى نظر الأميريكيين — آن تعدد الأحزاب يترتب عليه اسناد مقاليد الحكم تباعا الىأنواع متشابهة من المحالفات بين الأحزاب المتزنة ، وهى أحزاب الوسط ، التى تستطيع ، دون سواها ، أن تصون للبلاد حرياتها . الا أن قلة استقرارها تعرض البلاد للخطر .

هذا لأنه فى أحد طرفى الميدان ، يظهـر الفاشـيون ، وغرضهم قلب الحكومة الحرة ، ليحل محلها موسـولينى أو هتلر جديد . وفى الطرف الآخر ، يظهر الشيوعيون ، وهم انما يطمعون فى القبض على مقاليد الحكم بيد من حديد ، كما فعلوا فى تشيكو سلوفاكيا . فليس ، والحالة هـذه ، للديمقراطية منقذ الا أحزاب الوسط ، مع ميل بعضها الى اليمين ، وميل البعض الآخر الى اليسار .

والخطر الذى يخشى من تلك الأوضاع الحزبية أنهـا تعرض الأحزاب التى تدين بصون الحريات الى أن يتجاذبها الحزبان المتطرفان ، حتى تتقطع أوصالها . فقد يسـتطيع الفاشيون أو النازيون الجدد ، مثلا ، أن يغروا بعض المحافظين المخلصين على الانضمام الى معسكرهم ، اذا ما أقنعوهم بأنهم جميعا ، فى قرارة أفئدتهم ، من « المحـافظين » . وكثيرا ما يستطيع الشيوعيون أن يجتذبوا اليهم ، على حين غرة ، احرارا ، خلبتهم دعوة أحزاب اليسار الى توحيد صفوفها . وهذه المناورات ، اذا ما نجحت ، فقد تنتهى الى تركيز النشاط السياسى فى قطبين ، بحيث لايبقى أمام الناخب الا أن يختار بين الدكتاتورية الفاشية من جهة ، والدكتاتورية الشيوعية من جهة أخرى ، ليس الا . فكأن الشعب أصبحت حريته تنحصر فى أن يختار لنفسه نوع الانتحار الذى يروق له . ولا خلاص من ذلك الا بتوسيع آفاق العالم الحر ، حتى لايقاد نحو مأزق

لا مخرج له منه الا بالقاء نفسه ، اما فى أحضان الشيطان حيث يحرق ، أو فى قاع المحيط حيث يغرق .

والمواقف الحزبية — على صحتها — ليست بالخط المستقيم ، يحتل الفاشيون أحد طرفيه ، ويحتل الشيوعيون طرفه الآخر ، ولا غرض لكل منهما الا مهاجمة القوى الديمقراطية التى تتوسطهما . بل الأصح أننا أمام مثلث مستطيل ، تحتل الأحزاب والمنظمات الديموقراطية أحد أضلاعه ، وتلتقى المنظمات الدكتاتورية — على الرغم من مظاهر تطاحنها — عند زاويته القصوى . هذا لأن الفاشيين — وهم المحافظون المتطرفون — والشيوعيين — وهم الساعون الى قلب الأوضاع القائمة — انما يروم كل فريق منهم أن يقيم نظام الحكم البوليسى الخالص . فكأن كلا منهما عصابة اجرامية ، تريد أن تنفرد ، دون غرمائها ، فى السيطرة الآثمة على النشاط الهدام . وكثيرا ما تتحالف وتتجمع قوى الفريقين ، كما فعل هتلر وستالين فى سنة ١٩٣٩ . ومما يشاهد — فى البرلمانات التى تضم عددا من الأعضاء الفاشيين والشيوعيين يحسب له — أن الفريقين كثيرا ما يصوتان فى اتجاه واحد ، ليتضافرا على قلب الحكومة القائمة ، فهذا مرامهما المشترك .

ويؤخذ على أعضاء الأحزاب المعادية للديمقراطية استعدادهم للانتقال من طرف الى نقيضه ، اذا ما رأوا فى ذلك

ذريعة الى النجاح . فالحكومة الشيوعية فى ألمانيا الشرقية لقيت ، مثلا ، معاونة كبرى من رجال الحزب النازى القديم ، وبخاصة فى صفوف الجيش .

ويرى المواطن الأميركى أن أضعف حلقة فى سلسلة نظام تعدد الأحزاب كون حرية المواطن يتعلق مصيرها ، أولا وأخيرا ، بفوز الكتلة الديمقراطية « الوسطى » فى كل انتخاب يجرى . وبعبارة أخرى ، فكل انتخاب يجرى انما هو معركة بين الحرية وعدمها . فالمواطن الذى يسوقه السخط على الأوضاع القائمة الى أن يخذل ، فى الانتخابات ، الأحزاب الديموقراطية الوسطى ، يكون كمن يستجير من الرمضاء بالنار . تلك هى المأساة التى حلت فعلا بكثير من الدول الأوربية ، غداة الحرب العالمية الثانية . فسواء أرضى جمهور الشعب عن الأوضاع الحكومية القائمة ، أم لم يرض عنها ، فلا بد له من أن يبقى متفانيا الى جانبها ، يخلص لها ويشد أزرها ، ولو توهم أنه على أحر من جمر . لأنه لو خرج عليها ، فانما يلقى بنفسه فى أتون الدكتاتورية ، التى تضطرم نيرانها اليوم فى أراضى أوربا الشرقية .

ومهما تكن فى الأوضاع الأميركية من نقائص ، فمن فضائلها التى لا تنكر أنها تجعل للشعب الخيار بين طرائق شتى ، كلها مأمونة ، فى تسيير اداة الحكم الحر . وقد يرى الشعب أن حزبا قد يفضل حزبا آخر ، فى تحقيق الرفاهية العامة ، أو فى تنظيم الدفاع الوطنى ، أو فى تحاشى التبذير فى

النفقات العامة أو فى القضاء على الفساد فى الاداة الحكومية . الا أن أفراد الشعب هم على يقين — فيما عدا الفترات القليلة التى تحتدم فيها المعارك الانتخابية — من أنه ، لو كتب الفوز للحزب الذى يعارضونه ، فهذا الحزب سوف يكون ، على أية حال ، مخلصا للمصالح العليا الأميريكية ، أمينا على مصائر الديموقراطية . فلا يقوم فى البلاد ، على أية حال ، حزب انتحارى يبتغى تسليم البلاد للاتحاد السوفيتى ، فيما لو قدر له أن يأخذ الشعب على غرة ، فيقلب عليه أنظمة الحكم .

وملكة الاختيار هذه لها ثمنها الذى يجب أن يؤدى ، ألا وهو أن يوفق كل من الحزبين الى أن يجمع فى صعيده من زعماء ، ومن أنصار ، ومن مبادىء ، ما يلزم لتصريف أمور الولايات المتحدة على الوجه المرضى . ولا مخرج للحزب الفائز من أن يسعى ، عن اعتقاد راسخ أو ظاهر ، نحو جميع الغايات والاتجاهات التى تبتغى عامة الشعب من حكومته أن تلتزمها للخير العام .

فاذا ما سلمنا بأن نظام الحزبين المتنافسين ، القائم فعلا فى أميريكا ، يتطلب من كلا الحزبين أن ينزل ، فى واقع الأمر ، على جميع المبادىء والمناهج التى يتمسك أى فريق هام من الناخبين بوجوب الأخذ بها — خرجنا من هذه المقدمة بأن التشابه بين الحزبين هو أمر مقبول ولازم . ولما كان كل حزب يعمل جهده ، قبيل الانتخابات ، ليعرض على الناخبين

صورة تمهيدية للنشاط الذى سوف يبذله عندما يتولى الحكم ، فعليه اذن أن يقدم للشعب بيانا مجملا لما يعتزم عمله ، ليحقق للشعب سائر رغباته . فلا يستغرب — والحالة على ما وصفنا — أن يشعر الناخبون فى أميركا ، فى كثير من الأحوال ، بأن البرنامج الانتخابى للحزب الديموقراطى هو أشبه ما يكون بالبرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى ، وأن الاختلاف بين الحزبين هو اختلاف فى أشخاص مرشحيهما فحسب . فالحزب ، فى شرعهم ، انما هو منظمة مهمتها أن تسعى الى الفوز فى الانتخابات ، حتى تقبض بذلك على مقاليد الحكم . وليست مهمتها أن تبشر بنوع جديد من فلسفة الحكم يتخذ بديلا عن سواه ، ويختلف عنه اختلافا جوهريا .

ومع ذلك فلا يمكن الجزم ، على سبيل الاطلاق ، بأن الحزبين فى أميركا انما يختلفان فى أشخاص مرشحيهما فقط ، مع اتحادهما فى المبادىء والمناهج . فالواقع أن كلا من الحزبين لا يعتبر صورة طبق الأصل من الحزب الآخر .

ولا يسهل على المواطن الأميركى أن يشرح للأجنبى الفوارق الحقيقية بين الجمهوريين والديمقراطيين ، ولو كان هذا الأجنبى من أهل الجزر البريطانية التى ألفت نظام الحزبين المتنافسين . فبغض النظر عن الخطب الانتخابية ، هناك بين الحزبين اختلاف فى نسبة ما بين أعضاء كل منهما من المحافظين ، والأحرار ، والمتطرفين . كما أن هناك خلافا فى

منبتهم الجغرافى . فضلا عن أن حزب الأقلية أكثر تشددا ، فى الأوقات العادية ، فى المطالبة بتخفيض اعتمادات الميزانية، وأكثر محافظة على الاستقلال الذاتى للولايات ، من حزب الأغلبية . وهناك مصالح محلية أو جزئية يحسب لها أحد الحزبين أكثر من الآخر .

وقد بقيت ، على مر الزمن ، رواسب للفوارق بين الفديراليين وأنصار جيفرسون . فأغلب الجمهوريين أكثر رعاية لمصالح رجال الأعمال ، بينما الديمقراطيون أحن على مصالح العمال . ولكل قاعدة استثناء ، لدى الفريقين . والقوانين الهامة — سواء أكانت خاصة بالشئون المحلية أم بالشئون الخارجية — تنشطر فى شأنها آراء حزب الأغلبية ، كما تنشطر كذلك آراء حزب الأقلية — فى المجلسين معا . ولهذا الانشطار، فى كل مناسبة ، مظهره الجديد .

وليس فى جمهور الناخبين أغلبية ثابتة تطبع على دائم الولاء لمرشحى الحزب الجمهورى ، أو لمرشحى الحزب الديمقراطى ، مهما تكن شخصياتهم أو برنامجهم . وتلك الظاهرة تلازم نظام الحزبين المتنافسين ، فى الشرع السائد فى أميريكا . فلو كتب لأى الحزبين أن تتوكد له أغلبية مستمرة مستقرة من الناخبين ، لانتقلت البلاد الى نظام الحزب الواحد ، ولاضطر هذا الحزب الى أن ينشطر ، من باطنه ، شطرين ، كما جرى لحزب الديموقراطيين — الجمهوريين فى

سنة ١٨٢٤ . أما اذا ووصل النضال بين الحزبين فى الاتجاه السليم ، فمصير الانتخابات فى أيدى فريق أوسط من المواطنين، يلقبون « بالمستقلين » ، وقد طبعوا على أن ينظروا نظرة النقاد الى شتى مقترحات كل من الحزبين المتنافسين ، فيوازنوا بينها حتى يعطوا أصواتهم الى من يؤثرون ، فى كل انتخاب على حدته . وهؤلاء الناخبون المستقلون هم الذين يتلمسون ، فى كل معركة انتخابيـــة ، الفـــوارق بين مناهج الديموقراطيين والجمهوريين . ومن رأيهم ، على وجه العموم ، أن الجمهوريين أميل الى المحافظة من الديموقراطيين ، وقد تختلف صور ذلك باختلاف الظروف والملابسات . وقد يتأثر الناخبون بآراء طارئة ، فى صدد الانتعاش المالى ، أو مكافحة الفساد ، أو صون السلم . الا أنهم ، فى أغلب الأوقات ، ينصرفون الى المفاضلة بين المرشحين للرياسة .

ومن المآخذ على النظام الديموقراطى القويم ، فى الولايات المتحدة الأميريكية ، أن تظل بعض الولايات ثابتـــة الولاء للحزب الديموقراطى ، أو للحزب الجمهورى . لأن مثل هذا الثبات ، اذا اتسع مداه ، يفقد تلك الولايات حريتها فى أن تقرر موقفها فى كل من الانتخابات الفديرالية على حدة . وهذا لايمنع فى هذه الولايات المفاضـــلة الدورية بين أشـــخاص المتنافسين محليـــا على تمثيـــل الحـــزب صاحب الأغلبية . والأميريكيون يرون أن الديموقراطية لا يصونها الا تراجح

كفتى الحزبين فى الانتخابات القومية، حتى لا ينفرد حزب واحد بالهيمنة . ومن الخير للولايات المتحدة انه لا توجد لديها فرق أو طوائف شتى ، ذات روابط دينية أو عنصرية تربط أفرادها بعروة وثقى ، فتجمع كلمتها فى التصويت على الدوام لجانب معين ، مهما يكن مرشحوه أو مناهجه . وانما الديموقراطية — فى نظر الشعب الأميريكى — أن تظل نتائج أى انتخاب متوقفة، فى كل دفعـــة ، على ما يحتفظ به جمهور الناخبين من مطلق حريتهم فى أن يفاضـــلوا بين المرشحين ، وأن يفاضـــلوا بين البرامج . وبعد ذلك يرجحون كفة على كفة ، دون أن يستطيع أحد أن يتكهن مقدما بنتيجة تلك المفاضلة الانتخابية .

أما فى بريطانيا ، فيختلف طابع نظام الحزبين عنه فى أميريكا، اذ إن الناخب البريطانى يرى شقة الخلاف بين حزب العمـــال وحزب المحافظين — فى السياسة والأهداف — أوسع كثيرا من شقة الخلاف بين الجمهوريين والديموقراطيين فى الولايات المتحدة ، على ما نبينه فيما يلى : —

فالواقع أن الناخبين — فى ظل النظام الصحيح لتنافس الحزبين — انما يرغبون فى أن يتاح لهم أن يفاضلوا بين هذا الحزب وذاك ، دون أن يترتب على خيـــارهم نشوب حرب أهلية . وهم يرغبون كذلك فى أن تتاح لهم المفاضلة بين مناهج متباينة المعالم ، متميزة الاتجاهات ، دون أن يتعرض النظام والأمن للخطر . وليس فى الولايات المتحدة من خلاف جدى

خطير حول اتجــاهات السير الى الأمام . ويتحاشى كل من الحزبين الكبيرين التعرض للدكتاتورية،أو للزعزعة الاقتصادية أو لأى كارثة أخرى . فالطريق أمام كليهما فسيحة ممهدة ، وهى طريق تتسع للسير الحثيث،كما هى توافق السير البطىء، وقد تتيح أحيانا فرصة اختصار المسافات . وكثيرا ما يتركز الخلاف الواقعى بين الحزبين فى أن أحدهما يدعو الى التعجل، بيد أن الآخر يؤثر التريث ، فيؤول للشــعب أن يفاضل بين الاقتراحين ، أى بين الســير السريع أو الســير البطىء ، فى نفس الطريق .

وتقوم المعارضة بتحديد النقط التى تدور حولها المعركة الانتخابية ، على ضوء ما تثيره من انتقادات ، وما تدعيه من انعدام الرضا لدى فريق من الناخبين ، يؤمل فيهم أن يسلبوا الأغلبية من الحزب المتولى الحكم . وعلى أية حال ، يتحاشى كلا الحزبين اثارة امور جدلية حساسة ، قد يتوجس خيفة منها فريق كبير من الناخبين . ويترتب على ما يقرره السياسيون العاملون فى كل من الحزبين ، تركيز نقاط الجدل الانتخابى بينهما — بحيث تتضح بين الحزبين أقصى الفوارق المحتملة الوقوع ، دون أن يتهم أيهمــا الآخر بأنه « يرغب فى قلب الدستور » ، أى انه يقترح من الأوضـــاع المبتدعة ما يعتبر قلبا لما سبق .

ان الأحوال فى بريطانيا توجد شقة أوسع فى الخلافات الانتخــابية بين الحــزبين هنــاك . فالزعماء المتنافسون فى

بريطانيا لديهم نقاط جدلية أوفى ، ومجـــال أفسح ، ليبذلوا للشعب وعودا بادخال تعديلات جوهرية على الأوضاع القائمة — اذا هم فازوا فى الانتخابات — دون أن يلحقوا الرعب بالجمهور ، مما قد يؤدى بهم الى أن يخذلوا فى الانتخاب . فالشعب البريطانى أقل تعرضا لاثارة مخـــاوفه ، من شعب الولايات المتحدة ، وهذا ، على الأقل ، منذ أن زال التهديد بالثورة فى ايرلندا الشـــمالية ، قبيل الحرب العالمية الأولى . ولذلك لا يرى البريطانيون غضاضة فى أن يتخلوا عن تشرشل فى مصلحة أتلى ، ثم يتخلوا عن أتلى فى مصلحة تشرشل ، دون أن تطلق ، أثناء ذلك ، رصاصة واحدة . أما الأميريكيون فلن يتقبلوا نصرا اشتراكيا بمثل هذا الهدوء ، ومع ذلك فهم ينتقلون من هوفر الى روزفلت ، ثم من ترومان الى ايزنهاور ، دون الاشتباك فى حرب أهلية . تلك هى دعائم نظام الحزبين من الوجهة العملية .

لذلك يوجد فى كل من الحزبين ، الديموقراطى والجمهورى ، أعضاء يخرجون على الارادة الجماعية ، وقد يتفاوت عددهم ، مما يعرض التماسك الحزبى للتفكك . وانمـــا توثق عروة الحزب وتربط أوصاله رغبة زعمائه فى أن يكفل لهم الفوز فى الانتخاب التالى . ومع ذلك فقد يثور أحيانا أحد الزعماء على حزبه ، فيخرج عليه لينشىء حزبا ثالثا ، بدعوى أن الحزب القديم يشله الجمود . من ذلك أن «تيودور روزفلت» خرج

فى سنة١٩١٢على الحزب الجمهورى،وأنشأ الحزب«التقدمى»
وقد دعى حزب « البول موزرس » . وفى ســنة ١٩١٢ نزل
«روبيرت لافوليت الأكبر» الى الميدان الانتخابى ، وهو يدعو
كذلك الى « التقدم » ، وقد شطر بذلك الحزب الجمهورى .
وفى سنة١٩٤٨ تفرع من الحزب الديموقراطى فرعان مستقلان:
فانصــار « ولاس » — من الراغبين فى السير الحثيث الى
الأمام — كانوا يأخذون على حزبهم الديموقراطى افراطه فى
الركود . أما أنصار « الديكسيكرات » فكانوا يأخذون عليه
تهوره . الا أن هذين الفرعين لم ينجحا فى القضاء على الجذع
الأصيل ، ولا فى الحلول محله ، وأن كان انشقاق « البول
موزرس» فىسنة١٩١٢ ترتب عليه أن خذل الحزب الجمهورى
فى الانتخـابات ، ممـا أدى الى فوز خصـمهم « وودرو
ولسون » .

وأضعف الحلقات فى سلسلة الاحزاب الثلاثية المتفرعة ،
ان انشقاقها انما يصدر عن مبدأ ، فلا ينتظر أن يؤيدها الا
الناخبون القلائل المؤمنون بهذا المبدأ بذاته . وكثيرون من
أنصار هذه الأحزاب المنشقة يرفعون راية العصـيان على
نظام الحزبين المتشابهين المتنافسين ، ويقولون بوجوب انشاء
نظام حزبى يقوم على أساس المراجحة بين الأهداف والمناهج
المختلفة فعلا .

وهم يريدون أن يجمع شمل سائر « المحافظين » حزب
محافظ ، يندمج فيه الفاشيون المحليون ، والمتطرفون نحو

اليمين . كما يريدون أن يتجمع شمل « الأحرار » فى حزب « تقدمى » ، يصح أن ينضـــم اليه الشيوعيون والمتطرفون نحو اليســـار . ويقولون أنه لو تحقق ذلك لأتيح للناخبين أن يعملوا فعلا بما لهم من حق الاختيار .

الا ان التشطر المقترح بين شيعة اليمين وشيعة اليسار ، انما يؤدى الى انقسام الأمة نحـــو قطبين مضادين ، وهـــو ما استنكر من قديم الزمن ، لأنه يؤدى منطقيا الى الانتحار . وانما الديموقراطية التى تستحق أن يكتب لها البقاء ، هى تلك التى تهتـــدى الى اقامة نـــوع من الازدواج الحزبى ، يتيح للشعب كامل الفرصة فى الاحتفاظ بحرياته ، ولو عز عليه ادراك الكمال فى الأنظمة . ولقد وفق الديموقراطيون والجمهوريون الأميريكيون الى أن يجعلوا كثيرا من المصالح المتعارضـــة تنسجم ، فى هدوء ووئام ، وهى أوضـــاع قد لا تخلو من المساومات والمتناقضات ، الا أنها صانت البلاد حتى الآن من أن تحل بها الكوارث .

ومعظم الســـياسيين العاملين فى الولايات المتحدة ، من المشرفين على الحزبين الكبيرين ، لا ينظرون بعين الرضا الى اقتراح يرمى الى اقامة حزبين يتعارضان على أساس المنطق (أى على أساس التعارض فى الاتجاهات) . وحتى اذا خرج على الحزب بعض أنصاره ، من الذين لا تروق لهم الأوضاع القائمة ، مما يحدوهم الى انشاء حزب ثالث ، فالأبواب لا تغلق

بشدة وراء ظهورهم . وانما يلجأ الى شتى الحلول الوسطى التى قد تستجلب مجددا ، الى حظيرة الحزب القديم ، العدد الأكبر من الأنصار الذين تخلفوا عن ركابه لتأليف الحزب الثالث المستجد . وانما تغلق الأبواب فى وجه زعماء الحزب الثالث فيما لو رؤى انهم من الرجال المتهورين الذين يدعون الى أوضاع قد يتوجس الناخبون خيفة منها ، مما يحملهم على أن ينفضوا بدورهم عن الحزب . فالميل الغالب هو الى لم شعث العناصر المتخلفة .وهـذا الميل الى جمع الكلمة من مصادر القوى فى نظام الحزبين فى الولايات المتحدة .

والى جانب الأحزاب الثلاثية ، التى تحاول أن تتحدى أحد الحزبين الكبيرين ، يقوم عدد لايحصى من الأحـزاب الثانوية . وقد تتوفر لبعضها الأغلبية المحليـة ، مثل حزب « الزارعين والعمال » ، أو الأحـزاب « التقـدمية » التى استطاعت ، فى أوائل هذا الجيـل ، أن تفوز فى انتخـابات الولايات الوسطى .

وهنالك أحزاب ثانوية أخرى يمتد نشاطها الى البلاد بأكملها ، على أنها لاتحصل فى الانتخابات الا على بضع مئات الألوف من الأصوات . ولا يطمع أعضاؤها فى الحصول على الأغلبية ، حتى فى ولاية واحدة ــ وان كان «الاشتراكيون» قد تمكنوا مع ذلك من السيطرة على مدينتى «ملووكى» و «بريدجبورت» لفترات من الزمن غير قصيرة . والأحزاب الصـغيرة تعقد

آمالها على أن مجرد اشتراكها فى التصويت — ولا سيما اذا هى أحكمت تنظيم صفوف أنصارها ، المتحمسين لقضاياها ، على قلة عددهم — قد يقنع الحزبين الكبيرين بالأخذ بجزء من برامجها ، طمعا منه فى الحصول على أصوات أنصارها هؤلاء. ووجود الأحزاب الثانوية يمكن فئات قليلة من المواطنين من أن يسترعوا الأنظار لأفكار لم تنضج كل النضوج بعد ، على الرغم من أنه لايتاح لأى من زعماء هذه الأحزاب الصغيرة الاشتراك فى الحكم . وان معظم الاقتراحات التى ابتدعهـا الاشتراكيون ، سنة ١٩٠٠ وما بعدها ، أصبحت اليوم من الأسس الراسـخة للبرامج الانتخابيـة لكل من الحزبين الجمهورى والديموقراطى ، على اختلاف التسميات . وقد فاز حزب الداعين الى تحريم المشروبات الكحولية بتغليب رأيهم، حتى أدخل تعديل على الدستور لهذا الغرض . ولا يفـوز الحزب الشيوعى الا بعدد قليل من الأصوات ، ومع ذلك فمن المرجح أنه كان له بعض الأثر فى الانتخابات ، اذ انه قد يعطى الشيوعيون أصواتهم للمرشح المحافظ ، فيصبح مشبوها ، أو يسممون الجو لمرشح من الأحرار ، بأن يؤيدوه علنا ، على غير ترحيب منه .

وفى النهاية ، لايستكمل وصف النظام الحزبى فى الولايات المتحدة الا بالاشارة الى المنظمات ذات الأثر والنفوذ ، ولها نشاط لاينكر فى الانتخابات . وهذه المنظمات لاينسب لهـا المرشحون فى الانتخابات النيابية مباشرة ، ولكنها — اذا رغبت

فى أن يتولى أحد أنصارها بعض المناصب — حققت هــذه النتيجة بوسائل غير مباشرة ، وهذا بأن توحى الى أحد الحزبين الكبيرين بأن يتبنى مرشحها لهذا المنصب .

نذكر من ذلك أنه ، ان كان لايوجد فى الولايات المتحدة حزب قومى للعمال ، فهذا لأن اتحاد العمل فى أمريكا قرر ، من قديم الزمن ، أن يفسح المجال للحزبين الكبيرين ليتنافسا على خطب وده ، والحصول على أصوات أعضائه من العمال . ويقع اختيار زعماء العمال على المرشحين الذين يعتبرونهم أصدقاء لهم ، وقد يؤيدون فى احــدى الدوائر المرشــح الديموقراطى ، كما يؤيدون فى الوقت ذاته ، فى دائرة أخرى ، المرشح الجمهورى . وهذا لاعتقادهم أنه أصلح للعمال أن يكون لهم صوت مسموع لدى الحزب الفائز ، مهما يكن ، من أن يعرضوا العمال عموما لاضاعة أصــواتهم ســدى ، بتأييدهم للحزب الذى قد يقهر . وفضلا عن ذلك ، فليس من المقطوع به وجود « كتلة أصوات عمــالية » فى انتخــابات الولايات المتحدة . فالعمال الأمريكيون لايتقيدون دائمــا بتوجيهات زعماء اتحادهم ، وهــذا دليــل على أن « روح الطبقات » لم تتغلغل فى الولايات المتحــدة ، على النحــو المشاهد فى بعض الدول الأوروبية .

ومن المنظمات الأخرى التى لها وزنها السياسى ، الغرفة التجارية العليا للولايات المتحدة ، والاتحاد القومى لأصحاب الصناعات (وهو يمثل رجال الأعمال) ، واتحــاد منظمة الزارعين ، واتحاد العاملين فى شــئون الزراعة ، ورابطــة

الناخبات ، والاتحاد العــام للأندية النســوية ، والكتائب الأمريكية ، واتحاد المحاربين القــدماء ، وبنات الثــورة الأمريكية .

وتفرق قوانين الضرائب — فى تحديد مدى الاعفاء من الضرائب — بين المنظمات التى تعمل مباشرة حتى يكون لها صوت مسموع لدى المشرع ، لتخدم بذلك مصالحها الذاتية، وبين المنظمات الأخرى التى تولى اهتمامها الشئون العامة ، ابتغاء لخير البلاد . فالمبالغ التى يكتتب بها للأحزاب السياسية، وللمنظمات التى ترمى الى الاتصــال بالهيئة التشريعيــة ، لاتستنزل من مجموع الدخل الخاضع للضرائب الفدرالية .

يتضح مما تقدم أن الحزبين السياسيين الكبيرين تحوطهما شبكة واسعة معقدة من مصادر النفوذ والضغط . فلا يكفيهما أن يراعيا فقط مصالح الناخب الفردى ، على النحو الذى يتصوران حاجاته ، بل عليهما كذلك أن يراعيا مصالح قد تبدو مغرضة ، لكنها تكفل لهم تعضيد كبار رجال الأعمــال الذين يتوارون بعيدا عن الأنظار . هذا وتترعرع ، فى محيط الحزبين الكبيرين ، جمهرة من الأحزاب والمنظمات الصغيرة، لكل منها أهدافها ومصالحها ، وكل يدعى أن وراءه ألوف من أصوات الناخبين ، معدة لتقديمها الى الحزب الذى يتعهد بمراعاة مصالح تلك المنظمات . وبذلك تصبح مهمة زعماء الحزب الكبير أن يوازنوا بين شتى المطالب التى يرون التعهد باجابتها ، وأن يلبوا منها ، على مر الزمان ، ما يكفل لهــم الفوز فى الانتخابات المقبلة .

كيف تنظم الأحزاب وكيف تعمل ...

لم تكن الأحزاب ، فى أول عهد انتخابات رياسةالجمهورية الأميريكية،قدتنظمت بعد فى المدى القومى.وانما كان يدور الجدل حول السياسة القومية بين بعـض الزعمـاء الذين يتنافسون فى منصب الرياسة . وانقسمت الهيئة النيابية الى فريقين متعارضين ، كل منهما يعقد جلسات داخلية ، لجمع الكلمة على المرشحين . الا أن هذه الجلســات ما لبثت أن أصبحت موضع انتقاد ، لأن زعماء الأحزاب ، الذين كانوا فى منأى عن الهيئة النيابية ، كانوا يرغبون مع ذلك فى أن تكون لهم كلمة مسموعة ، ليس عند الانتخاب فقط ، بل وكذلك عند الترشيح . فتاريخ نمو الأحزاب ، فى الولايات المتحـدة ، هو تاريخ كفاح السياسيين المحنكين فى سـبيل الهيمنة على تعيين المرشحين ، دون اغضاب الناخبين والمخاطرة بأصواتهم .

ولما عقد «الديمقراطيون الجمهوريون» اجتماعهم الداخلى فى سنة ١٨٤٢ ، خيبوا أمل الناخبين بعدولهم عن ترشيح « اندريو جاكسون » . وقد عولج هذا الخطأ بعـد أربع سنوات ، عندما انتخب « جاكسون » للرياسة . الا أن وسيلة

عقد الجلسات الداخلية لاقرار الترشيحات أصبحت مقضيا عليها بالفشل . وآثر الحزبان المتعارضان أن يعقدا سلسلةمن المؤتمرات . منها المؤتمرات المحلية التى تعقد لاختيار المندوبين الذين يوفدون الى مؤتمر الولاية . ثم يلتئم هؤلاء المندوبون ليوفدوا مندوبين عنهم الى المؤتمر القومى . وتتولى هـذه المؤتمرات اختيار مرشحى الحزب للمناصب المحلية ، ومناصب الولاية ، والمناصب القومية . وتلك طرائق ديموقراطية حقا فى حد ذاتها ، اذ أنها تتيح للأعضاء العاملين فى الحزب أن يجتمعوا ويتداولوا ويصوتوا ويعبروا عن آرائهم ، كل فى المستوى الذى يتناسب ونشاطه . الا أنه ، من جهة أخرى ، لا يكون للناخب العادى ، من غير الأعضاء العاملين فى الأحزاب ، سبيل للادلاء بما يرى ، الا عند اعطائه صوته فى يوم الانتخاب فقط . وهذا الوضع أثار هو أيضا شتى الانتقادات ، مما أدى ، على مر الأيام ، الى ايجاد نظام الانتخابات الداخلية الابتدائية ، فى كثير من الولايات .

فاليوم تعقد ، فى معظم الولايات ، انتخابات ابتدائية ، فى الربيع أو فى مستهل الصيف ، فى السنوات التى تجرى فيها الانتخابات القومية. وهى ترمى الى اختيار المرشحين للمناصب المحلية ، ولمناصب الولاية ، ولعضوية الهيئة النيابية . وفى بعض الولايات يجرى ، فى تلك الانتخـابات الأولية ، تعيين المندوبين لدى المؤتمر القومى . ويعهد اليهم بأن يؤيدوا ، فى هذا المؤتمر القومى ، مرشحا معينا بالذات للرياسة، وهذا على

سبيل التكليف ، فى العمليات الأولى للتصويت على الأقل. وقد يتاح للناخبين أنفسهم ، فى أثناء تلك الانتخابات الابتدائية ، أن يدلوا بما يعن لهم من آراء فى اختيار الشخص الذى يرشح لمنصب رئيس الدولة .

ومع ذلك ، فان وسيلة الانتخابات الابتدائية هـذه لم تحقق جمع الكلمة على اختيار شخص بعينه ، يرشح لمنصب الرياسة بمجرد انعقاد المؤتمر القومى ، الجمهورى أو الديموقراطى . وكم من مرشح تألق نجمه فى الانتخابات الابتدائية ، الا انه لم يوفق مع ذلك فى أن يرشحه المؤتمر القومى . ومثل هؤلاء يسعون ، بطبيعة الحال ، لأن يجعلوا الانتخابات الرياسية الابتدائية فى الولايات أوسع مدى وأشد الزاما ، بيد أن السياسين المحترفين المتخصصين فى توجيه المؤتمرات ، يفضلون الا تفلت من أيديهم مقاليد الأمور .

ولما كان المؤتمر القومى صاحب القول الفصل فى تعيين مرشح الحزب لمنصب الرياسة ، فهو ، فى نظر الجمهور الأميريكى اجتماع سياسى بالغ الشأن .

والشعب يسوده العجب ، عندما يشاهد ما يلازم مداولات المؤتمر القومى من ضجة وشوشرة واضطراب — ويتساءل كيف ترضى تلك الأمة الديموقراطية الكبرى أن يجرى اختيار رئيسها فى مثل هـذا الجو ، وكله ضوضاء وغوغاء . الا أن هذا خلط بين المظاهر والجوهر . فالمندوبون

المجتمعون فى قاعة المؤتمر ليسوا هم ، فى الواقع ، الذين يناط بهم اختيار الرئيس . وانما هم يجتمعون ليتعرفوا بزملائهم فى الحزب، ويثيروا حماسة بعضهم بعضا، بينما الزعماء السياسيون المحنكون يجتمعون فيما وراء الستار ، ليوازنوا بين شتى القوى ، ويهتدوا الى المرشح الأوفر حظا فى أن تنعقد عليه كلمة الحزب ، ويستطيع ، فى نفس الوقت ، أن يستجلب أصوات المستقلين من جمهور الناخبين . ولا يصرف الزعماء نظرهم عن رغبات شتى المندوبين، الا أنهم يعملون على التوفيق بينها ، فى اجتماعات صغيرة ، تتوارى عن عامة الجمهور .

وفى أثناء هذه الاجتماعات ، تجرى المظاهرات فى قاعة المؤتمر ، تشترك فيها الفرق الموسيقية ، وتسودها المظاهرات الحماسية ، فى قيظ الصيف المتوهج . حتى اذا ما جمعت ، فى النهاية ، الكلمة على مرشح بذاته ، رقص الحاضرون رقصة الحرب ، وارتفعت الجلبة والجلجلة الى عنان السماء ، واتقد الحماس ، وتدفقت العواطف ، حتى ينضم المندوبون الذين هزم مرشحوهم الى فريق المكبرين المهللين .

وكثيرون من الذين يشاهدون هذه المناظر على شاشة « التليفيزيون » يبدو لهم أنها تفتقر الى الوقار والاتزان ، وهم على صواب فى ذلك . الا أن رقصة الحرب لها ، فى تطور العلاقات البشرية ، مغزاها التقليدى المجيد . فالشعوب المتوحشة أجمعت ، فى مختلف أنحاء العالم ، على أن تتخذ ،

بالفطرة ، رقصة الحرب وسيلة لالتئام شمل القبيلة ، بعد انفصام ، لحث المتخاذلين على النزول الى ساحة القتال . فليس من الحكمة الاستخفاف بالغرائز التى حدت بالخبراء العسكريين الى أن ينشئوا تقليد المؤتمرات القومية الأميركية ، على الوجه الذى استقرت عليه .

ومع ذلك فسوف يترتب على اذاعة صور جلسات المؤتمرات القومية بالتليفزيون ، أن تتبدل بعض الأوضاع . فقد يعدل مثلا عن العرف المتبع فى تحديد عدد المندوبين بضعف عدد الأصوات ، بحيث لاينوب كل مندوب ألا نصف صوت ، مما يطبع عمليات التصويت بالبطء المفرط ، وقد يستفيد من هذا المط فى الوقت بعض المهيمنين على سياسة الأحزاب ، من الذين يحتاجون غالبا الى مزيد من الوقت ، للتغلب على المصاعب. فضلا عن أن مضاعفة عدد المندوبين تشفى غليل الراغبين فى الدعاية لأنفسهم ، من الذين سوف يتباهون بظهور صورهم على شاشة التليفزيون ، على النحو الذى جرى فى سنة ١٩٥٢. الا أن جمهور المشاهدين للتليفزيون يملون ذلك ، وليس من الحنكة السياسية تنفير جمهور الناخبين. وكذلك يرجى أن يرقى مستوى تصرفات المندوبين ، فى قاعة المؤتمر ، اذا ما شعروا بأن عدسة آلة التليفزيون مسلطة عليهم ، تسجل صورهم وتكبرها وتذيعها على الملأ ، وقد يدرك بعض المشاهدين — من الصم الخبراء فى قراءة الكلام على الشفاه — ماقد يتفوهون

به من كلام غير مناسب ، اعتمادا على أن هذا الكـلام لن يستمع اليه الا من يكون بجوارهم .

ومهما تكن التعديلات التى قد تدخل على نظام المؤتمرات القومية ، فلا ينتظر ، على أية حال،أن ينصرف زعماء الأحزاب فى المستقبل عن المواقف الحماسية الحارة التى تعتبر من لوازم التئام الحزب فى المؤتمر القومى العام الذى يعقده لاختيار من يرشحه عنه لرياسة الدولة .

ويحدد الحزب كذلك ، فى مؤتمره القومى هذا ، برنامجه الانتخابى . فيعلن بذلك عن المبادىء التى يلتزمها . وتؤلف لجنة لصياغة هـذه القرارات فى الأيام الأولى من المؤتمر . فتستمع الى ممثلى العمال ، ورجال الأعمال ، والمنظمـات النسـوية ، والزنوج ، والزارعين ، والمحاربين القـدماء ، وسواهم من الذين يستطيعون أن يقنعوا لجنة الحزب بأن فى مقدورهم أن يوجهوا فريقا من الأصوات هذه الوجهة أو تلك ، ولا سيما فى الولايات التي تتعادل فيها كفتا الحزبين .

فاذا رأت اللجنة سبيلا الى اسـتجلاب قدر اضافى من الأصوات ، بادماج فقرة، فى برنامجها الانتخابى، تحقق مطالب فريق لا يستهان به من ذوى المصالح ، ممن ذكرنا ،فهى تسرع الى ذلك ، ما لم يكن فى هـذا خروج على مبـادىء الحزب الأساسية . ويعنى « بالخروج على مبادىء الحزب » اتخاذ أى موقف قد يغضب فريقا هامـا من الشـعب ، فينفر من التصويت للحزب ، فى يوم الانتخابات ، عددا من أنصاره .

تضرب مثلا لذلك فقرات البرنامج الانتخابى التى تشير الى احترام « حقوق الانسان » ووجوب اصدار التشريعات التى تقتضيها حماية الاقليات . فلقد أثارت مثل هذه الفقرات جدلا عنيفا فى المؤتمر الديموقراطى فى سنة ١٩٤٨ . فمن جهة كان البعض يقولون ان هناك ملايين من الناخبين ، ينتمون الى الاقليات ، سوف يستجلبهم الى حظيرة الحزب برنامج قوى يقوم على احترام حقوق الانسان . وكان معارضوهم يقولون ان مثل هذا البرنامج سوف يبعد عن حظيرة الحزب ملايين من أنصاره القدامى.وقد تثار مجادلات من هذا القبيل حول السياسة العمالية أو الزراعية ، ولا سيما اذا استطاع أصحاب الشـأن أن يضـاربوا أحد الحزبين بالآخر ، حتى يحصلوا من أحدهما على وعد انتخابى صريح قاطع .

على أن القاعدة العامة فى البرامج الانتخابية أن تحاول اللجنة الحزبية صياغتها بحيث ترضى الجميع ، ولا تغضب أحدا . فتدعو مثلا الى حماية الأسرة ، والى موازنة الميزانية ، والى خفض الضرائب ، والى تدعيم الطرائق الأميريكية فى المعيشة .

والواقع أن الحزب يعتمد اعتمـادا كبيرا على مكـانته وسوابقه . فيقول الخطباء عن حزبهم أن أعضاءه من خيرة القوم ، يمتازون بالأخلاق النبيلة والكفاءة الفريدة ، فهم جديرون اذن بأن يعتمد عليهم ، ولا سـيما اذا ما قورنوا

بمنافسيهم ، من أعضاء الحزب المعارض، الذين يجرحون بشتى المطاعن فى تصرفاتهم ، ولا سيما تلك التصرفات التى لم ترق فى أعين الجمهور عامة . ويحاول كل من الحزبين أن يفاخر الآخر بما يمتاز به من شخصيات مبرزة ، بينما يرمى خصمه بالانحلال والتخاذل . فيقول الجمهوريون مثلا ، عن أنفسهم، أنهم يمتازون بالقدرة على الانتاج ، وباستقامة الأخلاق ، فى حين أن الديموقراطيين ، فى نظرهم ، تنقصهم الكفاءة ، وهم فى طريقهم الى الشيوعية . أما الديموقراطيون ، فيقولون عن أنفسهم أنهم أصدقاء للشعب ، يسعون لرفع مستواه وتحقيق رفاهيته، بينما الجمهوريون لايخلصون الا للأثرياء ، لمجافاتهم عقائد القرن العشرين ... والواقع أن كلا الحزبين لديه من الأعضاء المبرزين ما يدحض مطاعن غريمه . ومع ذلك ، فقد طبع الناخبون على أن يعتقدوا أن تلك المآخذ التقليدية ، التى يرمى بها كل حزب الحزب الآخر ، فيها بعض الصواب .

ولا يطلع على البرنامج الانتخابى الا عدد قليل من الناخبين وقد يقتبس الخطباء أحيانا بعض عباراته. واذا تضمن البرنامج فقرات قد لا يرتاح اليها فريق هام من الناخبين ، فلابد من أن يستند اليها خطباء الحزب المعارض . والمرشح انما يعتمد، فى واقع الأمر ، على برنامجه الانتخابى الذاتى ، الذى يضمنه الخطب التى يلقيها هو فى اثناء دعايته الانتخابية . وهو قلما يعارض فى ذلك البرنامج الانتخابى الرسمى لحزبه ، لكنه

يؤوله ، بالسكوت عن اجزاء منه لا يرتاح هواليها ، وبالادلاء بتصريحات خاصة فى المسائل التى تبدو هامة فى نظره شخصيا. واذا ما انتهى الانتخاب ، يرى الشعب أن الخطب التى ألقاها الرئيس المنتخب هى التى تتضمن ، فى حقيقة الأمر ، الوعود الانتخابية التى قطعها الحزب على نفسه . ويترقب الشعب من الرئيس أن يقنع الهيئة النيابية، أو يستحثها ،حتى تنفذ ما بذل هو من وعود .

نخرج من ذلك بأن ما يسجله المؤتمر القومى للحزب ، فى برنامجه الانتخابى ، لاتترتب عليه الا نتائج تشريعية ثانوية . أما الأولوية ، فهى للبرامج الذى يعلنه الرئيس بشخصه . والمؤتمر القــومى تكاد تنحصر مهمتــه الكبرى فى اختيار الشخص الذى يرشح لمنصب الرياسة ، وفى جمع كلمة الحزب طبقا لتقاليد رمزية .

والقاعدة المطردة ، بالنسبة لنائب الرئيس ، أن يختاره الشخص المرشح للرياسة ، ويقبله المندوبون بلا جدال طويل، ولا سيما اذا روعى أنهم يكونون، وقتئذ ، قد أنهكت قواهم. ويراعى عادة،فى اختيار نائب الرئيس ، ارضاء الفريق المخذول فى المؤتمر . وقد يترتب على ذلك ، فيما اذا أدركت الرئيس الوفاة فى أثناء سنوات رياسته الأربع ،أن تنتقل مقاليدالأمور من جانب من الحزب الى الآخر ، اذ أن نائب الرئيس يحل محله فى منصب الرياسة . ولعلاج هذا الوضع ، يطالب المنتقدون

لهذه التقاليد بأن تستبدل بها أوضاع أخرى ، تؤدى الى أن تسند النيابة عن الرئيس الى رجل يكون له من المكانة الذاتية ما كان يجعله أهلا للفوز بالرياسة ، فيما لو رشح لها منفردا .

الا أن هناك من يرى التذرع باختيار نائب الرئيس لجمع شمل الحزب من جديد ، بعد أن تكون قد صدعته المنافسات حول الرياسة . وهى اعتبارات عملية حزبية جديرة بالنظر .

ولكل حزب لجنـــة قومية ، هى منظمته الـــدائمة التى لا ينقطع نشاطهافى الفترات التى تنقضى بين المؤتمرات القومية التى لا تلتئم الا مرة كل أربع سنوات . على أن تلك اللجنة لاتسترسل فى نشاطها ، فى الواقع ، الا فى السنة التى يجرى فيها انتخاب رئيس الدولة . وهى التى تحدد تاريخ انعقــاد المؤتمر القومى ومكانه . وموظفو اللجنة هم الذين يعدون نشرات الدعاية الانتخابية ، ويرتبون الخطباء . وتجمع اللجنة الأموال التىتقتضيها الدعاية للانتخاباتالرياسية،وللانتخابات النيابية عامة .

ويمثل كل ولاية ، وكل مقاطعة ، وكل جهة ، فى هـــذه اللجنة الحزبية العليا ، رجل وسيدة ، يعينهما وفد الولاية ، أو يجرى اختيارهما فى الانتخابات الابتدائية التى تعقد فى الولاية . وأعضاء اللجنة يتولى كل منهم معظم مهامه فى داخل ولايته ، بالتعاون مع اللجان الفرعية فى هذه الولاية . ويتولى المرشح لرياسة الجمهورية اختيار الشخص الذى تسند اليه

رياسة اللجنة القومية التى تهيمن على المعركة الانتخابية التى يخوض غمارها فى سبيله الى الرياسة .

والى جانب رئيس اللجنة — ويفرض فيه أنه يعاون المرشح للرياسة فى رسم الخطوط الكبرى لدعايته الانتخابية — فأهم المناصب فى تلك اللجنة القومية منصب السكرتير الذى يشرف على تبادل الرسائل فى المركز الرئيسى — وهى مهمة ضخمة — ومنصب أمين الصندوق الذى يتولى جمع المال .

ويقوم موظفون متخصصون بجمع البيانات الكثيرة التى يحتاج اليها المرشحون ، وغيرهم من الخطباء ، عن الأوضاع الاقتصادية والعنصرية والدينية والسياسية ، فى كل مقاطعة . كما يجمعون سوابق تصويت المرشحين للنيابة ، ويعدون كل بيان آخر قد يستجلب للمرشح بعض الرضاء ، ويدفع عنه السخط والغضب ، ويساهم فى اجتذاب الأصوات اليه . واللجنة لديها كذلك فريق من المتخصصين فى صياغة الخطب. واليهم يعهد فى اعداد ما يلزم من خطب لأعضاء مجلس النواب والشيوخ ، الذين لا يتسع وقتهم لاعدادها بأنفسهم ، وهذا فى أثناء المعركة الانتخابية ، وفى مدة العضوية كذلك ، حتى ترجح كفة الحزب فى ميدان النشاط الانتخابى والنيابى .

ولكل من الحزبين فى مجلس النواب لجنته الخاصة ، ولها من أموالها ما تعضد به اعادة انتخاب أنصار الحزب لعضوية

المجلس . وهناك لجنة مماثلة لمساعدة أعضاء مجلس الشيوخ في معاركهم الانتخابية . وهاتان اللجنتان تقدمان ما يلزم من مال ، ومن خطباء ، فى الدوائر الانتخابية التى يتنافس فيها الحزبان .

ولكل حزب لجنته الخاصة فى كل ولاية ، ويتضاعف نشاط هذه اللجان فى الولايات التى تشتد فيها المنافسة بين الحزبين . ويتفرع من تلك المنظمات لجان فى كل مديرية ، وكل مدينة ، وكل حى ، وكل دائرة انتخابية فرعية .

ويتضمن نشاط اللجان الانتخابية الفرعية الالتجاء الى ما يسمونه أحيانا وسيلة « طرق الأبواب » ، حيث يتولى الأنصار العاملون الاتصال الشخصى بالأفراد ، لحثهم على درج أسمائهم فى الجدول الانتخابى ،حتى يتمكنوا من الادلاء بصوتهم فى يوم الانتخاب . ثم يلحون عليهم فى الذهاب الى الاجتماعات التى تعقد تكريما لأحد المرشحين ، عند حضوره الى مدينتهم ، ويتأكدون من اشتراكهم فعلا فى التصويت ، يوم الانتخاب . ويرتقى النشاط بعد ذلك ، فى الدائرة الانتخابية الفرعية ، الى تقديم المعاونات التى يحتاج اليها العاملون فى تلك الدائرة الفرعية ، والى جمع المال اللازم لتوفير الخطباء ، واعداد نشرات الدعاية ، وتنظيم الاذاعات فى الراديو ، والتليفزيون — وعلى وجه العموم الى كل ما يحقق تعضيد شتى العاملين ، حتى يوفقوا فى اصطياد الأصوات .

وليست تكاليف الانتخابات القومية ، مع كل ذلك ، بالباهظة فى أمريكا ، اذا نظرنا الى اتساع رقعة البلاد ، والى عدد الأهالى الذين يراد استجلاب أصواتهم . وتقدر النفقات الاجمالية بربع دولار عن كل من المواطنين الذين يجعل لهم القانون حق الانتخاب . وبذلك تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليونا من الدولارات ،فى مجموعها . ولقد قدر الحزب الديموقراطى نفقاته الرسمية بحوالى سبعة ملايين ونصف مليون دولار ، بينما قدر الحزب الجمهورى مصروفاته بثلاثة عشر مليون دولار . ولا يجوز للجنة القومية لكل من الحزبين أن تصرف أكثر من ثلاثة ملايين دولار فى المعركة الانتخابية الواحدة . الا أن لجنة الولاية ، واللجان المحلية ، تجمع كل منها ما تحتاجه من أموال،فضلا عن أن كثيرا من الأفراد والمنظمات ينفقون من أموالهم الخاصة . وكثيرون منهم يتبرعون بوقتهم للدعاية للمرشح الذى يعضدونه . ويحرم القانون المعروف بقانون هاتش ، على الموظفين الفديراليين أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية . على أنه يتعذر عملا الزام كل من المواطنين بأن يقدم حسابا دقيقا عن الأموال التى ينفقها من جيبه ، وعن الساعات التى يستغرقها من وقته ، فى خدمة المرشح الذى يؤازره .

وكل حزب يتهم الآخر بأنه ينفق فى الانتخابات مبالغ باهظة .ولا تنقطع المطالبة بسن قوانين تضع حدا أقصى للمبالغ

التى يصح اتفاقها فى الدعاية الانتخابية ، حتى لا يرهق الحزب القليل الموارد . وعلى أى حال،فالأصوات أصبحت لا تشترى فى انتخابات اليوم ، على النحو الذى كان مألوفا فيما سبق . وكثيرا ما تأتى نتائج الانتخابات تعكس النظرية القديمة القائلة بأن صاحب المال الوفير سوف يفوز فى الانتخاب ، لا محالة .

وهنالك من يطالب الدولة بأن تمد الأحزاب ببعض ماتحتاج اليه من أموال فى كفاحها الانتخابى . الا أن هذه المطالب لم تصادف قبولا ، لأن الناس ما زالوا يحجمون عن التسليم بأن الكفاح السياسى أصبح من مستلزمات الحكم القويم . فلابد من التغلب أولا على مركب النقص هذا ، حتى يستطاع اقناع الهيئة النيابية بضرورة تخصيص خمسة عشر مليونا ، أو عشرين مليونا من الدولارات ، مثلا ، لخزانة كل من الحزبين الكبيرين ، على ما اقترح فى عدة مناسبات . وقد يكون أصحاب الشأن لا يزالون تحت تأثير « جورج واشنجتون » نفسه ، الذى كان من رأيه أن التحزب فيه ما يجرح الحياء . والواقع أن الهيئة النيابية تنظم أعمالها ، وتؤلف لجانها ، وتختار الرجال الذين تسند اليهم مناصبها العامة ، على أساس حزبى . ومع ذلك ، فهى تتحاشى أن تشير الى الأحزاب بكلمة ، فى صلب الصياغة التشريعية .ومما يدعو الى عدم التسليم بأن الأحزاب ركن جوهرى من أركان النظام السياسى ،كون كبار الممولين توافقهم الأوضاع الراهنة . وهم

يفضلون أن يصرفوا من مالهم الخاص على النشاط الحزبى ، بدلا من أن يروا الأحزاب قد استغنت كلية عن معـاونتهم المالية لخزانتها .

وقد أثبتت التجـارب أنه ليس من المتيسر لحزب من الأحزاب أن يتولى تحصيل دولار واحد من كل فرد من عشرة ملايين أو خمسة عشر مليونا من أنصاره المتحمسين له ، وقد يبلغ العدد الاجمالى للذين سوف يصوتون لمرشح الحزب فى شهر نوفمبر التالى ثلاثين مليونا . فنفقات التحصيل تكون باهظة بالنسبة للحصيلة النهائية .

ولقد تفاقمت مشكلة تكاليف الدعاية الانتخابية فى النطاق القومى من جراء « التليفزيون » ، لأن الشعب أصبح مولعا بأن يتتبع — فى اطار « التليفزيون » — ما يدور فى المؤتمرات القومية ، كما هو مولع بأن يشاهد ، فى هذا الأطار ، كبار المرشحين ، فى أثناء توليهم دعايتهم الانتخابية .

واذا اطردت المطالبة بظهور المرشحين فى « التليفزيون » ، فلا يستبعد أن ترتفع تكاليف الدعاية الانتخابية الى أربعين أو خمسين « سنتا » ، عن كل مواطن أميركى من البالغين ، دون تبذير أو تبديد .

ولكل حزب منظمات محكمة الادارة ، وفيرة الانتاج ، تظل متماسكة بين انتخاب وآخر ، وتسمى مثل هذه المنظمات « الآلة السياسية » .

ويرجع الفضــل فى نمو تلك « الآلات السياسية » فى الولايات المتحدة الى أن الانتخابات تجرى هناك لعضوية مجلس النواب الفدرالى مرة كل سنتين ،وفى أثناء هذه الفترة تجرى الانتخــابات للهيئة النيابية فى الولاية ، والانتخابات الابتدائيةلتعيين المندوبين الىالمؤتمرات القومية.فلا يخرج فى الواقع من هذا النطاق الدائر المتصل الا المؤتمرات القومية الكبرى التى لا تنعقــد الا مرة كل أربع سنوات ، بمناسبة تجــديد انتخاب رئيس الــدولة . ولذلك تقلل اللجــان القومية من نشــاطها ، فيما بين الانتخابات الرياســية . أما « الآلات السياسية » التى تعمــل فى نطاق الولاية ، أو فى الحــدود المحلية الضيقة ، فنشاطها لا ينقطع أبدا .

وتتألف « الآلة السياسية » من عــدد كبير من محترفى النشاط السياسى . وهم يتخذون من المساعى السياسية مهنتهم الأصلية . ولا يصعب عليهم أن يسحقوا من ينزل الى هــذا الميدان من الهواة ، الذين يرغبون فى تقويم الأوضاع العامة ، على ألا يعملوا لذلك الا فى أوقات فراغهم من أعمال مهنتهم الأصلية . ويعهد الى « الآلة السياسية » بأن تقوم بالنشاط الانتخابى الشاق ، مثل الاتصال المباشر بالناخبين فرادى ، ومراقبة مناورات الخصوم ، والسهر على شتى المصالح — المشروع منها وغير المشروع — التى قد تؤثر فيها الأوضاع التشريعية .وهى التى تمد المشرعين، ورجال الادارة ،بالبيانات

التى يحتاجون اليها ، عن الشخصيات وعن الشئون المحلية . ويتقاضى هؤلاء العاملون اجورهم فى شتى الصور . فلبعضهم أقارب يتقاضون مرتباتهم من الأموال العامة . بل ان بعضهم قد يشغلون مناصب هامة ، فى مجال الخدمات السياسية الحكومية . وقد يكون لبعضهم نصيب معلوم فى اتاوات الشركات التى تحتاج الى الحصول على رخص أو عقود ، أو التى تريد فقط من البوليس أن يتركها فى حالها ، دون تدخل منه .

ولكل من « الآلات الانتخابية » الممتازة رئيس ، وهو عادة لا يشغل أى منصب آخر . فوقته يستغرقه كله القبض على الخيوط التى يوجه بها سائر شاغلى المناصب ، مما لا يدع له الفرصة لأن يشغل أى منصب بنفسه . وهذا الرئيس يفرض على مساعديه نظاما صارما ، على أن يقودهم فى حنكة وبراعة وينسق جهودهم ، حتى يفتح لهم أبواب النجاح .

والى هذا الرئيس ، يقصد كل من أصحاب المصالح ، اذا ما رغب فى أية مجاملة سياسية . وهو فى الوقت ذاته صديق الشعب ، ولا سيما الفقراء ، والمواطنين الذين من أصل أجنبى ، وصغار المجرمين . بل ان هذا الرئيس كثيرا ما يكون هو ذاته ابن أحد المهاجرين ، وقد نشأ فى الأحياء الفقيرة ، الا أنه صعد درجات سلم الآلة الانتخابية ، بفضل ما يمتاز به من ملكة التنظيم ، ولتوسعه فى الاتصال الشخصى بجمهور المعدمين .

ومن الأقوال المأثورة للخبير السياسى المشهور « جورج بلانكيت » انه : — « اذا وجدت ، فى دائرة نشاطى ، أسرة معدمة ، فسيصلنى خبرها قبل أن يصل الى الجمعيات الخيرية فنسبق اليها ، أنا ورجالى ، قبل أن تتحرك تلك الجمعيات . ولدى هيئة من المساعدين ، تخصصت فى هذا النشاط بالذات مما يترتب عليه أن الفقراء ينظرون الى « جورج بلانكيت » على أنه لهم بمثابة الأب الرحيم ، يلجأون اليه فى الشدائد... ولا ينسونه فى يوم الانتخاب » .

فرئيس المنظمة السياسية يمد يد المعونة الى كل من يفيد منها — غنيا كان أو فقيرا . فهو يعاون الأم المهاجرة التى تشكو من أن ابنها تورط فى مكروه . ويبعث بالوقود والغذاء الى الطاعنين فى السن ، من الذين لا تأبه بهم الجمعيات الخيرية. وهو يعاون أولاد مساعديه على أن يلتحقوا بقوة البوليس. وهذه الخدمات التى يقدمها ، متفضلا متطوعا ، دون أن يصبغها بأى صبغة خلقية أو خيرية ، تجلب له محبة الأنصار واخلاصهم ، وتعلقهم بشخصه ... فاذا ما جاء يوم الانتخاب يجمعون تحت امرته أصوات جميع اقاربهم ، يعطونها للمرشح الذى يعلن هو رضاه عنه .

ومن جهة أخرى ، يجتهد رئيس المنظمة فى أن يمد يد المعونة الى من يحتاجها من الأغنياء وأتباعهم — أمثال المقاولين وشركات النقل ، وأصحاب الأملاك المبنية ، وأصحاب المقاهى

بل وبعض المواطنين من ذوى النشاط غير البرىء ، الذين انما يطمعون فى أن تتساهل السلطات معهم بعض التساهل فى تطبيق القانون . ويستطيع رئيس الآلة السياسية أن يوحى بما يلزم الى أصحاب المناصب فى قصر البلدية ، أو فى البرلمان المحلى ، من الذين يدينون بنجاحهم فى الانتخاب للأصوات التى كلفها لهم هذا الرئيس ، وأصدقاؤه ومريدوه . ثم تدخل فى خزانة الرئيس التبرعات المالية التى يساهم بها الأغنياء من الذين يحمدون له فضله عليهم ، لتوزع على معاونى الرئيس، وعلى فقراء الحى من الناخبين .

على أن هذا الطراز القديم من الآلات السياسية — المبنية على التظاهر بالتطوع للأخذ بنصرة الفقراء والمعدمين — أخذ يتلاشى،من جراء نمو الضمان الاجتماعى،وتعديل القوانين المنظمة للهجرة ، ورفع مقياس الجدارة العامة . فقد قل عدد المهاجرين الفقراء الحيارى ، الذين لا يعاونهم ولا يصادقهم الا رجال الآلة السياسية ، وهذا فى المدن الكبرى ، حيث لا يزالون غرباء . وكذلك قل عدد المناصب العامة التى يتيسر تخصيصها لمكافأة العاملين فى الآلة السياسية المحلية . ومع ذلك ، فلا تزال قوات البوليس يعتريها الفساد فى كثير من المدن ، وهى لا تزال يعتمد عليها فى تعضيد الآلة السياسية . على اننا ، اذا نظرنا الى الولايات المتحدة ، فى مجموعها ، على ضوء ما جرى فى انتخابات سنة ١٩٥٢ ، يتبين لنا أن

الآلات الانتخابية التابعة للحزب الديموقراطى — وقد كانت مزدهرة فى سنى الكساد — ضعف عصبها ، واضمحل شأنها .

ولقد بذل كل من الحزبين الرئيسيين جهدا كبيرا فى الانتفاع بانصاره من الهواة ، فى تدعيم الآلات الانتخابية . والحزبان يرحبان بالأنصار الذين يتطوعون ليعملوا لوجه المصلحة العامة ،بدافع من رغبتهم فى الاشتراك فى الاجتماعات والمؤتمرات ، اذ انه قد يتاح لهم بهذه الوسيلة ، فى يوم ما ، أن يصبحوا من المرشحين . وقد تلقى كل من ايزنهاور وستيفنسون ، فى سنة ١٩٥٢ ، معاونة صادقة من عدد كبير من الأنصار المتطوعين المتحمسين ، وكثيرون منهم من النشأ . ومن المحتمل أن تصبح فرق الهواة عاملا كبيرا فى الانتخابات المقبلة ، يعهد اليها بالعمل الأساسى فى تحضير الانتخابات ، وهو الاتصال بالناخبين فرادى ، للحصول على أصواتهم . وعندما يتحقق ذلك ، فسوف يترتب عليه انقلاب شامل فى عوامل السلطة السياسية . ففى الماضى ، كانت السلطات تنبع من جمهور الفقراء المعدمين ، الذين كانت تشترى أصواتهم بالتظاهر لهم بالخير والطيبة ، وكانوا يقادون الى دوائر التصويت ، تحت امرة الآلات السياسية ذات الخبرة العملية ، غير البريئة . الا أن هذا الينبوع قد نضب ، لأن الفقراء المعدمين ، الذين يحتاجون الى الاحسان ، أصبحوا قلة

لا تذكر . وفى سنة ١٩٥٢ ، أصبح الفوز بالمناصب عماده شخصية المرشحين للرياسة . لذلك وقع الاختيار على كل من مرشحى الحزبين الكبيرين ، ليس ابتغاء لارضاء الآلات الانتخابية ، بل طمعا فى أصوات الناخبين المستقلين ، والطبقة الوسطى ، والانصار العاملين من الهواة . والحماس لم يكن مصدره العرفان بسابق الجميل ، أو الطمع فى لاحق الجزاء ، وانما كان يرجع الى الاعجاب النزيه بشخصية المرشح المختار . فان استقر هذا التعديل فى الأوضاع ، فقد يؤثر بالغ الأثر فى قواعد العمل التى كانت من التقاليد المسلم بها فى الفن السياسى فى الولايات المتحدة .

وتقوم الأحزاب السياسية بدور هام فى عمليات التصويت التى تجرى فى يوم الانتخاب . هذا لأنه توجد فى الولايات المتحدة ١٣٠٫٠٠٠ دائرة انتخابية فرعية ، يقصد الى كل منها عدد من الناخبين ، يتراوح بين ٣٠٠ ناخب وألف ناخب ، للادلاء بأصواتهم . والتصويت يجرى عادة فى مدرسة ، أو فى دكان خال ، أو فى نقطة مطافىء ، أو فى مركز البوليس . ويلاحظ أنه منذ أن نالت المرأة حق الانتخاب فى سنة ١٩٢٠ أصبحت الدوائر الانتخابية أنظف كثيرا من ذى قبل .

ويشرف على العمليات الانتخابية رجال يتولى اختيارهم كل من الحزبين الكبيرين . ويتقاضى هؤلاء الرجال أجرا من الأموال العامة ، طبقا لأحكام قوانين الولاية . وهم يتولون

مراجعة أسماء الناخبين ، ويسهرون على أن يحصل كل ناخب على تذكرة انتخابية واحدة ، ويراقبون صناديق الانتخاب أو الآلات الانتخابية ، للحيلولة دون الغش والتلاعب ، ما أمكن ، ويقضون جزءا من الليل بعد ذلك فى احصاء الأصوات واعلان النتائج . ويعهد كل من الحزبين الكبيرين الى بعض أنصارهما فى مراقبة ما يجرى فى كل دائرة فرعية . وهم لا يسكتون عن أى تلفيق . ويتقاضون أجورهم من خزانة الحزب .

ومن المبادىء المستقرة فى الولايات المتحدة صون سرية التصويت . وقد تستطيع أحيانا المنظمات الانتخابية المحلية المحكمة أن تتوسل ببعض الوسائل ، لاكتشاف اتجاه تصويت بعض الناخبين . على أن المراقبين الذين ينتمون الى الحزب المنافس يعملون جهدهم للحيلولة دون ذلك .

ويؤخذ على النظام الانتخابى الأميريكى تقييده الانتخاب بما يسمى هناك بوسيلة « القائمة الطويلة » . فقد تتضمن التذكرة الانتخابية — التى يطلب الى كل ناخب أن يؤشر عليها بما يرى — بيانا بخمسين أو بمائة من المناصب ، فى الدولة والولاية أو الاقليم أو المدينة — ويشرع فى الانتخاب لها كلها ، فى عملية واحدة ، مما يوقع الناخب فى حيرة . ويضرب مثلا أقصى لذلك ، بقائمة انتخابية بلغ طولها اثنى عشر قدما ، وتضمنت من الأسماء حوالى الخمسمائة اسم .

وعلى وجه عام ، فالناخب يطلب اليه أن ينتخب حوالى ستة من المرشحين لمناصب الولاية ، فضـلا عن حاكم الولاية (المحافظ) ، ومديرى الولاية ، وقضاتها ، وأمين خزانتها ، ورئيس النيابة العامة لديها ، وبعض المناصب الأخرى . وعلى الناخب كذلك أن ينتخب العمدة والشيوخ وأعضاء لجنة التعليم والقضاة الجزئيين ومساعديهم ومحصلى الضرائب وغيرهم كثيرين .

والمرشحون للمناصب المذكورة يكاد لايعرف معظمهم الا محترفو السياسة ، وهذا لأنه قد كان لهم يد فى ترشيحهم. والواقع أن الناخب يختار ، وهو على بينة من الأمر ، رئيس الولايات المتحدة ، وحاكم الولاية ، وعمدة المدينة ، وعددا قليلا من أرباب المناصب العامة . ثم يضرب صفحا عن الترشيحات للمناصب الأخرى ، أو يدلى بصوته فيها جزافا .

ويؤثر الساسة القدامى طريقة « القائمة الطويلة » لأنها تمكنهم من التحرر من المسئولية الشعبية . فبهذه الطريقة يستطيعون أن يكافئوا أنصارهم بترشيحهم للمناصب الثانوية، من التى لايلتفت اليها أو لايدرك كنهها جمهور الناخبين ، فيدلون بأصواتهم فى شأنها دون تدقيق . وبذلك ينجح ، فى الانتخاب الشعبى العام لهذه المناصب الثانوية ، أنصار الزعماء السياسيين المحليين ، وهم مستقلون عن العمدة أو عن الحاكم اللذين ينتخبهما الناخبون وهم على بينة من أمرهما .

ويترتب على هذه الطريقة أن الانتخابات المحليــة ، أو انتخابات الولاية ، لاتحقق الديموقراطية الصحيحة ، بالقدر الذى تحققه الانتخابات الفديرالية . ففى المحيط القومى ، يتولى الشعب انتخاب رئيس الدولة — ويلحق به نائب الرئيس — وعضو مجلس النواب ، وعضو مجلس الشيوخ (اذا حل ميعاد التجديد الثلثى) . وهؤلاء الرجال لهم من الشأن ما يجعل الشعب يعرفهم بأشخاصهم . فيعتبرهم ، فيما بعد ، مسئولين أمامه عن تصرفاتهم .

وقد طولب بتدارك مضار «القائمة الطويلة» والاستعاضة عنها بنظام القائمة القصيرة — وهذا منذ أوائل الجيل العشرين. وتزعم الحركة الرئيس « وودرو ولسون » ، فكان رئيسا لأول « منظمة للدعاية للقوائم القصيرة » ، وكانت تدعو لجعل أغلب الوظائف المحلية تشغل بالتعيين لا بالانتخاب ، حتى يتولى الحاكم أو العمدة — شأنه ، فى الدائرة المحلية ، كشأن رئيس الولايات المتحدة فى النطاق القومى — تعيين الموظفين المحليين . وبذلك يصبح الرئيس مسئولا عن الادارة المحلية بكاملها . على أن رجال السياسة يفضلون ، على وجه عام ، طريقة « القائمة الطويلة » . ولم تتحسن الحال الا قليلا فى النطاق الحكومى فى الولايات ، لانصراف الشعب عن الاهتمام بها ، بينما تحسنت الأحوال كثيرا فى نطاق المدن . فالعمدة أصبح اليوم يقبض على ناصية التعيينات المحلية ، الى درجة لم تكن

تتاح له فى سنة ١٩١٠ . وفى كثير من المدن يؤخذ اليوم بنظام « الحاكم المفوض » أو « الحاكم المتصرف » مما يؤدى بطبيعة الحال الى الاكتفاء بقائمة انتخابية قصيرة .

ويرجح أن نظام «القوائم الطويلة» قد أقصى عن التصويت فريقا كبيرا من الناخبين ، ولا سيما المستقلين منهم . فالناخب المستقل تزعجه القائمة التى تتضمن عشرات من الأسماء ، يكلف بأن يختار بعضها ، ويستبعد بعضها ، بينما الناخب الحزبى لا ينشغل باله فى ذلك ، لأنه يكتفى ، على كل حال ، بتنفيذ التعليمات الصريحة التى صدرت له من حزبه .

ويقدر أن ثلاثة أرباع الناخبين يخلصون لأحد الحزبين بحكم الوراثة ، ولا يدور بخلدهم أن يدنسوا ماضيهم بأن يدلوا بأصواتهم لأى من مرشحى الحزب المعارض...وبذلك فنتائج الانتخابات انما يقررها الربع الباقى من الناخبين ، فى الولايات التى تأخذ بنظام الحزبين المتنافسين ، أو باتجاه المنظمات الحزبية الفرعية ، فى الولايات التى ينفرد فيها حزب واحد ، فيستطيع أنصار هذا الحزب أن يتنافسوا فيما بينهم على الترشيحات ، دون أن يخرجوا بذلك على ولائهم الحزبى . ويبدو أن هذا الفريق الهام من الناخبين المستقلين يرجع اليه ، دون سواه ، الفضل فى تأرجح نتائج الانتخابات القومية ، وهو الذى يجعل من المتعذر التكهن مقدما بالنتائج التى سوف تسفر عنها كل من الانتخابات . وهذا الفريق فى ازدياد مطرد .

والحزبان السياسيان انما يستمدان جاذبيتهما الانتخابية — فى أوقات الأزمات القومية — من شخصيتى زعيميهما ، سواء أكان رئيس الولايات المتحدة ، أم كان المرشح للرياسة. فعليه يعتمد فى أن يستجلب الى الحـزب فـريق الناخبين المستقلين ، لعلهم يخرجون من بيوتهم ، فى يوم الانتخاب ، فيقصدون الى دوائرهم الانتخابية ، للادلاء بأصواتهم ، فى مصلحة هذا الزعيم . فعلى المرشح للرياسة تقع تبعةاستجلاب أصوات الناخبين المستقلين ، حتى تضيع على منافسه ، وهو مرشح الحزب المعارض له .

واذا ما انتهى الانتخاب، وأقيمتمراسم الافتتاح ، ينتظر بعد ذلك من الرئيس المنتصر أن يتولى قيادة حزبه فى الهيئة النيابية ، حتى تقر القوانين التى يرىاقتراحها . واذا استفحلت الأزمات ، طمع الرئيس فى أن يخلد ذكره فى التاريخ . فاذا وقع تعارض بين وعود غير حكيمةقد بذلها الرئيس فى فترة ترشيحه ، وبين الأعمال المتزنة القويمة التى يرى ، فيما بعد ، أنها تشرف تاريخه ، على مر الأجيال ، فالرئيس عادة يؤثر المستقبل على الماضى . وانما عليه أن يتفق ، فى ذلك ، مع زعماء الهيئة النيابية ، وهم من زعماء الحزب الذى ينتمى الرئيس اليه — وكثيرا ما يغارون منه — أو هم من زعماء الحزب المعارض — وكثيرا ما يستمعون أو ينقادون الى زعيم حزبهم ، وقـد يكون موتورا ، اذ ان التوفيق قد خانه فى انتخابات الرياسة .

هذا هو مجال الزعامة الحزبية فى عهود الأزمات — ويعتقد الشباب الأميريكى ، على ما خبره ، انه لا وجود لعهود سواها. أما الكهول فى أمريكا ، فهم يذكرون بالخير عهودا أخرى — مثل عهد سنة ١٩٢٠ — كان الشعب فيها قد سئم من الحرب العالمية الأولى ، فأصبح يرغب فى أن يترك لحاله ، لايقوده أحد نحو أى هدف كان .

ومما يستوقف الأنظار أن الشعب الأميريكى ، اذا لم يشعر بأن هناك خطرا تتعرض له البلاد ، يبتغى من الحزبين الكبيرين أن يرشحا لرياسته رجالا لاتتوفر لهم من صفات الزعامة الا اليسير . أما اذا هبت رياح العواصف ، فلا بد من أن يوفق الحزبان فى أن يرشحا للرياسة مواطنين عظماء حقا ، من نظراء لنكولن أو ولسون .

ويقول الباحثون أن تلك الظاهرة قد يكون لها أساس منطقى : فالبيت الأبيض (وهو مقر رئيس الولايات المتحدة) هو المحور الذى تتجمع فيه الاستعلامات الواردة من شتى أنحاء العالم . فتتركز لديه الوقائع الخارجية والداخلية ، المعروف منها والمجهول ، وتقدم عصارتها وتحاليلها الى الرئيس ، على الصورة التى تكون أوفق له . وكم من رئيس بدا ، لأول وهلة ، رجلا عاديا ، واذا به يصبح فى طليعة المحنكين من رجال الحكم ، بين عشية وضحاها ، بفضل ما يحاط به من الحقائق العالمية . وعلى نقيض ذلك ، فرئيس الولايات المتحدة — فى

الأوقات غير العصيبة — يستطيع ألا يفعل شيئا ، فلا تبدو عليه أمارات العظمة . الا أنه ، اذا ما هبت العاصفة ، ينتفض الرجل ذاته من سباته ، ويستغل ما يتوافر لديه من دراية وحكمة ، فينجز من الأعمال الجليلة ما ينبهر به أقرب الناس اليه ، وما كانوا يترقبون من مثله هذا النبوغ ...

وربما كانت جسامة الحوادث فى هذا العصر تؤثر وتبدل فى نشاط الحزبين السياسـيين الكبيرين فى أمريكا ، وفى تنظيمهما . فلقد عاشت البلاد فى ظل الأزمات المتصلة الحلقات، منذ سنة ١٩٣٠ الى اليوم . ويبدو أن هذه الحالة كتب لها أن تدوم لسنوات عدة مقبلة ، مما يضاعف الحاجة الى تلمس الزعامة الشعبية ، والحنكة السياسية معا ، فى البيت الأبيض، كما فى الهيئة النيابية . ولقـد ترتب على انتشـار الراديو والتليفزيون ان قلت المناسبات التى كانت تدعو فيما سبق الى الاتصالات والمفاوضات السرية ، كما ترتب على ارتفاع مستوى المعيشة العامة ان قل عدد المواطنين الذين كان يعرضهم البؤس والحرمان الى أن يرتموا فى أحضان السياسيين المحليين المحترفين — من أمثال الذين أيدوا الرئيس روزفلت لأنه كان صديقهم فى شدتهم . ولقد تيسرت المعيشة لهؤلاء ، فى منازل الهناء ، وأصبح استجلاب أصواتهم يتطلب انواعا جديدة من الاغراء السياسى . ومع ذلك ، فلا يزال المـال المبذول له أثره البعيد فى الانتخابات ، ولا يزال للممولين نفوذ

كبير فى الحزبين السياسيين . الا أن الناخبين أصبحوا يقفون بالمرصاد للفساد ، وهم أشد مراسا من ذى قبل .

لذلك أصبحت الأحزاب تحاول أن تعيد تنظيم صفوف أنصارها ، على أسس وطيدة جديدة . وأصبح علماء الفن السياسى يدعون الزعماء الى أن يولوا بالغ اهتمامهم الى تنظيم أحزابهم ، فيعمدوا مثلا الى تحديد أهدافهم الانتخابية بوسائل المناقشة الديموقراطية . ومن رأيهم أن المؤتمرات الانتخابية — اذا ما قامت على أساس ديموقراطى سليم — فقد تربط أعضاء الحزب بالعروة الوثقى ، وتزيد من عدد الناخبين الذين يدلون ، عن عقيدة ودراية ، بأصواتهم فى مصلحة حزب بعينه، عند انتخاب الهيئة النيابية للدولة ، أو للولاية . وهناك دلائل على أن زعماء الأحزاب قد شرعوا فى الاهتداء الى طرائق تختلف عما سلف . ومن كل ذلك يبدو أن التقاليد والأوضاع السياسية العتيقة تسير اليوم فى دروب الانتعاش والتجديد .

الادارة

ينص الدستور على أن « السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأميريكية » . وهناك مجادلة مستمرة دائمة بين الهيئة النيابية وبين الرئيس ، تدور حول تحـديد المقصود من عبارة « السلطة التنفيذية » . ولما كانت سلطة الرئيس مداها غير محدد على وجه الدقة ، وكانت هذه سلطة يتولاها شخص بمفرده،فالرئيس هناك مطبوع — كلما حدثت طوارىء لاسوابق لها ، فليس فى شأنها قواعد وأوضـاع راسخة — نقول ان الرئيس هناك يعمل دائما على أن يتولى علاجها بالوسائل التى يراها هو .

وفضـلا عن ذلك فالدسـتور يولى الرئيس كثيرا من الاختصاصات المحددة .فله أن يرفض التصديق على قانون أقره المجلسان ، فيقوّم هذا الرفض بسدس الأصـوات فى المجلسين ، نظرا لأن التشريع تقره ابتداء الأغلبية العـادية للأعضاء ،اذا وافق عليه الرئيس — بينما يستلزم هذا التشريع موافقة أصـوات ثلثى الأعضـاء ، اذا عارضـه الرئيس .

وللرئيس حق التصرف فى الشئون الخارجية . ولمجلس الشيوخ ، فى مقابل ذلك ، أن يرفض ابرام أية معاهدة تفاوض

فى شأنها الرئيس . ومع ذلك ليس للمجلس أن يبرم أية معاهدة من تلقاء نفسه ، كما انه لا يمكنه أن يلزم الرئيس على ابرامها.

وكذلك يفوض الرئيس فى تعيين كبار موظفى السلطة التنفيذية ، وكبار رجال القوات المسلحة ، بشرط حصوله على موافقة مجلس الشيوخ . على أن الواقع أن عضو مجلس الشيوخ كثيرا ما يسترعى أنظار الرئيس الى مرشح يعضده، فيصعب على الرئيس أن يصرف النظر عن هذا المرشح ، لأن البيت الأبيض قد يحتاج الى أن يعضده هذا الشيخ بذاته ، فى قرارات أخرى . وهناك تقليد آخر معروف بمبدأ « مجاملة الشيوخ » ومن مقتضاه يسلم بأنه لأى عضو بمجلس الشيوخ، ينتمى الى حزب الأغلبية ، أن يعارض فى تعيين أى موظف لا يروقه ، فى أى منصب فديرالى فى الولاية التى يمثلها هذا الشيخ ، وهذا بأن يعلن أن هذا المرشح « بغيض عليه شخصيا » . فيكون على زملائه أعضاء مجلس الشيوخ أن « يجاملوه » بأن يقرروا عدم الموافقة على تعيين هذا الشخص. على أن هذه المجاملة لا يتقيد بها الا أعضاء الحزب نفسه . فهى لا تمنع أنصار الحزب الجمهورى ، عندما يؤول الحكم اليه ، من أن يعينوا فى ولايات الجنوب الموظفين الفديراليين الذين يريدونهم ، كما أن أنصار الحزب الديموقراطى يعينون، وهم فى الحكم ، رجالهم فى مناصب ولايات الشمال التى تهيمن عليها أغلبية جمهورية .

ويذكر أن الفيلسوف الانجليزى «جون لوك» — وقد استوحى بمؤلفاته مؤسسو النظام السياسى فى الولايات المتحدة — قد انتقد فى كتابه عن «أوجه الحكم»، الأوضاع القائمة فى انجلترا بشأن الاختصاصات المحتفظ بها للسلطة التنفيذية، فقال : —

« لقد كانت تلك «الخصائص» أمضى مفعولا وأبعد مدى فى أيدى أفضل وأعقل الأمراء، وهذا ... لما كان يتبين، فى وضوح، للعيان، من أن تصرفاتهم انما كانت ترمى الى تحقيق مصالح الجمهور . فالجمهور، اذ يشعر بالارتياح لتلك التصرفات — ولو تبين له أنها تفتقر الى سند من القانون أو انها مخالفة لحرفيته — كان يوافق مع ذلك عليها ... لأنه كان يرى، وهو على صواب، أن الأمراء لم يجرحوا، فيما يقترفون، جوهر القوانين، ما داموا قد راعوا الأساس الراسخ والهدف الأسمى لجميع القوانين : ألا وهو تحقيق الصالح العام » .

وقد قال « لوك »، الى جانب ذلك : ان السلطة التشريعية هى العليا، وانها «مقدسة ومضمونة فى الأيدى التى سبق أن أودعها المجتمع أمانة لديها » . وقد سجل تاريخ الولايات المتحدة، كالحال فى انجلترا، تفاعل هذه الأوضاع المتناقضة.

وفى الولايات المتحدة — ولا سيما منذ أن تمكن الشعب بفضل الراديو والتليفزيون، من أن يصبح على اتصال وثيق

بشخص رئيس الدولة – أصبحت حدود السلطة التنفيذية ترسم ، فى مدها وجزرها ، تبعا للحــكم الذى كان الشعب يصدره على شخص رئيسه . وحتى فى العهود السابقة ، كان الرؤساء يتصرفون أحيانا دون سند من القانون ، بل وعلى عكس حرفية القانون .

مثل ذلك انه فى سنة ١٧٩٣ ، عندما قامت الحرب بين فرنسا وبريطانيا،أعلن الرئيس وشنجتون أن الولايات المتحدة ستلتزم الحياد . وهذا لأن الرئيس كان قد استقر رأيه على أنمعاهدة التحالف بين أميريكا وفرنسا لم تكن تنطبق فى حرب تكون فرنسا هى المعتدية فيها . فاتهم « ماديسون » واشنجتون بأنه تعدى فى تصرفه هذا سلطته الدستورية . وانه ادعى لنفسه ، فى هذا الشأن ، الاختصاصات التى كان يعتز بها ملوك انجلترا .

وفى سنة ١٨٠٣ ، سنحت الفرصـــة للرئيس جيفرسون ليشترى مقاطعة «لويزيانا » من نابليون ، وكان يخشى أن يعدل نابليون عن رأيه ، اذا لم يقبل عرضه على التو . فاشترى جيفرسون المقاطعة . ولقد سلم – بينه وبين أخصائه – بأنه تصرف بذلك « فى خارجحدود الدســتور » ، الا أنه كان يرجو أن الكونجرس سوف يقر تصرفه ، ويفتح له الاعتماد المالى الذى تقتضيه الصفقة . وهذا ما جرى فى الواقع . والى هذه الصفقة غيرالدستورية يرجع الفضـــل فى أن الولايات

المتحدة ضمت اليها النصف الغربى من وادى نهر المسيسيبى ، وهو جزء منها حتى اليوم .

ولقد خرج الرئيس « ابراهيم لنكولن » على الدستور ، بطرق شتى ، الى حد لم يبلغه رئيس سواه ، ومع ذلك فلم يحمله التاريخ أى وزر . فقد أوقف الرئيس لنكولن « حق الحرية الشخصية » مستندا الى أن هذا اجراء كان ضروريا لانقاذ الدستور بأسره . ولقد تساءل فى هذه المناسبة قائلا : « هل يجوز أن يتعطل تنفيذ جميع القوانين ، نزولا على قداسة قانون واحد ؟ وهل يجوز أن تنهار الحكومة بأسرها ، حتى لا يخالف هذا القانون الأوحد ؟ وهلا نكون ، فى هذه الحالة ، قد حنثنا بقسمنا الدستورى ، اذا تركنا الحكومة تنهار ، وكان فى مقدورنا أن نصون لها سلامتها بالغاء هذا القانون ؟ » .

وفى سنة ١٩١٧ ، قبيل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ، حاول الرئيس «وودرو ولسون » أن يحصل من الكونجرس على اذن بتسليح السفن التجارية الأميركية . واذا بالكونجرس يرفض هذا الترخيص . ومع ذلك فقد أقدم « ولسون » على ما كان قد اعتزم ، مستندا الى السلطة المخولة له ، بصفة كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة . فسلح السفن التجارية فعلا ، بأن أصدر أمره الى القوات المسلحة بأن تبحر على هذه السفن التجارية .

وينص الدستور على أن الكونجرس له سلطة « اعلان » الحرب . وكان قصده أن يجعل للهيئة النيابية دون سواها أن تقرر الاقدام على الحرب أو الاحجام عنها . الا أن الواقع أن كتلة ذات شأن فى البلاد تستطيع أن تستدرج الولايات المتحدة الى الاشتباك فى حرب . فلجنة التعليم فى سان فرنسسكو رأت ، مثلا ، أن تستجيب لمطالب الرأى العام ، فى ولاية كاليفورنيا ، فأمرت بأن الأطفال اليابانيين يعزلون عن الطلبة البيض فى المدارس . فثارت ، من جراء ذلك ، ثائرة خطرة ، فى اليابان . فلم يستطع الرئيس « تيودور روزفلت » الا أن يبعث بأحد أعضاء وزارته الى سان فرنسسكو ، وهذا الوزير لم يكن ليقدر على الزام لجنة التعليم على العدول عن قرارها وانما كان منتهى جهده أن يرضى اليابانيين ، بأن يظهر لهم أنه يحاول أن يدفع عنهم الاهانة التى لحقت بهم .

ويستطيع الرئيس أن يدير رحى الحرب ، باتخاذه قرارات تدخل فى صميم اختصاصه ، ويترتب عليها مع ذلك أن تصبح البلاد مشتبكة فى الحرب . من ذلك ، مثلا ، أن « وودرو ولسن » احتج على خرق بريطانيا والمانيا حقوق المحايدين ، بعبارات كانت تشف عن تحول الولايات المتحدة ، تدريجيا ، من الحياد الى مناوءة الألمان ، حتى انه ، عندما طلب من الكونجرس أن يعلن الحرب ، كان قد فوت عليه أية فرصة للرفض . وعلى العكس ، يذكر أنه فى سنة ١٨١٢ كانت

أغلبية الكونجرس شـديدة الرغبة فى اعـلان الحرب على انجلترا . ويرى فريق من المؤرخين أن الرئيس « ماديسون » انسـاق الى حرب سـنة ١٨١٢ رغم أنفه ، أى بدافع من الكونجرس .

وكثيرا ما يضطر الرئيس ، فى حقيقة الأمر ، الى أن يرجح كفة الحرب على كفة السـلم ، أو العـكس ، دون أن ينتظر تداول الكونجرس ، أو تبلور الرأى العام الأميريكى فى هذا الشأن . ففى كثير من المناسبات التى سبقت الاعتداء اليابانى على « بيرل هاربور » اتخذ الرئيس فرانكلان روزفلت تدابير ضد هتلر ، كانت بطبيعتها لا تحتمل التأخير . منها أنه استولى على قاعدة المانية على شاطىء « جرينلاد » ، ثم أرسل قوات عسكرية للدفاع عن « ايسلاند » . وواجه الرئيس ترومان طوارىء من هذا القبيل فى بدء حصار برلين ، كما واجه مثلها عندما هجم الشيوعيون على كوريا الجنوبية . وكان كلاهما اعتداءين على العـالم الحر ، لا يختلفـان فى الجوهر عن الاعتداءات اليابانية والايطالية والنازية التى ادى الوقوف فى وجهها الى الحرب العالمية الثانية . ولولا الحزم فى مواجهة السوفييت فى برلين كما فى كوريا ، لانحدر العـالم ، على الأرجح ، نحو حرب عالمية ثالثة . ولم يكن فى مقدور أحد أن يواجه تلك الطوارىء ، الا رئيس الولايات المتحدة عاملا بما عهد الدستور اليه من اختصاص .

ومع ذلك ففى الأحـوال التى يمـلك الرئيس ، بحكم الدستور ، أن يتصرف فيها بمحض تقديره ، تستطيع الهيئة النيابية التى ترى معارضته ، أن تعرقل مسعاه ، وهذا بأن ترفض منحه المال اللازم لتنفيذ سياسته . من ذلك أن الرئيس ترومان ، عندما بعث بقوات عسكرية أميريكية الى أوربا ، لتدعيم قوات حلف الاطلنطى عقب تأسيسه ، كان يتصرف بصفة كونه القائد العام للقوات المسلحة ، وكان يحذو فى ذلك حذو أسلافه ، من الرؤساء الذين أخذوا على عواتقهم أن يأمروا بانزال قواتهم العسكرية فى أرض أجنبية . الا أن الجدل قد احتدم فى الكونجرس حول ما اذا كان الرئيس قد تعدى — أو لم يتعد — اختصـاصه الدستورى ، فى تصرفه هـذا . وحاول بعض المعارضين لسياسته أن يعرقلوا تصرفه ، بقطع المال عنه . على أن الخلاف كان سياسيا ، أكثر منه فقهيا .

وما العلاقات بين الرئيس والكونجرس الا صراع على السـلطة بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية ، كل يسعى لأن يختص نفسه بأقصى قدر مستطاع من الامتيازات السياسية . وهو صراع يزداد تعقيدا باطراد . وهذا على نقيض الأوضاع فى النظام البرلمانى ، حيث يلتف حول رئيس الوزراء أنصاره من حزبه ، وهم يعلمون أنه ، اذا خذل الرئيس عند التصويت على أمر هام ، سيخرج من الحكم ، هو وحزبه معه . أما فى نظام الكونجرس الأميريكى ، فالقاعدة المطردة أن الاقتراحات

التى ترد من « البيت الأبيض » تنشطر بشأنها الآراء فى كل من الحزبين : بعض الأعضاء، فى هذا الحزب وفى ذاك، يؤيدون الرئيس ، وغيرهم يخالفونه ، وغيرهم يصوتون فى مصلحته أو ضده بدوافع حزبية بحتة أو محلية طارئة .

ولا يجدى الرجوع الى نصوص الدستور فى تبين القوى التى تتفاعل فى هذا المجال . فان الرئيس الذى يوفق فى أن يكتسب صداقة أعضاء الهيئة النيابية —ولو كانوا من الحزب المنافس له — يستطيع أن يحصل على تأييد الكثيرين منهم له ، لوجه الصداقة المجردة . وكذلك الرئيس الذى يتوافر لديه عدد كبير من المناصب الفديرالية الشاغرة — التى لم يعلن بعد عن الأشخاص الذين يختارون لشغلها — يستطيع أن يشترى بهذه المناصب أصوات فريق من خصومه ، اذا سلم لهم باسناد بعضها الى أنصارهم المحليين . ويلاحظ أن عضو الهيئة النيابية الذى تضطره مبادؤه للتصويت الى جانب الرئيس على الدوام ودون تردد، يقل مايحصل عليه من المناصب، عما يفوز به زميله المعاند للرئيس ، ولو أنه من أنصار حزبه . فالشحم انما يخصص للاجزاء المضطربة فى الآلة .

وكل رئيس ينعم ، فى أول عهده فى البيت الأبيض ، بفترة « شهر العسل ». وهى الفترة التى يكون فيها صاحب التصرف فى مناصب شتى ، يستطيع أن يسندها الى أنصار بعض معارضيه ، ليخطب ودهم . وعندما يتم التصرف فى هذه

المناصب ، يبدأ الجدل المألوف بين الهيئة النيابية وبين البيت الأبيض ، اذ أن الرئيس يكون قد أصبح لا يعتمد لاكتساب التعضيد ، الا على جاذبيته الشخصية .

وكان الرئيس « فرانكلان روزفلت » أول من أمعن فى الاستعانة بالراديو والاذاعة ، للادلاء بأحاديثه من « ركن المنزل » . وكم من معركة حامية كانت تحتدم بين الرئيس وبين هيئة نيابية تتحداه ، واذا بالغلبة تكتب فيها للرئيس ، بفضل أحاديثه التى كانت تكتسب له تأييد عامة الشعب ، مما كان يضطر أعضاء الهيئة النيابية للخضوع لرأيه ، حتى لا يثيروا عليهم ثائرة أنصارهم المحليين .

ويقابل هذه الأوضاع ، من جانب آخر ، ان الرأى العام يهب للدفاع عن أى عضو فى مجلس الشيوخ ، أو فى مجلس النواب ، من أعضاء الحزب الذى ينتمى اليه الرئيس ، لو حاول الرئيس أن يقصيه من منصبه ، تخلصا من معارضته له. ففى سنة ١٩٣٨ ، حاول روزفلت أن يحمل الناخبين على أن يخذلوا بعض أعضاء الحزب الديموقراطى الذين كانوا يعارضون سياسته . واذا بهم ينجحون ، بما يقرب الاجماع ، فى أن يجدد انتخابهم بأغلبية ساحقة . هذا لأن التقاليد الأميركية لا تجيز للرئيس أن يعمل على تفكيك أواصر حزبه فى ميدان الانتخاب . ومع ذلك فهو يستطيع أحيانا أن يعمل ، فى الخفاء ، بواسع نفوذه ، ضد عضو يعاديه فى حزبه .

وتلك المعارضة العامة التى يلقاها الرئيس ، عندما يحاول أن يقصى من حزبه أحد المعارضين له،ترجع الى التعلق الخالص بالأسس المنطقية التى يقوم عليها نظام الحزبين فى أميريكا .

فالوزارة — فى النظام الرياسى الأميركى — تختلف جوهرا عن الوزارة فى الديموقراطية البرلمانية ، من النوع المألوف فى بريطانيا . فرؤساء الفروع الوزارية ، فى أميريكا ، ممنوعون من أن يكونوا أعضاء فى الهيئة النيابية . وليس لهم الدخول الى قاعة أى المجلسين ، للاجابة فيهــا عن أسئلة . والرئيس الأميريكى — اذ يختار وزراءه — انما يفعل ذلك بدوافع دقيقة متشعبة ، ليست الصلاحية الشخصية للمنصب هى فيها الكل فى الكل . وانما المناصب الوزارية يجب أن يراعى ، عند توزيعها ، ارضاء شتى الولايات ، واستجلاب تأييد المناطق التى لديها أصوات يرغب فى اكتسابها . كما يجب أن يراعى فى توزيعها تكافؤ الأنصبة بين شتى الكتل الدينية والاقتصادية ذات الشأن . ويترتب على ذلك أن المنــاطق الجنوبية ذات الولاء الذى لايتزحزح للحزب الديموقراطى — أو الولايات المخلصة اخلاصا ثابتا للحزب الجمهورى ، مثل « مين » أو « فرمونت » — قلما يفوز أحد أبنائها بمنصب وزارى ، نظرا لأنه يعتبر من السفه والتبذير السياسى ، التفريط فى مناصب وزارية فى سبيل تعضيد محلى هو مكفول على أية حال .

أما فروع الادارة المألوفة ، فيرأســها وزراء يخضعون لهيمنة الرئيس خضوعا كليا . فللرئيس أن يقصى عن الوزارة

أى عضو يرفض أن ينفذ عملا أمره به الرئيس ، فى حدود اختصاصه الدستورى . ولقد أريد فى الأصل ، لوزارتى الخارجية والحربية دون سواهما ، أن تكونا تحت امرة الرئيس مباشرة ، باعتبارهما متصلتين بصميم اختصاصه الدستورى . أما وزير المالية ، فكان يفترض فيه أصلا أن يقدم تقريره للكونجرس ، لارتباط مهمته بالاختصاصات المالية المجعولة للهيئة النيابية . الا أن الرئيس « واشنجتون » شمل الوزراء جميعا بالرقابة الرياسية . وأصبح لا ينازع اليوم فى امتداد سلطان الرئيس الى جميع الفروع الوزارية ، على اطلاقها . على أن الكونجرس له أن ينشىء خدمات عامة جديدة — تقوم على أساس الاختصاص الذى يجعله الدستور للكونجرس خاصة — ثم يعهد بها مباشرة الى وزير ، أو الى رئيس مصلحة . ولا يزال الأخذ والرد يحتدمان ، لغاية الآن ، حول تحديد مدى الحقوق التى تكون لرئيس الدولة فى الاشراف على مثل هذا الموظف وتوجيهه وتأديبه .

ولقد أنشأ الكونجرس كثيرا من المنظمات المستقلة — أو التى اقتضتها طوارىء — مثل « مصلحة تقدم الأعمال » التى انشئت فى سنة ١٩٣٥ ، لايجاد أعمال للمتعطلين ، و « لجنة التجارة الفدرالية » التى أنشأت لتنظيم بعض أعمال الصناعة الحرة . ولقد أثارت علاقات رئيس الدولة بهذه المنظمات مشاكل عدة ، لم تنته المحاكم لغاية الآن الى أن ترسم بشأنها الحدود الفاصلة .

وهناك منظمات – مثل ادارة الكهرباء الريفية – تؤدى من الخدمات العامة ما ينبغى الحاقة باحدى الوزارات العادية، التى يهيمن عليها رئيس الدولة ، بصـــفة كونه رأس الادارة القومية. بينما هناك منظمات أخرى لا تؤهلها طبيعتها لأن تصبح تحت هيمنة الرئيس . من ذلك أنه خول لمكتب الطيران المدنى وللجنة المواصلات الفدرالية ، سلطة تقرير قواعد استعمال الطائرات ، ومحطات الراديو ، بمقتضى أنظمة تكون لها قوة القانون . ولهاتين الهيئتين الحق فى اســتدعاء الشهود ، وفى تقرير الوقائع ، وفى الفصل فى المنازعات ، فى حدود خطوط كبرى يقررها الكونجرس . ومن المسلم به أن رئيس الدولة لا يملك أن يتدخل فى توجيه مثل هذه الهيئات ، وفى تأديب أعضائها ، قياسا على ما له من سلطات فى الهيمنة على الهيئات الفدرالية الأخرى .

وهناك هيئات شبه قضائية – مثل لجنة التجارة الفدرالية – لها حق استدعاء الشهود ولها أن تقضى بأن بعض المنظمات الخاصة قد خالفت القانون ، فيتحتم عليها أن تعدل وسائل نشاطها . ولقد قضت المحكمة العليا الدستورية بأن رئيس الدولة لا يملك أن يعزل أحد أعضاء هذه اللجنة ، لايرتاح الرئيس الى تصرفاته .

والتكييف القانونى لتلك الهيئات – التى تتمازج فيها الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية – قد حير

المحاكم ، ولو أن أوضاعها العملية يدركها الجميع . فأعضاء هــذه الهيئات — سواء أخضــعوا لاشراف الرئيس أم لم يخضعوا له — يتولى الرئيس تعيينهم، على أن يصدق مجلس الشيوخ على هــذا التعيين . واذا نظرنا مثلا الى « اللجنــة الفديرالية للطاقة المحركة » وجدنا أن من اختصاصها تنظيم حق استغلال الغازات الطبيعية فيما بين الولايات . ولما كانت اللجنة قد رفضت أن ترخص لشركات استخراج هذه الغازات بالفئات التى اقترحتها ، لجأت هذه الشركات الى الكونجرس واستصدرت منه قانونا يستبعد موضوع النزاع من اختصاص اللجنة . فرفض الرئيس ترومان التصديق على هذا القانون ، وتعذر فيما بعد أن تتوافر له أغلبية ثلثى الأصوات، عند عرضه ثانية على الكونجرس . وتصادف أن أحد أعضاء اللجنة ، من الذين كانوا قد رفضوا التصريح بالفئات التى طلبتها الشركات انتهت فى هذه الاثناء مدته . فتمكنت الشركات من أن تقنع أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ بأن يرفض التصديق على تعيين من يخلف هذا العضو . وانتهى الاشكال بأن عين فى اللجنة عضو آخر مناصر للشركات ، وقد صدق الشيوخ على تعيينه. وبمجرد التحاقه باللجنة ، انقلبت أغلبيتها ، فأجابت اللجنة الشركات الى مطالبها ، وعاد الهدوء الى الميدان . والعبرة التى تعتبر من ذلك أن كل لجنة ، بل كل محكمة ، لا مندوحة لها من أن تنزل ، فى ختام المطاف ، على رغبات الهيئات المنتخبة ،

اما حالا واما عندما يحل تجديد أعضائها فيستبدل الموافقون بالمناوئين .

واذا انتقلنا من المستوى الادارى — وهو مستوى أصحاب التوجيه السياسى — وهم ذوو المناصب السياسية الكبرى — الى مستوى الموظفين غير السياسيين الذين يصرفون الأعمال الدارجة — وأصغرهم الحجاب والبوابون، وأكبرهم الخبراء والمراقبون — ألفينا ان القانون يبيح لهم أن يدلوا فى الانتخابات بأصواتهم فى ولاية ميلادهم ، دون أن يسمح لهم بأن يساهموا فى السياسة العامة ، بدافع من ميولهم السياسية الشخصية .

ومع ذلك فالسياسة لها أثرها أحيانا فى محيط الوظائف العامة .

فلو تركت هيئة الموظفين لحالها — دون تدخل من الكونجرس — لخضعت الوظائف لتجاذب قوتين ، تعمل احداهما على زيادة الانتاج ، وتعمل ثانيتهما على خفضه . أما العامل على رفع مستوى الانتاج ، فهو وجود فريق من الخبراء والمشرفين ، من المتخصصين فى شئون الاستخدام ، من الذين يجيدون توجيه تأدية الخدمات العامة . وعلى رأسهم كبار الموظفين ، الذين يقدرون ويعضدون هؤلاء الخبراء . وقد أصدر الرئيس « ترومان » فى سنة ١٩٤٧ أمرا تنفيذيا يرمى الى توطيد الادارة الحسنة ، وتبادل المعلومات الفنية

الخاصة بالاستفادة القصوى من الموظفين ، وتحقيق الانسجام والتنسيق بين شتى الجهود التى تبذل فى هذا السبيل . وقد أجاز هذا الأمر تفويض السلطة للمصالح ، مع اشتراط مستوى عال للادارة ، يؤدى الى الاستزادة من الانتاج ، ويعهد فى التفتيش على كل ذلك الى خبراء ، أسوة بأحدث الوسائل القائمة فعلا فى شركات التأمين الأهلية وفى البنوك . وهناك جهات عدة ، فى الادارة الفديرالية ، تمتاز بانتاجها الوفير ، حتى أن بعض الشركات الخاصة تعمل جهدها مرارا حتى تنسج على منوالها .

أما عوامل خفض الانتاج الحكومى — ولها ما يقابلها فى الشركات الخاصة — فهى وجـود فريق من كبار الموظفين لا دراية لهم بالطرق العصرية لتوجيه الأيادى العاملة . وبعض هؤلاء الموظفين قد عينوا لأسباب سياسية ، أو لتفوقهم فى المجال العسكرى أو فى السياسة الخارجية ، دون أن تكون لهم دراية فى محيط الادارة . ويتعـذر على رئيس الدولة أن يراعى فقط ، عند اختيار وزرائه ، قدرتهم الشخصية على توجيـه المصلحة الكبيرة التى تسند اليهم ، بحيث يكفل الانتاج الأوفر بأقل التكاليف .

واذا أولت الهيئة النيابية اهتمـامها لخفض مصروفات الانتاج الحكومى ، فتدخلهـا يضر عادة بانتـاج الموظفين العموميين . هذا لما ثبت من أن مجـاملة الموظفين ومراعاة

مصالحهم هى أجدى الوسائل التى اهتدت اليها أوفر الشركات انتاجا . فتلك الشركات ترخص لمستخدميها فى أن ينقطعوا عن أعمالهم فترة قصيرة ، بعد الظهر ، حتى يتاح لهم أن يتناولوا قدحا من القهوة ، فيعودوا بعد ذلك الى عملهم وهم أوفر نشاطا . والادارة المطبوعة على المجاملة والمراعاة ، تحصل على أوفر انتاج ، بأقل التكاليف . الا أن بعض وسائلها قد يفتح الباب للتجريح السياسى المغرض .

ويتيسر لرجل السياسة أن يتصيد بعض الأصوات فى الانتخابات اذا هو رمى الموظفين بالتهاون والفساد . على انه اتضح من احصاءات دقيقة أن خطبة واحدة ألقيت فى الكونجرس للطعن فى موظفى احدى المصالح، احبطت هممهم، فتسببت فى خفض انتاج هذه المصلحة بما قوم بمائة ألف من الدولارات .

على انه قد يترتب على تحقيق نزيه دقيق تجريه الهيئة النيابية ، اقتصاد بعض الأموال العامة ، من جراء القضاء على ما قد يكتشف من اسراف وتبذير فى بعض مصالح يرأسها موظف غير جدير بمنصبه .

ولا خير فى التدخل السياسى فى ميدان الوظائف العامة ، ما لم تكن وسيلته الاستعانة بكبار رجال الأعمال الخاصة الذين اكتسبوا خبرة عالية فى توجيه الادارة العاملة الى الاستزادة من الانتاج ، بالوسائل العصرية . فاذا تطوع عدد

كاف من هؤلاء للاهتمام بهذه المسألة — واستمع اليهم الكونجرس — فقد يوضع حد للتدخل السياسى المضر فى محيط الوظائف العامة . وقد يعضد هذا المسعى فريق من كبار موظفى الدولة من الذين درجوا على أن يتبادلوا المعلومات العصرية الفنية مع رجال الأعمال .

ولقد كان اطراد نمو الادارة الفديرالية فى مقدمة ما يشغل البال ، ليس لتضخم النفقات العامة فقط ، وانما لانتشار روح « التعقيد الحكومى » كذلك . وقد أصبح المقصود فى المصطلحات الأميريكية من عبارة « التعقيد الحكومى » انشاء مصالح حكومية ضخمة ، تستخدم الألوف من الموظفين ، ثم يسهى عن وجودها ، فتصبح بعيدة عن نظر الكونجرس ، بل وعن نظر الرئيس ذاته . ويعتقد البعض — وقد يكونون على صواب — ان جزءا من هذه المصالح الحكومية قد انشىء لمواجهة بعض الطوارىء ، فزالت الطوارىء وبقيت المصالح، تحيا حياة مستقلة ، لا لسبب الا أنه سها ذوو الشأن عن أن يأمروها بأن تصفى أعمالها ، بعد أن أصبحت غير ذات موضوع .

ويعتقد آخرون ، وهم على صواب كذلك ، أن هناك مصالح حكومية عدة ، انشئت كل فى حينها ، ثم أخذت تمط فى اختصاصها ، حتى تداخلت أعمالها ، وازدوج نشاطها . بل انه قد يتضح أحيانا أن بعض المصالح أصبحت ، فى صورتها الحاضرة ، لاتمت أعمالها بصلة الى الوزارة التى تتبعها ، مما

يتعذر معه التنسيق بين الجهود والربط بين أوجه النشاط المتشابهة .

ولقد بذل الرؤساء جميعهم ما استطاعوا من جهود لاعادة تنظيم فروع الهيئة التنفيذية على أسس منطقية منتجة . من ذلك أن الرئيس « هوفر » جمع شتى الادارات التى كانت تسهر على مصالح المحاربين القدماء ، فى ادارة واحدة هى الادارة المركزية للمحاربين القدماء . فاستصدر لذلك فى سنة ١٩٣٢ قانونا تنظيميا ، خول له أن ينقل مختلف المكاتب لتوحيدها فى صعيد واحد ، تحت اشراف الكونجرس — وهذا بأن تودع مكتب الكونجرس التشريعات اللازمة لذلك ، فاذا لم يعلن استبعادها ، فى مدى ستين يوما من ايداعها ، أصبحت نافذة .

على انه حدث ، فى سنة ١٩٣٢ ، أن انتقلت الأغلبية فى مجلس النواب الى الحزب الديموقراطى ، فأعلن الكونجرس استبعاد مشروعات المستر « هوفر » ، بغية أن يتولى الرئيس الديموقراطى الجديد اجراء التنظيم المرغوب فيه .

وفى سنة ١٩٣٦ عين الرئيس « روزفلت » لجنة لدراسة مسألة التنسيق الحكومى . فتقدمت اللجنة فى سنة ١٩٣٧ باقتراحات بعيدة المدى ، قابلها خصوم الرئيس بمعارضة حازمة عنيدة . وانتهى الأمر الى صدور قانون فى سنة ١٩٣٩ اختصر من مدى التنسيق المقترح ، وان كان قد مكن الرئيس

مع ذلك من ادخال بعض التعديلات . فنقلت ادارة الميزانية الى المكتب التنفيذى لرئيس الدولة . وكذلك أجرى الرئيس، فى أثناء الحرب ، جمع شمل مصالح بناء المساكن والمصالح البحرية فى « المنظمة القومية لتشييد المساكن » وفى «مصلحة الشئون البحرية لمدة الحرب » . كما أن الرئيس استند الى ما كان له من سلطات استثنائية ، بمقتضى قانون الطوارىء ، لاقرار بعض التعديلات الأخرى .

واستصدر الرئيس « ترومان » فى سنة ١٩٤٧ قانونا تنظيميا جديدا ، ألفت بمقتضاه لجنة اشترك فيها أعضاء من حزبى الحكومة والمعارضة ، برياسة الرئيس السابق «هوفر». وأجرت لجنة هوفر هذه دراسة مستفيضة للأوضاع المصلحية، وتقدمت باقتراحات قدر هوفر أن الأخذ بها يحقق وفرا فى ميزانية الحكومة ، يقدر بثلاثة آلاف مليون دولار فى السنة . ولقد وقع تقرير هوفر هذا وقعا حسنا لدى الجمهور . وقدم الرئيس ترومان على أساسه للكونجرس عشرين مشروعا ، أجاز الكونجرس تنفيذ ثلاثة أرباعها . وفى سنة ١٩٥٣ قرر الكونجرس أن يستمر ، فى عهد الرئيس ايزنهاور ، العمل بالقانون التنظيمى .

وان الفوائد التى تجنى من اعادة تنسيق المصالح والادارات الحكومية ، قلما تثير حماس الجمهور ، مع كونها تتدارك بعض العيوب التى كانت ظاهرة للعيان فى الادارة الأميركية.

على أن هناك هيئات حكومية ، مثل « هيئة المهندسين » لها من النفوذ فى أوساط الكونجرس ما يعجز أى رئيس عن أن يتناول نظمها بالتعديل بغير موافقة أعضائها ذاتهم .

ولما كانت مهمة الكونجرس هى تحقيق الوفر — حتى لايشترى باسم الشعب من الخدمات ما لايرغب فى شرائه — يستطيع الرئيس أن يفوت على الكونجرس فرصة التباهى بخفض المصروفات ، وهذا بأن يقدم له ميزانية مضمرة ، لاتحتوى أو تكاد لاتحتوى على أى شىء يزيد عما يتشبث به الجمهور . هذا لأن المفروض على الرئيس أن يحصل على أكبر قدر من الخدمات بأقل ما يمكن من نفقات . ويستطيع الكونجرس ، الى حد ما ، أن يعرقل تصرف الرئيس ، اما بالمبالغة فى التضييق عليه فى الاعتمادات، واما بتقييد الاعتمادات بتحفظات تؤدى الى التبذير ، لارضاء بعض المصالح الخاصة. ومع ذلك كله ، يصح أن يقال ، على وجه العموم ، ان الرئيس « هوفر » وخلفاءه خطوا خطوات لا بأس بها فى السير الحثيث نحو التنظيم الحكومى المحكم والادارة العصرية القويمة .

الكونجرس .... وما هو ؟

من أهم الفوارق بين « الكونجرس » فى الولايات المتحدة وبين البرلمانات ، أن لا محل فيه للسلطة التنفيذية . ففى الولايات المتحدة ، لا يجوز للرئيس ، ولا لوزرائه ، أن يكونوا أعضاء فى الهيئة النيابية — بينما رئيس الوزراء والوزراء ، فى بريطانيا مثلا ، أعضاء فى البرلمان . وليس للكونجرس أن يوجه للرئيس سؤالا مع الزامه بالاجابة عنه — فيما عدا حالة محاكمته دستوريا . واذا رفض الكونجرس أن يقر قانونا اقترحته الحكومة ، فلا تقع أزمة من جراء هذا الرفض . ولا يفرض على الرئيس فى هذه الحالة أن يستقيل ، كما أنه ليس له حل مجلس النواب ، تمهيدا لاجراء انتخابات نيابية جديدة .

ففى نظام الحكم القائم فى الولايات المتحدة الأميريكية يكون الشعب ممثلا من جهة بالكونجرس — وممثلا فى الوقت نفسه ، من جهة أخرى موازية ، بالرئيس . وكل من الكونجرس ومن الرئيس يملك ويستطيع أن يلجأ مباشرة الى الشعب ، لعله ينصره على غريمه ، وهذا ما يفعله أحيانا كل منهما . ويترتب على ذلك أن النضال بين الكونجرس

وبين السلطة التنفيذية يتراوح بين الحرب الصريحة ، والهدنة المسلحة ، حتى فى الأوقات التى تتوافر فيها لحزب الرئيس الأغلبية فى الكونجرس . وهناك وضع آخر لا يمكن أن يستقيم مع النظام البرلمانى وان كانت النظم الأميريكية تتسع له : وهو انتخاب رئيس ينتمى الى حزب معين ، يواجهه كونجرس تتألف أغلبيته من الحزب المعارض له ، وبذلك تصبح الهيئة التنفيذية مخاصمة ومناوئة للهيئة التشريعية .

فالكونجرس فى الولايات المتحدة أقل مسئولية من برلمان ، لأن الشيوخ والنواب الذين ينتمون فى أميريكا الى الحزب الذى ينتمى اليه الرئيس ، لايجدون حرجا فى أن يصوتوا ضد المشروعات التى يقترحها هذا الرئيس ، اذ لايترتب على ذلك اضطرار الرئيس للاستقالة . وانعدام المسئولية ، على هذه الصورة ، يشجع بعض أعضاء الكونجرس على أن يتملقوا الجماهير ، ليفوزوا باشادة الصحف بهم . والحزب الذى يتولى الحكم لايشعر بأن توحيد صفوف أنصاره مسألة حياة أو موت .

وقد دعا « وودرو ولسون » ، عندما كان أستاذا فى الجامعات ، الى تعديل الدستور الأميريكى ، بحيث يصبح للكونجرس من الحقوق والمسئوليات ما للبرلمانات . وكانت حجته فى ذلك أن الكونجرس ، ان أصبح مضطرا لأن يختار بين اقرار التشريع الذى يقترحه الرئيس ، وبين أن يواجه أزمة

ويصبح فى مأزق، لنظر الى الأعمال نظرة أوفر جدية ، ولتمكن الشعب — وهو المرجع والحكم — من أن يتتبع النضال وهو أكثر ادراكا لمقوماته . ولما آل منصب الرياسة الى « وودرو ولسون » ، فكر فى أن يستحدث أزمة مصطنعة ، ان وقف الكونجرس فى سبيله . وهذا بأن يستقيل هو ونائبه ووزراؤه وبذلك تخلو جميع المناصب التى جعل الدستور من شاغليها خلفاء ، على التوالى ، للرئيس . فيضطر الكونجرس فى هذه الحالة أن يتولى اختيار هيئة تنفيذية جديدة . الا أن «وودرو ولسون » قامت فى عهده الحرب العالمية الأولى ، فأصبح الوقت غير مناسب لزعزعة الأوضاع العامة المألوفة . وليس اليوم ، فى الولايات المتحدة ، دعوة شعبية الى تحويل الكونجرس الى برلمان .

ومما يترتب على مبدأ الفصل بين السلطات فى الولايات المتحدة ، أن مجلس الشيوخ يتساوى فى المكانة مع مجلس النواب ، بينما الاتجاه ، فى البلاد الأخرى ، الى تركيز السلطات كلها لدى المجلس الأدنى ، اذ أنه يختص وينفرد بالرقابة على السلطة التنفيذية . وبذلك يصبح المجلس الأعلى جمعية من الساسة الذين تقدمت بهم السن ، فلا حول لهم الا التلاهى بالجدل والمناقشة . من ذلك ، أن مجلس اللوردات فى بريطانيا أصبح لا يملك حق المعارضة فى صدور القوانين، وغاية وسعه أن يؤخر اصدار التشريع ، برفضه الموافقة عليه،

الا أن الكلمة الأخيرة فى الأمر تبقى لمجلس العموم . بينما مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة لايقل سلطانا عن مجلس النواب ، بل انه يرجحه فى بعض الشئون .

ولقد رسخت أسس نظام المجلسين التشريعيين فى الولايات المتحدة . ويذكر أن الحكومات ، فى عهد الاستعمار ، كانت تقيم مجلسين . ولا يزال يوجد مجلسان كذلك لدى كل ولاية أميريكية فى الوقت الحاضر ، فيما عدا ولاية « نبراسكا » . الا أن أهم الأسباب التى من أجلها لايدور بخلد أحد فى الولايات المتحدة أن يدعو الى الاكتفاء بكونجرس يتألف من مجلس واحد ، هو أن الولايات المتحدة لاتزال دولة فدير الية، تتألف من ولايات ، منها الكبيرة ومنها الصغيرة . ولم يهتد أحد ، حتى الآن ، الى وسيلة تمكن من جمع شمل الولايات كبيرها وصغيرها فى صعيد واحد ، بما يرضى الشعب الأميريكى فى مجموعه سوى وسيلة ايجاد مجلسين يتألفان على المنوال الراهن .

ولا يخشى أن يتأخر مرور التشريع فى كل من المجلسين على التوالى ، فى حالة الطوارىء ، اذا ما اتحد الشعب تحت لواء الرئيس . على انه يلاحظ ، فى المسائل الدارجة وفى الأوقات العادية ، أن التشريع فى أميريكا يسير ببطء، لازدواج المناقشات ، ولترجيح كفة المعارضين على كفة المؤيدين . على أن الشعب الأميريكى — وهو لايحسن الظن ، من حيث

المبدأ ، بتمادى أية حكومة فى ضروب النشاط — يرى أن التباطؤ فى اقرار التشريعات الجديدة أمر مستحب فى حد ذاته . ومن الأقوال المأثورة أن اتفاق رأيين خير من تغلب رأى واحد .

ويختلف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب فى تأليفه وفى ميوله ، على الرغم مما أدخل على الدستور من تعديل ترتب عليه أن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ أصبح يجرى بوساطة عامة الناخبين ، بعد أن كانت تتولاه الهيئات التشريعية فى الولايات . وأعضاء مجلس الشيوخ ، فى العادة ، يكبرون أعضاء مجلس النواب ببضع سنوات . وكثيرا ما يسعى أعضاء مجلس النواب لعضوية مجلس الشيوخ ، بينما يندر أن يسعى أحد أعضاء مجلس الشيوخ السابقين لعضوية مجلس النواب. وأعضاء مجلس الشيوخ أوفر هيبة وأرفع مكانة من أعضاء مجلس النواب ، لأن عددهم الاجمالى لايزيد عن ٩٦ شيخا ، بينما هناك ٤٣٥ عضوا فى مجلس النواب . وعضوية مجلس الشيوخ لها وزنها الكبير فى مجال الدعاية ، وقد تستغل فى الصالح كما فى الطالح من الأمور .

وقد ترتب على اختصاص مجلس الشيوخ بابرام المعاهدات، وبالتصديق على التعيينات التى يجريها الرئيس فى الوظائف الكبرى فى الدولة ، أن أصبح كثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ يولون بالغ اهتمامهم للسياسة الخارجية ، وللأوضاع الادارية ، فاكتسب بعضهم فى هذه الشئون خبرة ممتازة .

وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب نصفهم أو أكثر من المحامين . ويستطيع المحامي — اذا ما فاز مرة بالعضوية النيابية ثم هزم فى الانتخابات التالية — أن يعود الى مزاولة مهنته ، فاذا بدخله يزيد عن ذى قبل . فضلا عن انه ليس ما يمنع عضو الكونجرس من أن يجمع بين عمله النيابى وبين اشتراكه فى مكتب محاماة ، فيقصد اليه العملاء الذين تتأثر مصالحهم بالتشريع ، ويؤدون له ، فى مقابل خدماته ، اتعابا ثابتة جزافية . وهى تصرفات تعتبر غير مستساغة بالنسبة للموظفين المدنيين ، أو لذوى المناصب فى السلطة التنفيذية .

ومن الأقوال المأثورة لدى طلبة المدارس : « ان بلادنا لا يحكمها رجال ، بل يحكمها محامون » . وهذا القول لا يخلو من الفكاهة . على أن المجلسين النيابيين كثيرا ما يكونان رأيهما فى بعض المسائل الكبرى — فى ميدان الاقتصاد السياسى مثلا ، أو التعاون الدولى — بعقلية المحامين ، وليس بعقلية المهندسين أو رجال الأعمال أو الصحفيين مثلا .

والكونجرس والرئيس هما العاملان الكبيران اللذان تتخذ منهما الأحزاب السياسية أداة لحكم البلاد . وفيهما يتمثل التنافس على السلطة . ولما كان الرئيس شخصا يتصرف بمفرده فيتجسم فيه مركز حزبى محدد — يتأثر تأثرا بالغا برغبته فى تجديد انتخابه ، أو بزهده فى هذا التجديد ، أو

بالصورة التى يرى تسجيلها لنفســه فى كتب التاريخ . أما ممثلو حزب الرئيس فى الكونجرس ، فيوجد بينهم على الدوام أفراد يعارضون سياسة الرئيس ، فى شكل أو آخر . كما أن منهم أعضاء يرون أن اعادة انتخابهم سوف يتوقف على تحقيق مصالح محلية بحتة ، قد تتعارض مع اتجاه الحزب على وجه العموم . ومن نتائج ذلك أن الحزب الذى يتولى الحكم ، كثيرا ما ينقسم أعضاؤه شيعا ، عنــد كل تصــويت فى الكونجرس . والحزب المعارض ، على نفس المنوال .

أما عن مسئولية الكونجرس ، فهى لاتتجسم فى مجموعها الا مرة كل سنتين ، وهذا مع بقائها معممة مشاعة . وان كثيرا من الآراء التى تبدى فى الكونجرس لا أثر لها فى الانتخابات العامة التالية فى مجموعها ، ومع ذلك فقد تكون عامل الترجيح أو الخذلان فى الدائرة المحلية التى ينتمى اليها عضو بعينه : والى هذا الاعتبار يرجع تفكك الصفوف الحزبية فى الولايات المتحدة . وهناك أعضاء لديهم دوائر انتخابية « مضمونة » . فهم واثقون من تجديد انتخابهم فيها ، طالما هم لا يغضبون أهل المنطقة مباشرة . ولا ينتظر منهم أن يقدموا على ذلك. ولاسيما أنهم يشعرون بأن مصيرهم غير مرتبط ، فى واقع الأمر ، بمصير حزبهم . وغاية ما هناك أنه ، اذا فقد حزبهم الأغلبية ، فسوف تضيع عليهم رياسة احدى اللجان . لذلك كله ، فان مسئولية الكونجرس أمام الشعب لاتزيد عن أن تكون ستارا شفافا

أو غشاوة خفيفة ، فى الولايات التى انما تصدر ، فى انتخابها ممثليها فى الكونجرس ، عن دوافع محلية بحتة ، لاتتبدل من انتخاب لآخر . والشعب ذو السيادة انما يتاح له أن يصدر حكمه ، للكونجرس أو عليه ، عندما يحتدم النضال بين غريمين متكافئين ، وعندما تكون سوابق المرشح مرتبطة ارتباطا وثيقا باتجاهات يرى الشعب انها ذات خطورة .

وفى الولايات التى تكون نتيجة الانتخاب فيها موضع شك ، يرجع الفضل ، فى ترجيح احدى الكفتين على الأخرى ، الى كتلة الناخبين المستقلين ، غير المرتبطين بالولاء الثابت لحزب معين . أما فى الولايات التى ترجح فيها مقدما كفة أحد الحزبين ، فلا يملك المستقلون فيها الا أن ينضموا ، اذا شاؤوا ، الى أنصار هذا الحزب أو ذاك ، مما قد يجعل لهم صوتا مسموعا فى ترشيحات الحزب الذى ينضمون اليه فى أعماله ، دون ان يلتحقوا بعضويته .

ومع ذلك فقد لاحظ المؤلف « لويل ميلليت » فى مؤلفه عن «مبادىء السياسة» أن المستقلين كثيرا ما يبددون نفوذهم ، بانشطار آرائهم . والمستقلون يعتبرون أنفسهم مرارا « أحرارا » ، لهم أن يصوتوا فى كل انتخاب لأفضل شخص بين المرشحين . وقد يعطون أصواتهم فى الانتخابات لمرشح أحد الأحزاب الثانوية ، رغبة منهم فى « الاعتراض » على سياسة حزب الأغلبية ، بينما هذه الأصوات بعينها ، لو تجمعت لأحد الحزبين الكبيرين ، لرجحت كفته .

ويستغل السياسيون المحترفون أحيانا هــذه الميول ، للتلاعب بأصوات الناخبين المستقلين التى يخشون أن تذهب لخصومهم . فيعمدون الى أن يرشح فى الانتخاب مرشـح ثانوى — ذو شخصية جذابة ، الا أنه لا أمل له فى الفوز اطلاقا — حتى يجتذب اليه أصوات الناخبين المسـتقلين ، المطبوعين على منح صوتهم « لأفضل شخص بين المرشحين »، وبذلك تضيع هذه الأصوات هباء منثورا ، ولا يستفيد منها الحزب المنافس .

ومن رأى المؤلف « مليت » أن خير الوسائل التى يتمكن بها المستقلون من أن يجعلوا لأصواتهم وزنها الكامل فى الانتخاب ، هى الاتفاق فيما بينهم ، أولا ، على الرأى الذى ينتهى اليه فى شأن العضو السابق الذى يسعى لتجـديد انتخابه . فاذا كان المستقلون راضين عنه ، يدلون بأصواتهم فى مصلحته ، فيكفلون بذلك اعادة انتخابه ، فتزداد أقدميته ونفوذه فى المجلس النيابى.أما ان كانوا لا يرضون‌عنه،أصبح من الواجب عليهم أن يكتلوا أصواتهم فى مصلحة المنافس الأقدر على التغلب على العضو السابق — سواء أكان هذا المنافس « أفضل شخص » بين المرشحين أم لا — لأن هذا المنافس ، اذا فاز فى الانتخابات على العضو السابق ، سيدخل الهيئة النيابية كعضو مسـتجد ، لا أقدمية له . فهـو أخف الضررين .

وقد يؤخذ على ما استعرضنا من أوضاع أنها لاتؤدى الى أن تتجسم السيادة الشعبية فى الهيئة النيـابية . ومع ذلك فهى لاتجافى المبدأ الديموقراطى الأساسى ، المسجل فى اعلان الاستقلال ، القاضى بأن الحكومة انما تستمد الشرعية لسلطاتها من رضا المحكومين . وأما فى الولايات والدوائر الانتخابية التى ينفرد أحد الحزبين بالفوز فيها ، فيكون الرعايا هناك قد أعطوا حزبهم تفويضا على بياض ، وهم ، بمحض ارادتهم ، لايرغبون بعد فى الرجوع فيه . على انهم يحتفظون بحقهم الضمنى فى أن يسحبوا هذا التفويض ، فى أى وقت يختارون . وفضلا عن ذلك فان من كبرى مقومات الحكم الديموقراطى أن الذين يهملون الاشتراك فى الانتخاب ، أو الذين يصوتون للمرشح المهزوم ، يجب عليهم أن يرضوا ، صاغرين ، بأن يحكمهم رجال الحزب الفائز . وتلك نتيجة تحققها ، على أكمل وجه ، الانتخابات النيابية ، ولو اعترتها بعض النقائص .

واذا فاز الرئيس برضا الشعب — الذى يحكم له أو عليه ، على أساس أعماله — يكفل النجاح لحزبه مجددا ، ويدخل ثانية الى البيت الأبيض — وهو فوز يدعم مركز أعضاء الهيئة النيابية المنتمين للحزب ذاته . فترجح كفة مرشحى هذا الحزب فى الانتخابات التى تجرى فى الدوائر التى تتأرجح فيها الأصوات بين الحزبين . فيسير أعضاء هذا الحزب الى

الفوز وهم « فى ركاب الرئيس » ، مما يوثق عرى الولاء بين أعضاء مجلسى النواب والشيوخ وبين زعيم الحزب الذى ينتمون اليه . ولو أتوا من التصرفات ما يلحق بالرئيس ضررا كبيرا ، فسوف يصابون برشاش هذا الضرر . وقد استقرت السوابق على أن الحزب القابض على « البيت الأبيض » يفقد فى أغلب الأحيان عددا من أنصاره فى الكونجرس فى الانتخاب الذى يجرى فى منتصف مدة الرياسة ، وهى انتخابات لا يدخلها الرئيس .

ويختار زعيم حزب الأغلبية فى الكونجرس عادة من بين المؤيدين للرئيس . وهذا لا يمنع بعض رؤساء لجان الهيئة النيابية — من ذوى النفوذ الواسع فى نطاق اختصاصهم — من أن يعارضوا « البيت الأبيض » على طول الخط . من ذلك ما وقع فى سنة ١٩٥٣ ، فى مطلع عهد الرئيس ايزنهاور — وكانت سياسته ترمى الى موازنة الميزانية تمهيدا للشروع فى خفض الضرائب — اذ عارضه فى هذه السياسة رئيس لجنة الايرادات والمصروفات فى الكونجرس معارضة عنيفة ، على الرغم من انتمائهما الى حزب واحد .

ولا يخفى أن مثل هذا التراخى فى التنظيم الحزبى الأميريكى يعرض الحزب للانشطار فى الانتخابات التالية . ولتلافى ذلك قدمت اقتراحات عدة ، تزيد الأحزاب تماسكا واحكاما . وقد جرت بذلك شتى المحاولات فى الاجتماعات الحزبية الداخلية ،

والمؤتمرات السياسية ، فى كل من المجلسين ، ليفرض على الأعضاء ، على سبيل الالزام ، أن يتقيدوا بالقرارات التى يصدرها حزبهم . ومع ذلك ، فهناك أعضاء يتعاهدون ، فى دوائرهم الانتخابية ، بدافع من الاعتبارات المحلية البحتة ، على مواقف تجافى السياسة التى ينتهى حزبهم الى اقرارها . وكانت الحلقة المفككة فى جميع المحاولات التى بذلت لاحكام التنظيم الحزبى انعدام الجزاء الذى يفرض على المخالفين . فزعماء الحزب ، فى النطاق القومى ، لايستطيعون أن يفصلوا عن الحزب العضو المخالف فى الولاية التى ينتمى اليها . ولذلك فاذا رأى أحد الأعضاء أن يسمى نفسه «ديموقراطيا» ثم أخذ يصوت باطراد مع « الجمهوريين » ، فلا سبيل الى ردعه عن ذلك ، طالما أن الناخبين فى ولايته يصرون على اعادة انتخابه بالذات . وغاية ما يستطيعه الحزب ، فى مثل هذه الحالة ، اقصاء هذا العضو المعاند عن اللجان ، وتلك هى الوسيلة التى لجأ اليها الحزب الجمهورى مع المستر «مورس» عضو مجلس الشيوخ الأميريكى ، فى سنة ١٩٥٣ .

وبناء على ذلك ، فان تفكك التكتل الحزبى فى الولايات المتحدة يعتبر من النتائج المنطقية للنظام الأميريكى ذى الحزبين الممثلين فى « كونجرس » لايتمتع بالسلطات والمسئوليات التى تخول للمجالس التشريعية فى النظام البرلمانى المألوف .

والحزب المعارض للرئيس هو فى الأغلب — وليس على الدوام — حزب الأقلية فى كل من مجلسى الكونجرس . وليست القاعدة المطردة فى المعارضة ، أنه مفروض عليها أن تعارض. وانما تنحصر واجبات المعارضة ، فى النظام الأميريكى، فى التأكد من أن المسائل التى تحتمل بطبيعتها الجدل ، لاتقر الا بعد مناقشة شاملة كاملة . وأن التصرفات الادارية التى تثير بعض الريب ، يجرى فى شأنها تحقيق شامل كامل كذلك . وعلى أية حال ، فالمعارضة يزيدها تعقيدا تضارب الآراء بين أعضاء حزب الأقلية ، من جهة ، واستمرار الجدل بين رئيس الدولة وأعضاء حزبه ، من جهة أخرى . فكل من الحزبين يعلم أن فريقا من أعضائه سوف يصوتون ضد حزبهم ، فى كثير من المناسبات . حتى انه يتاح أحيانا لأعضاء حزب الأقلية أن يتساءلوا — عندما يحين التصويت فى أمر يختلف فيه رأى الرئيس عن رأى حزبه — قائلين : « هل نعارض اليوم الرئيس ، أو نعارض حزب الرئيس ؟ » .

وقد اتخذ الجمهوريون ، فيما بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٥٢، خطة عامة ، أن يعارضوا الرئيس . وكان مركز الرئيس يتحرج فى الكونجرس ، على الأخص ، عندما كان عدد من الأعضاء الجمهوريين يضمون أصواتهم الى الديموقراطيين الجنوبيين، وهؤلاء كانت خططهم الثابتة أن يعارضوا الرئيس، مع انتمائهم الى حزبه . ولم تؤثر هذه الخطة فى نتائج الانتخابات العامة ،

لأن الشعب كان أكثر تعلقا بشخص الرئيس ، منه برجال الحزب الديموقراطى فى الكونجرس . الا أن الحزب فلتت الأغلبية من قبضته ، عندما اقتنع الشعب بصحة الانتقادات والتجريح الموجهين الى الادارة الديموقراطية . فنقل الشعب، ساعتئذ ، مقاليد الأمور من الأيدى الديموقراطية الى الأيدى الجمهورية .

وعندما يواجه الرئيس هيئة نيابية تنتمى أغلبيتها الى الحزب المعارض له ، تشتد المناوأة بين الكونجرس والبيت الأبيض ، وهى مع ذلك مناوأة تقف عند حدود معقولة . فالسياسيون ، باستثناء أفراد قلائل من « أشباه المجانين » لا يسترسلون فى محاربتهم للرئيس الى درجة قد تزعزع سلامة الدولة . فمن الوجهة القانونية البحتة،يملك الكونجرس المعارض أن يحرم الرئيس من شتى الاعتمادات ، كما يستطيع مجلس الشيوخ أن يرفض التصديق على تعيين الوزراء الذين يختارهم الرئيس لمعاونته . الا أن الأعضاء العقلاء فى الكونجرس يرون أن السياسة سليمة العواقب ، ليست التطرف فى العرقلة . ولذلك قلما تشتد وطأة النضال .

ونضرب مثلا لذلك ما جرى فى الكونجرس الثمانين : فقد حصل الرئيس ترومان على الموافقة على « مشروع مارشال » بفضل التأييد الصادق الذى بذله له المستر فاندنبرج ، وهو من زعماء الجمهوريين فى مجلس الشيوخ . ولقد اقنع هذا

الشيخ أعضاء حزبه فى المجلس بأنه ليس من مصلحتهم أن يعارضوا الرئيس فيما يقترحه . لأنه ، اذا لم يوافق الكونجرس على « مشروع مارشال » ، ثم ترتب على ذلك فوز الشيوعيين فى الانتخابات الايطالية التى كان يعتزم اجراؤها فى سنة ١٩٤٨، فان شعب الولايات المتحدة سوف يحمل أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين للمشروع ، المسئولية المباشرة عن الكارثة الايطالية المتوقعة .

أما فى المسائل الداخلية ، فقد قامت الحرب الباردة بين الجمهوريين ، وكانوا أصحاب الأغلبية فى الكونجرس الثمانين، وبين الرئيس ، وكان ينتمى اذ ذاك الى الحزب الديموقراطى. وكانت فى الواقع حربا لاتخلو من خطورة . وقد رأى الرئيس أن يتقدم الى الكونجرس باقتراحات تعتبر صدى لمطالب الرأى العام ، ولو أنها لم تكن ، فى الحقيقة ، قابلة لأن يقرها الكونجرس ، ولو كان ذا أغلبية ديموقراطية. فرفضتها جميعها الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس ، وقد أيد هذا الرفض عدد كبير من الأعضاء الديموقراطيين . ومع ذلك ، فقد اتخذ الرئيس ترومان من هذا الرفض سلاحا أشهره فى المعركة الانتخابية التالية ، ففاز به فى الانتخاب ، لأن الشعب لم ير أن يحمله شخصيا وزر رفض معظم مشروعاته. فكان هذا الرفض، فى حد ذاته ، غاية ما استطاعه الأعضاء الجمهوريون .

وعلى العكس من ذلك ، ووجه الرئيس هوفر فى سنة ١٩٣٢ بكونجرس معارض له . واستطاعت أغلبيته الديموقراطية أن

تعرقل جميع المساعى التى بذلها الرئيس لتفــريج الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وتركته يتحمل وحده تبعة الاخفاق . وبناء على هذه السوابق المتكررة أصبح يفترض أن الرئيس الذى يفقد حزبه الأغلبية فى الكونجرس ، فى الانتحابات التى تجرى فى منتصف مدة رياسته ، سوف يخذل حتما ، عندما يتقدم لاعادة انتخابه ، بعد مضى سنتين .

وقد يبدو مستغربا لمن يتتبع النضال المستمر بين أعضاء الحزبين فى الكونجرس — وهو يتفاعل كذلك مع النضال بين الرئيس وكتلة الكونجرس — أن تستطيع الحكومة مع ذلك أن تعمل وتنتج . الا أن الواقع اننا انما استعرضنا فيما سبق شتى ضروب النضال ، للتدليل على ما للجانب السياسى لهذا النضال من بالغ الأهمية . ومع ذلك ، فهناك عوامل كثيرة تؤدى الى الوفاق والوئام ، وتمهد السبيل للعمل الايجابى . من ذلك ان كلا الحزبين يضم أعضاء محافظين وأحرارا ، فيتاح للرئيس أن يلقى ، على الدوام ، بعض التأييد من فريق من المعارضين لحزبه . وقد يكون ذلك مما يجافى المنطق الصحيح، الا أنه يحول دون أن تستعر نار الحرب السافرة بين الغرماء. وعلى الأخص ، فان أغلبية الأعضاء الذين يرتقون الى مراكز الزعامة فى الكونجرس ، هم من السياسيين الذين تغلب عليهم الروح العملية ، وهم انما صعدوا الى كراسى الحكم بفضل ما توافر لديهم من ملكة المساومة والانسجام والتوفيق .

الكونجرس .... فى تأديته أعماله

يتم انتخاب «كونجرس» جديد كل سنتين. فالكونجرس الثانى والثمانون مثلا انتخب فى سنة ١٩٥٠ ، كما انتخب الكونجرس الثالث والثمانون فى سنة ١٩٥٢ . وفى كل عملية، يجدد انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب ، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ .

ويتحتم على الكونجرس أن ينعقد مرة واحدة على الأقل فى السنة . وهو يلتئم فى اليوم الثالث من شهر يناير . ويبدأ نشاطه « بتنظيم أعماله » أى باتنخاب ذوى المناصب من أعضاء حزب الأغلبية ، وتعيين رؤساء اللجان وأعضائها .

ويتولى نائب رئيس الولايات المتحدة رياسة مجلس الشيوخ . وله الصوت المرجح عند التعادل فى التصويت . أما واجباته الأخرى ، فهى مرنة غير محددة . فقد يستعين «البيت الأبيض » بنائب الرئيس للاتصال الشخصى بأعضاء مجلس الشيوخ ، كما انه قد يشترك فى اجتماعات الوزارة ، وبذلك يصبح مهيئا للحلول محل الرئيس . ونائب الرئيس ، ان كان فيما سبق من أعضاء مجلس الشيوخ ، يستطيع أحيانا أن يكون ذا أثر بالغ فى محيط زملائه السابقين .

وينتخب مجلس الشيوخ رئيسا مؤقتا يحل محل نائب الرئيس عند غيابه ، كما ينتخب سكرتيرا ورئيسا للحرس ، يعهد اليهما فى تصريف الأمور الدارجة للمجلس ، كما يعين كاهنا ، وسكرتيرا للأغلبية ، وسكرتيرا للأقلية . ويحتفظ مجلس الشيوخ بتنظيمه السابق ، اثر كل تجديد الهيئة النيابية — فيبقى على ما سبق من أنظمة بما فيها رياسة اللجان ، ما لم تكن الأوضاع السياسية السابقة قد انقلبت ، أى ما لم تكن الأغلبية قد انتقلت من حزب الى آخر .

ويعقد اجتماع داخلى لحزب الأغلبية ، لتعيين ذوى المناصب ورؤساء اللجان وأعضاء اللجان الممثلين لحزب الأغلبية هذا . والقاعدة المطردة انهم ينتخبون جميعا دفعة واحدة ، بواسطة هيئة المجلس كاملة ، عند أول تصويت يشرع فيه . وكذلك يختار حزب الأقلية ممثليه فى كل من اللجان . وللأقدمية دورها الكبير فى ذلك . فتسند رياسة كل لجنة — فى جميع الحالات تقريبا — الى أقدم أعضاء هذه اللجنة من المنتمين الى حزب الأغلبية . والأقدمية تخول كذلك لأى أعضاء مجلس الشيوخ أن يختار اللجان التى يرغب فى أن تسند اليه عضويتها .

والمنصب الأكبر فى مجلس النواب هو منصب الرئيس ، ينتخبه الأعضاء دائما من الحزب صاحب الأغلبية فى المجلس . ورئيس مجلس النواب يخلف ، فى رياسة الدولة ، رئيسها ونائبه ، ان توفيا . ومنصبه أقوى المناصب فى الكونجرس .

ولو ان لقب الرئيس (المتكلم) اقتبس عن الأوضاع الانجليزية ، الا ان الرياسة هنا تختلف فى جوهرها عن الرياسة هناك . فمجلس العموم البريطانى يراعى فى الشخص الذى يختاره لرياسته حياده المطلق ، وقدرته الشخصية على ادارة دفة الأعمال . أما فى الولايات المتحدة ، فرئيس المجلس يطلب اليه أن يتولى القيادة الحزبية . فهو الذى يعين مثلا أعضاء لجان التوفيق — وهى لجان تتألف من عدد من أعضاء مجلس النواب ، يجتمعون بعدد مساو من أعضاء مجلس الشيوخ ، للتقريب بين وجهات نظر كل من المجلسين ، فى التشريعات التى تكون موضع خلاف بينهما . واذا اتفقت لجنة التوفيق المشتركة على نص ، يقره المجلسان فى العادة ، وبذلك تصدر لجان التوفيق هذه أهم القرارات التى يطلب الى الهيئةالنيابية أن تنتهى اليها ، فى المسائل الجدلية ، على أساس آراء الأعضاء الذين يختارهم رئيس المجلس لعضوية تلك اللجان .

ولرئيس المجلس الحق التقديرى المطلق فى اعطاء الكلمة فى المجلس لمن يختاره من طالبى الكلام . واذا اختلفت الآراء حول تحديد اللجنة التى تختص ببحث مشروع معين ، يحيله الرئيس الى اللجنة التى يراها هو ، وبذلك يستطيع الرئيس أن يبعث بالمشروع موضوع النزاع الى لجنة مؤيدة له ، أو مناوئة له . وللرئيس أن يشترك فى المناقشة ، على أن يتخلى عن رياسة الجلسة مؤقتا لعضو يندبه لذلك .

وكانت رياسة المجلس تقبض ، قبل سنة ١٩١٠ ، بيد من حديد على أعمـــال المجلس ، وعلى الأخص فى عهد الرئيس « توماس ريد » ، من ولاية مين ، و « عم يوسف » كانون من ولاية الينوى . والرئيس كانون كان يتولى بشخصه تعيين جميع أعضاء اللجان الدائمة . وكان يرأس لجنة اللائحـــة الداخلية ، وهى لجنة كانت تستطيع أن تعطل النظر فى أى مشروع قانون يقترح . على أنه قام تحالف فى سنة ١٩١٠ بين أعضاء الحزب الديموقراطى وبين فريق من الأعضاء« الثائرين» من الحـــزب الجمهورى ، ينتمون الى الولايات الغربيـــة ، واستطاع هذا التحالف أن يبعد رئيس المجلس عن رياســـة لجنة اللائحة الداخلية ، وان يسلب منه ، فيما بعد ، سلطته فى تعيين أعضاء اللجان الدائمة .

وفى مجلس النواب كما فى مجلس الشـــيوخ ، تعتبر الأقدمية أهم المؤهلات لشغل المناصب الهامة ،ولا سيما رياسة اللجان وعضـــوية اللجان الهامة . مما يترتب عليه بداهة ان المناصب الرئيسية ذات الحول والنفوذ ، يشغلها فى الغالب أعضـــاء من الطاعنين فى السن ، يمثـــلون دوائر انتخابيـــة « مضمونة » ، تعيد انتخاب ممثليها السابقين لمدى حياتهم ، وبذلك تتوفر لهم الأقدمية حتما .

ولكل من الحزبين فى مجلس الشيوخ كما فى مجلس النواب ، الى جانب المناصب وعضـــوية اللجان ، منظمات قوية ، تمكنهما من السيطرة على التشريع .

وفى كل من المجلسين ، يعقد كل حزب ، لتنظيم نشاطه ، ما يسميه الجمهوريون «مؤتمرات» وما يسميه الديموقراطيون « اجتماعات داخلية » . ولا يكتفى الحزب بأن يعين ممثليه فى المناصب الرسمية . وانما يختار كذلك « موجها للمداولات » ، ومساعدا له ، وهو يدعى « الكرباج » . أما « موجه المداولات » ، فهو القائد العام لقوات الحزب فى المناقشات والاجراءات فى الجلسة ، وهو الذى يختار المتكلمين بلسان الحزب ، وينتخب الوقت الأوفق لكلامهم ، وهو الذى يستعجل المسائل ويؤجلها . وأما « الكرباج » ، فعليه أن يظل دائم الاتصال باعضاء حزبه يحثهم على الحضور كلما دعت ضرورة للادلاء بآرائهم عند التصويت .

ولحزب الأغلبية فى مجلس النواب « لجنة توجيهية » يرأسها « موجه المداولات » وتعمل ، بالاتفاق مع لجنة اللائحة الداخلية ، للوصول على اقرار القوانين التى ينتهى الحزب ، فى مؤتمره أو فى اجتماعه الداخلى ، الى وجوب تأييدها . ولكل من الحزبين فى مجلس الشيوخ لجنته التوجيهية ، الا ان اللجنتين أقل نفوذا فى مجلس الشيوخ منهما فى مجلس النواب ، نظرا لأن أعضاء مجلس الشيوخ أقل من أعضاء مجلس النواب استسلاما للتوجيه الحزبى .

وللمنظمات الحزبية أثرها البعيد — ولو أنه غير مطلق — فى التشريع ، ولا سيما فى الشئون المتصلة بسياسة

الحزب ، التى يكون كل من الحزبين قد حدد موقفه منها . بما يختلف عن موقف الحزب المعارض . وتعمل المنظمات الحزبيةعلى بلوغ الأهداف، فى هذهالشئون ، بوسائلتوجيه المداولات ، والضغط على الأعضاء.الا أن الآراء قد تنشطر ، فى كل من الحزبين ، حول هذه الشئون بالذات ، فتعمل المنظمات الحزبية جهدها عندئذ لتغليب وجهة نظر الأعضاء القدامى الأقوياء ، على الأعضاء حديثى العهد . وقد تتآزر العناصر ذات النفوذ ، فى كل من الحزبين ، لتغليب آراء الأعضاء القدامىعلىالأعضاء المستجدين . وقداستوقفالنظر مرارا ، فى عهد الرئيس ترومان ، ما جرى من جمع شمل الأعضاء المحافظين فى كل من الحزبين المتنافسين ، ليتغلبا معا على المشروعات المقدمة من الرئيس .

وأن السياح الذين يقصدون الى واشنجتون،ويحضرون جلسة لمجلس الشيوخ أو لمجلس النواب ، يندهشون للمنظر الذى تقع عليه أنظارهم ، من شرفة الزائرين . ففى العادة ، عندما يقوم خطيب فى المجلس ، تبدو مقاعد الأعضاء خالية ، الا من نفر قليل من الأعضاء المستغرقين فى المطالعة ، أو فى التحدث بعضهم الى بعض . ولا يلتفت الى كلام الخطيب الاعدد قليل من الأعضاء ، وهؤلاء يقاطعون الخطيب ، اما لتأييده واما ، فى الأغلب ، لدحض حججه . واذا ما حل وقت التصويت — أو احتج أحد بأن العدد غير قانونى —

رنت الأجراس فى قصر الكابيتول ، وفى المبانى المحيطة به ، واذا بالأعضاء يحضرون أفواجا ، للادلاء بآرائهم عند المناداة باسمائهم على ان ينصرفوا اثر ذلك مباشرة ، فتسود القاعة ، من جديد ، مظاهر التراخى السابق .

ومع ذلك ، فأغلبية أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يعملون لساعات طويلة . وهم على الدوام مشغولون بجمهور من أهل دائرتهم ، مما يرهق أعصاب أى رجل عادى. فالمظاهر البادية فى الجلسة لا تعطى صورة صادقة لنشاط الكونجرس. هذا لانه فى أغلب الأحيان ، لا يكون الموضوع المطروح للمناقشة متصلا بمصالح البلاد بأسرها ، بل هو موضوع ضيق المدى ، لا يهم الا بضعة من الأعضاء . لذلك فقاعة الجلسة انما هى ، بصفة عامة ، المحل الذى يقصد اليه الأعضاء للادلاء بأصواتهم عند المناداة بالاسماء ، أو لالقاء خطاب يراد تسجيله فى المضبطة ، أو للتدخل فى خطاب يلقيه عضو آخر ، أو لتبادل الآراء مع زميل من الأعضاء ، ينبغى الحصول على معاونته فى تشريع مرتقب . فقاعة المجلس أشبه ما يكون بسوق يعرض فيها من البضائع ما قد أنجز صنعه فى مكان آخر . وانما المعامل المنتجة هى جلسات اللجان ، ومحادثات الردهات .

وفى مجلسى الشيوخ والنواب لجان دائمة ، تختص بكل من الفروع الهامة من التشريع . ولما أعيد تنظيم الكونجرس

فى سنة١٩٤٦ ، خفض عدد اللجان الدائمة فى مجلس الشيوخ من ٣٣ لجنة الى ١٥ ، وفى مجلس النواب من ٤٨ الى ١٩ . وكان المقصود من ذلك تلافى تداخل الاختصاصات ،وتمكين كل من الأعضاء من أن يركز جهوده فى عدد أقل من اللجان . على ان هذا التعديل لم يثمر ؛ لأن اللجان الجديدة أسرعت الى انشاء لجان فرعية لها ، فتضاعف العدد الاجمالى للجان .

وهناك لجان مشتركة تتألف من أعضـــاء من كل من المجلسين . وهى تختص عادة بأمور لا تثير الجــدل ، مثل شئون المطبوعات والتقارير الاقتصادية ، وهى مسائل لايجد فيها السياسيون الناشـئون مادة للدعاية السياسية ، مما يجدونه مثلا فى لجان شئون الضرائب أو القوات المسلحة . والفائدة من هذه اللجان المشتركة أنها تغنى عن الادلاء ثانية بنفس البيانات ، مرة فى لجنة الشيوخ ، وأخرى فى لجنة النواب . الا أنه ، فى المسائل الخلافية ، تدعو المصلحة الى أن تجرى المداولة على دفعتين متتاليتين ، للأسباب الجوهرية ذاتها التى دعت الى ايجاد مجلسين نيابيين مستقلين .

وعند اعادة تنظيم الكونجرس فى سنة ١٩٤٦ ، تعاهدت الهيئة على انها لن تسترسل مستقبلا فى انشاء لجان خاصة ، على النحو المألوف فى السنوات السابقة،ولاسيما فى شئون التحقيقات النيابية . هذا لان العضو الذى كان يوفق الى اقناع المجلس بوجوب اجراء تحقيق معين ، كان يعهد اليه

هو ، فى العادة ، برياسة لجنة التحقيق ، لانه يفترض فيه انه أقدر من غيره على السير بالتحقيق الى غايته المنشودة .

وتولى المستر ترومان ، عندما كان عضـوا فى مجلس الشـيوخ ، رياسة لجنة ألفت خصيصا للتحقيق فى شئون الحرب العالمية الثانية . فنجح فى أن يعالج كثيرا من الاسراف والتوانى ، كما نجح فى وضع حد للصفقات المريبة . فأكسبه عمله هذا منصب نائب رئيس الدولة ، مما أدى به فيما بعد الى « البيت الأبيض » .

ولم ينشأ منذ سنة ١٩٤٦ الا عدد قليل من اللجـان الخاصة . الا أنه عهـد مع ذلك الى بعض اللجان المؤقتة أو الدائمة بمهام كان يعهد بها فيما سبق الى لجان خاصة .

هذا وان صـياغة القوانين العادية تتطلب من اللجان مجهودا شاقا متصـلا . وقـد يصدر من الرئيس اقتراح باستصدار بعض القوانين العامة ، فتقوم المصلحة التى يدخل الأمر فى اختصاصها باعـداد مشروع أولى . الا أن هـذه المشروعات ما هى الا خطوة البداية — اذ يجب على اللجان بعد ذلك أن تبحثها وتمحصها ، لان اللجنة هى التى سوف تتحمل مسئولية كل كلمة ترد فى المشروع ، عندما يقدم باسم اللجنة الى الكونجرس .

وعلى اللجان أن تصغى الى أقوال من ترى استدعاءهم من ذوى الخبرة أو الشأن ، فى جلسات تكون علنية كما قد

تكـون سرية ، مراعاة للموضـوع المطروح . وفى هـذه الجلسات ، توجه اللجان ما تراه من أسئلة الى المشرفين على المصالح التنفيذية ، والى الخبراء الملحقين بها . وقد لا تنجح اللجنة فى استجلاء الحق كله ، لان أعضاء الهيئة النيابية أقل قدرة على أن يسبروا غور الأمور من الخبراء المتخصصين . وتلك هى الحال أيضـا فى الأسئلة التى توجهها اللجنة الى المندوبين عن أصحاب الشـأن ، وهم من المحـامين الذين يتقاضون أتعابهم من ذوى المصالح الخاصة ، فى مقـابل توليهم الدفاع عن وجهة نظرهم فى مراحل اعـداد التشريع المقترح . وهـؤلاء الوكلاء لهم نشـاط علنى ، هو الادلاء بحججهم أمام اللجان النيابية ، ولهم الى جانب ذلك نشاط جم مستتر ، وهو فى معظمه اجتماعى ، يتيح لهم فرص التكلم على انفراد مع أعضاء الكونجرس .

هـذا وقد ينظر البعض بعـين الريب الى بعض أوجـه النشاط الذى يبذله موظفو الجهات التنفيذية ، ومندوبو ذوى المصـالح . الا أن الشـهادات التى يدلون بها أمام لجـان الكونجرس تتضمن كثيرا من البيانات الخالصة النزيهـة ، ومع ذلك فكل منهم يقتصر ، بطبيعة الحـال ، فيما يدلى به أمام اللجنة من بيانات ، على ما يؤيد وجهة نظره ويؤدى الى مراميه . ومن أهم ما تستشفه لجـان الكونجرس ، الوقـع

السياسى البحت للتشريع المقترح . فالأعضاء يهمهم ، قبل اقرار أمر ما،أن يتبينوا الجهات التى ترغب فى صدور التشريع المقترح ، والجهات التى تبتغى العدول عنه ، ثم يوازنوا بين هذا وذاك نزولا على الاعتبارات السياسية .

وقلما يتسع الوقت أمام أعضاء الكونجرس ليصبحوا شخصيا من الخبراء فى موضوع معين ، الى جانب خبرتهم السياسية الشاملة . فلقد ترتب على تشعب النشاط الحكومى وتعقده أن أصبح الكونجرس يشعر بحاجته الماسة الى أن يعاونه خبراء يعملون لحسابه خاصة دون سواه . لذلك ألحقت أغلب لجان الهيئة النيابية خبيرا أو عدة خبراء ، بسلك الموظفين المخصصين لخدمتها . كما أنشأت ، بكل من المجلسين التشريعيين ، ادارة تشريعية استشارية،تتولى اعداد مشروعات القوانين التى تحتاج اليها اللجان ، أو الأعضاء الفرادى ، حتى يكفل للتشريع الجديد أن ينسجم ويتناسق مع التشريع القائم من ذى قبل .

وقد رأى الكونجرس أن يتوسع ، فى السنوات الأخيرة ، فى « ادارة المراجعة التشريعية » الملحقة بمكتبة الكونجرس وهى تتألف من خبراء فى مختلف الموضوعات ، مهيئين لأن يجمعوا البيانات والوقائع الشاملة ، وهم منزهون عن التحيز السياسى.ومن أعضاء الكونجرس من يواصل الاستعانة بهذه الادارة ، للحصول منها على البيانات اللازمة للخطب التى تلقى بالمجلس ، أو للنشاط الذى يبذل فى اللجان .

واذا ما استعرضنا كافة الأعمال التى يفترض فى أعضاء الكونجرس أن يؤدوها ، بدا لنا أن المطلوب منهم يفوق طاقتهم . على أنهم فى مجموعهم يؤدون رسالتهم على الوجه المرغوب فيه ويستجيبون لمطالب الشعب. فكم من قرار أصدره الكونجرس ، منذ سنة ١٩٣٣ الى الآن ، ارتج له العالم ؟ ولم تخل دورة تشريعية من قرارات بعيدة المدى . وهى تبدو أبعد مرمى وأوصل حلقات، يوما بعد يوم. وان أعضاء الكونجرس — وهم مرهقون بالعمل على الوجه الذى عرضناه — يزنون مع ذلك المسائل الجسيمة بالميزان الصحيح . وقد جاء التشريع الذى استحدثوه منذ عهد « التنظيم الاقتصادى الجديد » حتى مشروع مارشال ، وكذلك البرنامج الجديد للدفاع — كل هذا جاء على غاية من التوفيق والأحكام . فكانت نتائجه مرضية ، وانعقد فى شأنه تضامن الحزبين الكبيرين ، على مر السنوات . وهذه النتائج هى، فى الحقيقة، المحك الصحيح والدليل القاطع على أن الكونجرس قد اهتدى فى قراراته الى سواء السبيل . وقد يرجع الفضل فى ذلك الى الأوضاع السياسية القائمة التى تمكن الشعب الأميركى من أن يعبر عن حاجاته وأمانيه ، وأن يصدر حكمه على مجريات الأمور . وقد اتضح أن الكونجرس — على الرغم من ظواهر الارتباك فى أوجه تصريفه أعماله — هو آلة حساسه ، دقيقة ، تسجل ارادة الشعب ، ثم تنقلها الى حيز التنفيذ .

ومع ذلك ، تتدفق الانتقادات الموجهة الى الكونجرس ، من جراء ارتباك وسائله.وبين الفينة والفينة، يقرر الكونجرس اعادة النظر فى نظمه . وترجع آخر محاولة فى سبيل ذلك الى سنة ١٩٤٦ ، حيث قامت « جمعية الفن السياسى الأميريكى » بدراسة شاملة للمسألة . وأحيلت مقترحاتها الى لجنة نيابية مشتركة خاصة ، تولى رياستها المستر « لافوليت » ، من أعضاء مجلس الشيوخ ، والمستر « مونرونى » من أعضاء مجلس النواب . وانتهى الأمر الى اعادة التنظيم العام فى سنة ١٩٤٦ ، بتخفيض عدد اللجان الدائمة ، ودعم العناصر الفنية بين الموظفين الملحقين بها ، وزيادة المكافأة التى يتقاضاها أعضاء الكونجرس،وعدول الكونجرس عن الاجراءات المعقدة المرهقة التى كان يقتضيها اصدار قانون خاص لتصفية كل مطالبة قضائية توجه للحكومة . وقد رأى البعض أن هذه التحسينات قصرت عن تدارك كثير من المآخذ.فاضاعت بذلك فرصة كانت مواتية ، وقد لا تسنح مجددا فى المستقبل القريب .

وانصبت الانتقادات على مبدأ الأقدمية ، وبخاصة من جانب الأعضاء الراغبين فى التجديد ، ، وهم يرمون الأعضاء القدامى ، فى كل من الحزبين ، بأنهم مفرطون فى المحافظة . والواقع أن هؤلاء الأعضاء القدامى هم القابضون على أزمة القيادة ، على الرغم مما يبدو للعيان أحيانا من أن بعض رؤساء

اللجان الهامة قد هرموا ، فنزلوا عن المستوى الذهنى المرغوب فيه .

وان الحجة الكبرى التى يستند اليها مؤيدو نظام الأقدمية ، انه يذلل مشكلات الاختيار فى فترة التنظيم الأولى للكونجرس . فلا مناص ، فى هذه الفترة ، لأنصار حزب الأغلبية من أن يجمعوا كلمتهم ، اذ ان أغلبيتهم فى المجلس قد تكون ضئيلة جدا ، من جراء تعادل الحزبين . ولو انقسمت الآراء بين أعضاء حزب الأغلبية ، عند اختيار رئيس لجنة هامة — كلجنة الايرادات والمصروفات — لسنحت لأعضاء الأقلية الفرصة ليغلبوا كفة أحد المرشحين على كفة سواه ، وبذلك ينتقل حق اختيار رؤساء اللجان من الأغلبية الى الأقلية . وخشية من وقوع ذلك ، يستبعد أن يقرر الساسة المحنكون الذين يتحكمون فى الأوضاع الداخلية لمجلسى الشيوخ والنواب العدول عن القاعدة التقليدية القائلة بالأخذ بالأقدمية المطلقة .

ومن التقاليد الأخرى التى كانت مثارا للنقد ، من زمن بعيد ، خطة «التعطيل بالمماطلة» التى يلجأ اليها بعض الشيوخ . هذا لأنه ، اذا أصر فريق قليل من أعضاء مجلس الشيوخ على أن يحولوا دون اقرار مشروع قانون ، فلهم أن يقتلوه فى مهده ، وهذا بأن يتناوبوا فى الكلام لساعات لا نهاية لها ، حتى يستنفدوا كامل الوقت الذى يستطيع المجلس أن يخصصه للمسألة ، فيتعذر عليه الانتهاء فيها الى قرار يصدره . وليس

فى التقاليد الأميريكية ما يسمح بمطالبة الشيوخ بأن ينصب كلامهم على الموضوع المطروح للمناقشة . فالمتكلم وشأنه هناك ، له اذا شاء أن يتلو حوار روايات شكسبير ، أو أن يقرأ على المجلس كتابا فى فن الطهى .

وتوجد ، فى اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ،مادة تجيز قفل باب المناقشة.الا أنها تشترط لذلك صدور قرار بأغلبية ثلثى الأصوات . وقد احيطت هذه القاعدة بسياج من التحفظات والقيود المتعددة ، التى تجعل تطبيقها متعذرا على الاطلاق . هذا لأن كلا الحزبين يرغب ، فى حقيقة الأمر ، فى الابقاء على وسيلة « التعطيل بالماطلة » .

وقد طعن فى هذه الوسيلة بأنها تغلب ارادة الاقلية على حقوق الأغلبية . اذ لا يلجأ الى « التعطيل بالماطلة » الا عندما يتضح أن الأغلبية مصرة على اقرار المشروع المطروح . ومع ذلك ، فهناك ، فى قرارة نفوس أعضاء مجلس الشيوخ ، شعور راسخ بأن الأوضاع الفديرالية لا تجعل للأغلبية ذاتها حقا مطلقا فى أن تقر مشروعات ترى أقلية من ممثلى الولايات فى المجلس أنه لا يمكنها بحال أن ترضى بها . والشعب الأميريكى يشعر شعورا قويا بأن حقوق الأغلبية يجب أن تقف عند حدود . فحكم الأغلبية لا يعلو فلا يعلى عليه الا فى النطاق الاقليمى الذى يتوافر فيه فعلا . بمعنى أن أهالى ولاية « كارولينا الجنوبية » لا يرضون بأن تسرى عليهم

قواعد يستند فى اقرارها لأغلبية تنتمى الى ولاية « نيويورك»
ولا يغيب عن البال أن القاعدة التى تقرر أن يتألف على أساسها
مجلس الشيوخ ، تقضى بعكس قاعدة الأغلبية الشعبية التى
يؤلف على أساسها مجلس النواب . فقد جعل فى مجلس
الشيوخ لكل ولاية صوتان لاينقصان ولا يزيدان ، مهما
تفاوت عدد السكان بين الولايات ، وبذلك تتساوى فى مجلس
الشيوخ الولايات الكبيرة بالولايات الصغيرة . ولم يؤخذ
بهذا المبدأ الا لدعم حصانة الولايات الصغيرة ، حتى لاتطغى
عليها ، فى ميدان التصويت النيابى ، الولايات الكبيرة . اذن
فلا غرابة فى أن تقاليد مجلس الشيوخ تفسح المجال أمام أية
أقلية قد ترى أن مشروعا مطروحا للموافقة يجحف بها
ويرهقها ، فهى لاترضى عنه ولا تسكت عنه بحال . ومن الخير
العام أن يقام لمثل هذا الشعور وزن كامل ، لايرتبط بأية نسبة
عددية . ولذلك فانه من غير المحتمل أن يأخذ مجلس الشيوخ
الأميريكى ، فى يوم مقبل ، بقاعدة أجازة قفل باب المناقشة
بقرار تصدره الأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين ، على
النحو الذى يقوم اليوم فى مجلس النواب .

ولقد قدمت اقتراحات ترمى الى الاستزادة من الانتاج
العملى، فى مجلس الشيوخ والنواب ، نظرا لوقوفه اليوم عند
حد لا يرتاح اليه . من ذلك أنه اقترح على المجلسين أن يأخذا
بوسيلة التصويت الآلى الكهربائى ، التى اعتمدتها الهيئات

النيابية لبعض الولايات . وهذا لأن عملية التصويت بالمناداة بالأسماء تستنفد وقتا طويلا ، يضيع سدى ، ولا سيما فى مجلس النواب ، ويتعذر ، فى أثناء المناداة على الأسماء ، الانتفاع بالوقت ليتداول الأعضاء ، بعضهم مع بعض ، فى قاعة الجلسة ، أو لغير ذلك من المهام . أما اذا أخذ بالتصويت الكهربائى ، بحيث يمكن لجميع الأعضاء أن يدلوا بأصواتهم فى لحظة واحدة ، على أن يسجل التصويت آليا ، ويعلن على الفور ، فيوفر كل من المجلسين وقتا ثمينا .

ومن المقترحات الأخرى المقدمة منح مركز « كولومبيا » — وهى المقاطعة التى بها مقر الهيئة التشريعية الفدرالية — الحكم الذاتى ، نظرا لأن الكونجرس يعتبر فى الوقت الحاضر المجلس المحلى المشرف على المقاطعة ، وهو يتولى فيها الحكم المحلى ، ويعتبر الهيئة النيابية للولاية ، كما أنه ، فى الوقت ذاته ، الهيئة النابية الفدرالية العليا . ولا يتاح لسكان مدينة واشنجتون أن يتولوا حقوقهم الانتخابية ، كسائر المواطنين ، ما لم يتخذوا محلا لاقامتهم ومقرا انتخابيا لهم فى خارج مركز « كولمبيا » هذا .

ولدى كل من مجلسى الشيوخ والنواب لجان لشئون هذا المركز . والكونجرس هو الذى يفرض عليه الضرائب المحلية ويقرر توسيع بعض الشوارع ، وينظم الرقابة على محال الحلاقة به ، وغير ذلك من الشئون المحلية البحتة . ولا

يستساغ ، منطقيا ، أن تتولى الهيئة التشريعية الفديراليةالعليا مثل هذه المهام الثانوية ، فتوازى اجراءاتها من حيث الشكل الاجراءات التى تؤدى الى تحديد علاقات اميريكا بهيئة الأمم المتحدة أو بحلف الاطلنطى مثلا .

والواقع أنه لم يلغ نظام الحكم المحلى فى مقاطعة كولمبيا، فى سنة ١٨٧٨ ، الا تمهيدا لاعادة تنظيمه . هذا لأن الفساد كان قد استشرى فى ذلك العهد ، فى الحكم المحلى للمدن ، الى حد لا يسهل تصوره فى الوقت الحاضر ، لدى أسوأ المدن حالة . ويقول المطالبون باعادة الحكم المحلى لمركز كولمبيا — ونزعه من اختصاص أعضاء الكونجرس — أن الأوضاع العصرية فى حكم المدن أصبحت توفر لدى حكوماتها المحلية ما ينبغى لها من النزاهة وحسن التصرف .

وفى مقدمة ما يضيع على أعضاء الكونجرس وقتهم ، ويصرفهم عن أعمالهم الجدية ،تلك الزيارات التى لا تنقطع لسائحين من أهالى ولايتهم.فالمواطنون الأميريكيون مغرمون بزيارةالعاصمة.ويهمهمأن يحتفى بهمنائبدائرتهم الانتخابية، فيقدم لهم طعام الغذاء فى مطعم الكونجرس ، ثم يهدى اليهم تذاكر الدخول الى المسارح ، ثم يعثر لهم على غرفة يبيتون بها فى الفندق . وكم من مرة قررت فرقة كرة السلة ، فى المدرسة العليا فى الولاية ، أن تشترط على عضو مجلس الشيوخ أن يحضر لها رئيس الدولة ، ليقف مع أعضاء الفرقة على سلالم

البيت الأبيض ، لتسجل لهم جميعا صورة فوتوغرافية تذكارية. ومن الفكاهات ، أن فرقة من هذا القبيل أرادت مرة أن توسط أحد العضوين اللذين يمثلان الولاية فى مجلس الشيوخ لاحضار الرئيس . فأبى الشيخ ذلك ، قائلا ان الرئيس مشغول فى هذا الوقت بالذات ، بادارة دفة الحرب العالمية . الا أن زميله فى مجلس الشيوخ تدخل فى الموضوع ، ليخطب ود أهل ولايته على حساب زميله ، فرفع رجاءهم على الفور الى « البيت الأبيض » .

ولم يهتد أحد، لغاية الآن ، الى وسيلة تحمل أهل الدوائر الانتخابية على أن يتركوا ممثليهم ، من أعضاء الشيوخ والنواب ، فى شأنهم . وهذا لأن الشيوخ والنواب يخشون اذ ذاك أن يقرر أهل الدائرة أن يتركوهم ، هم أيضا وشأنهم ، عندما تحل الانتخابات العامة التالية . والواقع أن أعضاء الكونجرس يعملون غاية جهدهم لتوثيق اتصالهم الشخصى بأهالى دائرتهم ، ولذلك هم يسارعون بالعودة الى دائرتهم الانتخابية ، فيما بين أدوار انعقاد الكونجرس . على أن ضغط الزيارات على أعضاء الكونجرس قد يخفف بزيادة عدد الموظفين الذين يعهد اليهم بالأعمال النيابية الدارجة ، حتى يتسع وقت أعضاء الكونجرس للاحتفاء بالزوار ، والا فكيف يراد لعضو الكونجرس أن ينتهى الى تحديد موقفه من التصويت الذى سوف يجرى فى أمر معين ، بعد لحظات ، وهو يسير فى

النفق الذى يربط بين مجلسى الشيوخ والنواب ؛ يحدثه فى اذنه اليمنى أحد أهالى دائرته ؛ ويحدثه فى اذنه اليسرى ؛ فى الوقت نفسه ، شخص آخر من الأهالى . فعضو الكونجرس اما أن يهلك واما أن يستقيل ، ليخلى محله لعضو آخر يكون أقوى أعصابا .

وان كان الكونجرس يعمل فى جو من الضوضاء المتصلة ، ويوفق مع ذلك فى أن ينجز كثيرا مما يترقبه منه الشعب ، فهذا نزولا على ماتقتضيه طبيعة النشاط السياسى . فرجل السياسة هو من البشر فى موطنه الانتخابى ، الا أنه أشد عضدا وأقوى مراسا من عامة المواطنين . والضوضاء التى يستغرق فيها هى ضوضاء أميريكية بحتة ، قد تبدو غريبة فى نظر الأجانب ، مع أنه لديهم ، فى أوطانهم ، ضوضاء ذاتية مماثلة . وعلى أية حال ، فقد استطاع الشعب الأميريكى أن يواجه ، من المخاطر والمشاكل ، ما لم يخطر لواضعى الدستور على بال ؛ دون أن تتعرض البلاد لكوارث . ونرجو للشعب الأميريكى أن يلازمه التوفيق ، فيمد يد المعونة الى الشعوب الحرة الأخرى . ولم نلمس فى الكونجرس الأميريكى الا مزيج النقائص والفضائل ذاتها التى يتصف بها الشعب الذى يمثله — ونشهد له بأنه قد حقق ، فى محيطه ؛ نجاحا يضاهى النجاح الذى أحرزه الشعب الأميريكى على وجه عام .

المحاكم الفدرالية

تتولى المحاكم الفديرالية ، والهيئات التنظيمية التى تؤدى بعض وظائف المحاكم ، تطبيق القانون فى المنازعات الفردية . الا ان مهمتها تتعدى ذلك . فالقانون ليس بنصه المكتوب فحسب .فقد تقوم بعض المنازعات الفرديةالمستجدة، قد يطبق القانون عليها لا بالنص بل بالقياس . وقد يشرع الكونجرس قوانين جديدة خصيصا لهذه المنازعات . وقد تقتبس المحاكم ، أحيانا ، من القوانين القديمة بعض المعانى الجديدة ، التى ترى المحاكم انها تتمشى مع روح القانون القديم .

فالتوفيق بين نص القانون والأمر الواقع كثيرا ما يكون عملا سياسيا ، تؤثر فيه الميول الشخصية لدى القضاء ، ولا سيما ميول قضاة المحكمة العليا . وهؤلاء القضاة ليسوا بمنأى من الأوضاع السياسية العامة . فتعيينهم فى منصبهم القضائى انما يتولاه الرجل الذى فاز برياسة الدولة . فضلا عن أنهم يشاطرون جمهور مواطنيهم آراءهم فى المثل الخلقية التى ينبغى أن ترعى ، ومن الأوضاع السياسية التى ينبغى أن توطد . ولم يتجه التفكير ، فى الأيام الأولى للجمهورية

الأميريكية : الى ما يجب من عمل مباشر ، فيما لو خرقت الحكومة الدستور . فالدستور — وقد اتخذ « قانونا أعلى للبلاد » — تستوجب حرمته أن أى قرار يصدره الكونجرس أو الرئيس ، مخالفا لنصوصه ، لايعتبر قانونا أو قرارا :من الوجهة النظرية .

وهذا ما ذهب اليه « جيمس برايس » منذ سنة ١٨٩٦ اذ قال : « ان هذه القرارات التى تتعدى الاختصاص المخول لمن أصدرها ، تقع باطلة . ويحق ، بل ويجب ، على أصغر المواطنين ألا يقيم لها وزنا » . واستنتج « برايس » من ذلك أنه لا يجادل فى أن المحكمة العليا لها من السلطة ما يخولها أن تعلن عدم دستورية قانون يكون من هذا القبيل . ومع ذلك ، فالتاريخ يشهد بأن تلك السلطة وجدت من يجادل فيها . وقد طعن فيها أعظم الخبراء من أمثال اندريو جاكسون وابراهام لنكولن . وقد أثيرت هذه المسألة بالذات ، فى سنة ١٩٣٧ ، عندما أريد اصدار قانون يضاعف عدد القضاة بالمحكمة العليا الدستورية ، للتغلب بهذه الوسيلة على ما كان قد بدا من روح مناوأة قضاة تلك المحكمة للكونجرس والحكومة معا .

ويذكر أنه فى عهد حكم المستعمرات ، كان « القانون الأساسى » هو الميثاق الصادر من الملك . وكانت المحاكم تحكم أحيانا بأن قانونا يعتبر باطلا ، اذا جاء خارقا للميثاق . ولقد

سارت الولايات على هذا المنوال . من ذلك أن الهيئة النيابية فى ولاية « رود أيلاند » أصدرت فى سنة ١٧٨٦ قانونا قضت المحكمة العليا فى الولاية بأنه باطل ، لمخالفته لدستور الولاية.

وبناء على ذلك ، فانه عندما شرع كبير القضاة « جون مارشال » ، فى سنة ١٨٠٣ ، فى تحرير حيثيات أول حكم أصدرته المحكمة العليا باعلان بطلان قانون صادر من الكونجرس — لمخالفته للدستور — كان يستند فى هذا العمل الى سلطة تدعمها تقاليد منطقية . ولقد قال كبير القضاة ان مبدأ بطلان أى قانون يكون مخالفا للدستور « هو من الأسس الراسخة التى يستلزمها كل دستور مكتوب ، وهو فى نظر المحكمة العليا مبدأ جوهرى للمجتمع » .

وفى أثناء الخمسين سنة التالية ، قامت نظرية أخرى حول الوسيلة العملية لمواجهة أحوال مخالفة الدستور — وكانت تذهب الى أنه يحق لأية ولاية أن تعلن بطلان أى قانون فديرالى تراه هى غير دستورى أو غير مستساغ . وفى سنة ١٨٢٨ أعد « جون س. كالهون » وثيقة للهيئة النيابية لولاية « كارولينا الجنوبية » — وقد عرفت فيما بعد ، « باستعراض كارولينا الجنوبية » ، سجل فيها ان الحكومة الفديرالية لا تخرج ، من الوجهة الدستورية ، عن أن تكون « عميلة » للولايات. ولذلك فمن المؤكد ان كل ولاية لا تزال محتفظة بحقها فى أن تبطل قانونا فديراليا ، اذا لم يرقها موقف الكونجرس

بشأنه ، ومن ثم يكون لها أن تحرم تطبيق هذا القانون فى حدود الولاية . وبذلك يصبح هذا القانون «غير دستورى» — ويصبح غير ملزم ، مالم يجر تعديل الدستور ، وهو اجراء يقتضى موافقة آراء ثلاثة ارباع الولايات .

واستنادا الى تلك الحجج التى أوردها « كالهون » أراد بعض المتهورين ، من أبناء ولاية « كارولينا الجنوبية » ، أن يعلنوا بطلان القانون الفيدرالى المحدد للتعريفة الجمركية . فانذرهم عندئذ الرئيس « جاكسون » بأنه لا غنى للدولة الفدير الية من أن تصون وحدتها ، وأن تنفذ قوانينها ، قسرا ان اقتضى الحال ، ولو بالتجاء الى القوات المسلحة . وقد خفت حدة النزاع ، بصدور قانون جديد من الكونجرس ، يعالج بعض أوجه الاعتراض على القانون الأصلى .

الا أنه ، بعد ذلك بعشرين سنة ، رفضت الهيئة التشريعية لولاية « وسكونسن » أن تعترف بقانون فديرالى يلزم احدى الولايات الشمالية بأن تعيد عبدا هاربا الى الولاية التى فر منها . الا ان هذا الرأى القائل بأن أية ولاية تملك أبطال قانون فديرالى تراه غير موافق ، أدى فى النهاية الى نشوب حرب أهلية فى أميريكا . وترتب عليه مباشرة ان دارت رحى الحرب فى داخل البلاد ، من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ ، وقد انتهت بأن قضت ، دون رجعة ، على ما كانت تدعيه بعض الولايات من ان لها أن تبطل بعض القوانين الفديرالية . وفى

أثناء ذلك ، استمرت المحكمة العليا تعمل فى هـدوء ، على مراجعة القوانين ، من حيث انطباقها أو مخالفتها للدستور ، على ان الفرصة لم تسنح لها ، فيما بين سنة ١٨٠٣ وسـنة ١٨٥٧ ، لتعلن عدم دستورية أى قانون فديرالى . الا أنه بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها ، تضاعف عدد القوانين الصادرة ، فاتسع المجال أمام المحكمة العليا لتعمل بما لها من سـلطة .

وعلى مر الزمن ، اعتاد الشعب أن يعتبر ان المحكمة العليا — ان هى أعلنت بطلان قانون ترتاح اليه عامة الشعب — فهذا البطلان انما يفيد ان المحكمة العليا استوقفتها عوائق فى الشكليات . فكأنما المحكمة العليا تقول : « ان الشعب لم يخول الكونجرس ، فى سنة ١٧٨٧ ، أن يفرض ، مثلا ، ضريبة على الايراد العام . فان كنتم اليوم (أى فى سـنة ١٨٩٥) تريدون فرض مثل هذه الضريبة ، فلا يحق لكم أن تنتظروا من الكونجرس أن يفرضها ، وانما عليكم ، بادىء ذى بدء ، أن تخولوا الكونجرس الحق فى مثل ذلك ، وهذا بأن تجروا أولا تعديل دستوركم » . وعندئذ يصبح على الشعب أن يوازن بين رغبته فى فرض ضريبة الايراد العام ، وبين ضرورة التجائه الى تعديل الدستور . وقد عقد الشعب عزمه على ذلك فى سنة ١٩١٣ ، فأجرى التعديل السادس عشر للدستور ، وهو يجيز صراحة فرض الضرائب على الايراد العام .

والمحكمة العليا لا ترى مندوحة ، اذن ، من أن تشترط ، ان اقتضى الحال ، الالتجاء الى الاجراءات الطويلة العسيرة التى يقتضيها تعديل الدستور ، وان كان الشعب يعيل صبره أحيانا بذلك .

وتتألف المحكمة العليا من رجال تخصصوا فى القانون واكتسبوا خبرة شخصية واسعة ، وأحرزوا فى حياتهم نجاحا كبيرا ، قبل أن يؤهلوا لأن تسند اليهم عضوية المحكمة . ومع ذلك فلا يشترط فيهم أن يكونوا فيما سبق من القضاة أو المحامين . فالقاضى بالمحكمة العليا قد يكون عضوا سابقا بمجلس الشيوخ ، أو نائبا عاما ، أو أستاذا بكليات الحقوق ، أو عضوا من أعضاء اللجان شبه القضائية . وعندما يعين ، يغلب عليه فى المتوسط أن يكون فى الخمسين من عمره ، فتتراوح المدة التى يقضيها عضوا بالمحكمة العليا بين عشرين سنة وأربعين سنة . فيغلب على قضاة المحكمة العليا اذن أن يكونوا قد بلغوا من السن عتيا ، وأن يكونوا قد عاصروا الجيل السابق من رجال السياسة ، الذين توثقت صلتهم بهم . وهذا كله يطبع المحكمة العليا ، على وجه العموم ، بطابع المحافظة فى الآراء . ومن ثم يستبطؤها الأحرار الراغبون فى الاسراع فى التقدم . وقد تصادف فى سنة ١٩٣٧ ان كانت المحكمة العليا مؤلفة من أعضاء تقدموا كثيرا فى السن . وكانوا يواجهون حزبا يريد السير بخطى سريعة ، يتعذر على المحكمة أن تجاريها ، مما

أدى الى استفحال الأزمة التى سبق ان أشرنا اليها ، وهى التى أريد من جرائها اصدار قانون يضاعف عدد أعضاء المحكمة العليا .

وتفصيل ذلك ان المحكمة العليا كانت قد تناولت بالبحث، فيما بين سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ، كثيرا من قوانين « العهد الجديد » . فأعلنت انها مخالفة للدستور . واذا بالرئيس روزفلت يقول عندئذ ان قضاة المحكمة قد أدركهم الكبر ، ويقترح على الكونجرس ان يزاد عدد هؤلاء القضاة من تسعة الى خمسة عشر ، مما يسمح بتجديد روح المحكمة ، بفضل ما يدخل عليها من عناصر جديدة . الا ان الرأى العام استنكر هذه الوسيلة ، فاستبعدها الكونجرس . على ان المحكمة العليا رأت ، اثر ذلك ، أن تعدل من اتجاهها ، حتى لا تقف حجر عثرة فى سبيل الرئيس ، تعرقل سياسته ، مما قد يحمله على محاربتها فى جبهة أخرى . وتوالت بعد سنة ١٩٣٧ الاستقالات والوفيات بين أعضاء المحكمة العليا ، مما مكن الرئيس روزفلت من أن يعين بالمحكمة ثمانية قضاة جدد . وبذلك تغيرت مشاربها ، فلم تثر المحكمة العليا بعد ذلك أى اعتراض جدى على برنامج الحكومة ، فى السنوات العشرين التى قضاها الحزب الديموقراطى فى الحكم .

أما المحاكم التى تجىء فى المرتبة التالية فى السلك القضائى الفديرالى ، فليست لها تلك الأهمية السياسية الكبرى ، لأن

مهمتها تنحصر فى الفصل فى المنازعات الدارجة التى لا تثير اشكالات دستورية . وأصغر هذه المحاكم درجة هى المحاكم المركزية ، وهى تؤلف من حوالى مائتى قاض مركزى،موزعين على الولايات المتحدة بأسرها . وهم يختصون بالفصل فى شتى المنازعات المدنية والجنائية التى تدخل فى نطاق القضاء الفديرالى . ويتحتم عليهم ، بحكم الدستور ، أن تشاركهم فى أعمالهم هيئة محلفين ، فى سائر القضايا ، فيما عدا القضايا المدنية التى يقل مقدار النزاع فيها عن عشرين دولار .

ويدخل فى اختصاص المحاكم المركزية الفديرالية ، من القضايا المدنية ، القضايا التى يستند فيها أحد أطراف النزاع الى حقوق يستمدها من قانون فديرالى ، مثل قانون «تحديد مسئولية أصحاب العمل » الذى يلزم أصحاب المحال التى يمتد نشاطها الى أكثر من ولاية على تعويض عمالهم الذين يصابون بضرر أثناء تأدية أعمالهم . وتفصل المحاكم الفديرالية المركزية كذلك فى القضايا التى تنشأ فى عرض البحار ، نظرا لأن الدستور يجعل القضايا البحرية من اختصاص الحكومة الفديرالية . ومن هذا القبيل أيضا ، المنازعات التى تقوم بين مواطنين ينتمون الى ولايات مختلفة ، مما يكاد يشمل جميع المنازعات التجارية ، اذ ان كل شركة صناعية أو تجارية تعتبر تابعة للولاية التى تسجل فيها ، بينما نشاطها يمتد الى سائر الولايات الأخرى التى تعتبر الشركة أجنبية عنها من الوجهة القضائية .

وتختص المحــاكم الفديرالية المركزية كذلك بالقضــايا الجنائية التى تنشأ من مخالفة بعض القوانين الفديرالية ، مثل القوانين التى تحرم الاحتكار ، أو تحدد الأسعار الجبرية فى وقت الحرب ، أو تكافح التهريب الجمركى أو جرائم خطف الأشخاص . أما فى الشئون الضريبية ، فقد تقاضى الحكومة أحد المواطنين لمطالبته بتأدية الضرائب المستحقة عليه ، كما قد يقاضى المواطن الحكومة لاسترداد ما تكون قد تقاضته منه على غير وجه حق .

وللمحاكم المركزية « ولاية قضــائية شاملة » فى معظم القضايا . فهى تحقق الوقائع — ويعاونها المحلفون فى ذلك عادة . ولأطراف النزاع أن يستأنفوا حكم المحكمة ، اما بدعوى ان المحكمة جانبت الصواب فى القضية ، أو أنها بنت حكمها على قانون غير دستورى . ويعرض الاستئناف على محاكم الدرجة الوسطى فى السلك القضائى الفديرالى ، وهى محاكم الدوائر الاستئنافية .

وليس لمحاكم الاستئناف هذه أن تتعرض للوقائع التى سجلتها المحاكم المركزية فى أحكامها . فهــذه الوقائع هى بالنسبة لها قضية مسلمة ، مما يغنيها عن الاستعانة بمحلفين . وانما تنحصر مهمتها فى النظر فيما اذا كان القانون قد طبق تطبيقا صحيحا . ويعرض الاستئناف ، كقاعدة عامــة ، على دوائر مؤلفة من ثلاثة قضاة . والغرض الأول من وجودها هو

الاستغناء عن الالتجاء الى المحكمة العليا فى منازعات دارجة، لا تعتبر ذات بال من الوجهة السياسية . وحتى اذا ادعى المستأنف ان القانون غير دستورى ، يكون لمحكمة الاستئناف أن تستمع الى حجج الطرفين ، لتوضح موضوع النزاع ، وتفصل فيه بحكم مسبب ؛ قد يحمل المحكمة العليا على أن ترفض اعادة النظر فى الدعوى . وفى هذه الحالة، تبقى لمحكمة الاستئناف الكلمة القانونية العليا فى النزاع ، على أساس ما سبق تسجيله من وقائع النزاع المعروض .

ومع ذلك ، فاذا صدر من محكمتين استئنافيتين حكمان متناقضان يستندان الى وقائع متاشبهة ، أو اذا رغبت المحكمة العليا فى أن تعكس اتجاه قضاء المحاكم الاستئنافية ، أو أن تذهب بهذا القضاء الى مدى أبعد ، كان للمحكمة العليا أن تقبل النظر فى الاستئناف . فضلا عن ان هناك بعض القوانين المتصلة بالصناعة أو التجارة — ولا سيما القوانين الخاصة بتحريم الاحتكار أو ببعض الشئون التنظيمية — لها من الأهمية السياسية القصوى ، أو من التشعب والمدى فى تفصيلاتها ، ما جعل الكونجرس يقرر اختزال اجراءات التقاضى الفديرالى فى شأنها . بحيث تعرض المنازعات المترتبة على هذه القوانين على محاكم مركزية خاصة تؤلف من ثلاثة قضاة ، يسجلون الوقائع ويصدرون فيها حكما يصح استئنافه مباشرة لدى المحكمة العليا ، دون الابتداء بطرحه على محكمة الاستئناف .

والى جانب المحاكم الفديرالية بطبقاتها الثلاث ، تقوم عدة محاكم خاصة ، مثل محكمة المطالب ، ومحكمة الضرائب، ومحكمة الجمارك والاختراعات المسجلة ، وكلها محاكم أنشأت للنظر فى منازعات يصعب على القضاة العاديين أن يتفهموها ، ما لم يكرسوا كامل وقتهم للتخصص فى فرع منها بالذات . وتعتبر المحاكم الخاصة وسطا بين المحاكم القضائية البحتة والمنظمات الادارية ذات الاختصاص شبه القضائى التى بواسطتها تتولى الحكومة تنظيم ضروب معينة من النشاط الفردى .

هذا ولم يكن تدخل الحكومة لتنظيم النشاط الانتاجى من الأغراض التى ابتغاها الدستور فى منشئه ، ولو ان مادة الدستور الخاصة بالتجارة تخول الكونجرس سلطة « تنظيم الاتجار مع الدول الأجنبية والتبادل التجارى بين الولايات ومع القبائل الهندية » . ومثل هذا التنظيم ينصرف الى وضع التعريفات ، ومنع تداول بضائع معينة ، كما أنه ينصرف الى الحيلولة دون أن تضع الولايات ماتراه من تعريفات تعوق التبادل التجارى أو تمنعه. الا أن النمو المطرد فى ميدان الأعمال الزم الكونجرس على أن ينظم بعض الشئون : مثل أجور السكك الحديدية، وتأمين الاسفار ، ومراقبة الأغذية والأدوية حتى لا تضر بالصحة العامة ، وتخصيص الموجات بين شتى محطات الاذاعة اللاسلكية . وان التدخل التنظيمى فى مثل

هذه الشئون يقوم على ان الكونجرس لا يستطيع أن يلم بمفردات كل حالة . فالكونجرس لا يستطيع مثلا أن يحدد بقانون الأجرة التى تتقاضاها السكك الحديدية لنقل صناديق البرتقال من « سلفر سبرنج » بفلوريدا الى « سيراكوز » بنيويورك . ومع ذلك فهناك قواعد عامة يمكن تحديدها ، يقتضيها الانصاف ، ويتطلبها الاستقرار ، حتى لا تظل أجور النقل ، على آنواعها ، فى مهب الريح. وهى قواعد عامة يضمنها الكونجرس القانون الذى يصدره ، على أن يعهد بعد ذلك الى جهة فنية متخصصة فى تطبيق هذه القواعد العامة على الوقائع ، فى مختلف الظروف .

وفى طليعة الهيئات التنظيمية التى من هذا القبيل « لجنة التبادل التجارى بين الولايات » . وهى تهيمن على أجور النقل بين سائر الولايات.وكذلك« اللجنة الفديرالية للتجارة» وهى تسهر على تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار ، والوسائل التجارية غير المشروعة ، مثل المغالطة فى الاعلانات . ونذكر أيضا اللجنة الفديرالية للمواصلات ، ولجنة الكفالات والبورصات .

والقاعدة العامة فى تلك اللجان انها تبدأ عملها بتسجيل الوقائع ، ثم تحدد للشركة صاحبة الشأن الأجور التى يصح لها أن تتقاضاها فى مقابل الخدمات التى تؤديها،أوالتعديلات التى يجب عليها أن تدخلها على معاملاتها ، نزولا على حكم

القانون . وليس للهيئات التنظيمية أن تفرض غرامات ، أو أن تحكم بحبس المخالفين . ولكنها تبلغ ما تبتغيه من ذلك بأن ترفع الأمر الى المحكمة ، حيث تتهم المخالف بأنه يتحـدى القانون . والواقع ان قرارات تلك الهيئات لها بالنسبة للافراد سلطة القانون ذاته،فلها سلطة تشريعية تفوق كثيرا ماللمحاكم الفديرالية ولا تضارعها فيها الا المحكمة العليا .

ولا تستسيغ المحاكم الاعتراف بأن الهيئات التنظيمية الادارية لها سلطة القانون ، لشعورها بأن هـذه الأوضاع تجافى مبدأ الفصل بين السلطات الحكومية الثلاث . والواقع ان تلك الهيئات التنظيمية تتمتع بمزيج من السلطتين التنفيذية والقضائية ، يصطبغ بصبغة تشريعية قوية . ولا مندوحة لها من أن تقع تحت تأثير السياسة ، لأن أعضاء اللجان يعينهم الرئيس ، ثم يراجع مجلس الشيوخ هذا التعيين مراجعة دقيقة. ولذلك لا تتوانى الشركات صاحبة الشأن ، من التى سوف تسرى عليها القرارات التى تصدرها تلك الهيئات ، عن أن تجود بالتبرعات السخية لخزانة الحزب القابض على الحكم . وكم من مرة رفض مجلس الشيوخ التصديق على تعيين بعض أعضاء بهذه اللجان لالسبب الا أنهم دافعوا عن المصلحة العامة فى وجه شركات صناعية قوية . فاذا تساءلنا عمن سوف يراقب المراقب ، خرجنا بجواب يغلب عليه الطابع السـياسى ، مما لا تستسيغه المحاكم .

على ان المحاكم استطاعت مع ذلك أن يكون لها بعض القول فى مراقبة تلك الهيئات التنظيمية . فهى لا تتدخل فى تحديد الوقائع التى تسجلها تلك المنظمات ، ولكنها تشرف على الوسائل التى تتبعها تلك المنظمات فى استقصاء الوقائع، وعلى النتائج التى ترتبها عليها . وتميل المحاكم ، الى حد ما ، الى أن تعترف لهذه المنظمات بسلطات أبعد مدى من السلطات المقررة للبوليس . فقد قررت المحكمة العليا مثلا فى سنة ١٩٥٠ ان لجنة التجارة الفديرالية لها أن تقتحم مكاتب شركة « مورتون سلت » للاطلاع على ملفاتها ، والتأكد من انها تراعى القوانين . ومثل هذا الاقتحام لا تملكه المحاكم ولا البوليس العادى . فالتحفظ الوارد فى الدستور القاضى بأن يكون كل تصرف رسمى « مطابقا للأصول القانونية المرعية » أصبح يمط ويحور حتى يجارى الحاجات الخاصة التى يقتضيها التنظيم الحكومى العصرى .

وكثيرا ما تكون الحكومة طرفا فى النزاع أمام المحاكم الفديرالية . فقد عين أول نائب عام فى سنة ١٧٨٩ ليتولى عرض حجج الحكومة أمام المحكمة العليا . ويتولى هذه المهمة اليوم المحامى العام فى وزارة العدل . وهذه الوزارة هى بمثابة محامى الحكومة . فاذا اتضح مثلا لمكتب ضريبة الدخل ان أحد الممولين تخلف عن أداء الضرائب الواجبة عليه ، أحيل الموضوع الى وزارة العدل لمقاضاة الممول . واذا تعذر على

احدى لجان مجلس الشيوخ أن تستحضر بعض الشهود ليجيبوا عما ترغب فى توجيهه اليهم من أسئلة ، أو اذا حضر شاهد وأدلى بغير الحق ، يرجع الى وزارة العدل لتقاضى الشاهد أمام هيئة عليا من المحلفين ، متهمة اياه بأنه أهان الكونجرس أو أنه حنث بيمينه .

وتشتمل وزارة العدل كذلك على المكتب الفدرالى للتحقيقات — وهو أهم الهيئات الفديرالية لتحقيقات البوليس فهو الذى يتتبع حوادث خطف الأشخاص ، والسطو على البنوك ، والمخالفات الأخرى للقوانين الفديرالية ، كما أنه يكافح الجاسوسية . ويناط به التأكد من سلامة ولاء موظفى الحكومة. وهناك هيئات غير علنية أخرى تلحق بالخزانة العامة ، لمكافحة تزييف العملة ، والتهريب ، والاتجار بالمخدرات ، والتهرب من أداء الضرائب ، والتهديد بقتل رئيس الدولة . وكل متهم باحدى هذه الجنايات يحاكم أمام المحاكم الفديرالية ، بواسطة وزارة العدل أو الممثل المحلى للنائب العام للولايات المتحدة ، تحت اشراف النائب العام .

ولا ترى وزارة العدل أن تجرى محاكمة كل مخالفة للقانون تبلغ اليها ، ولا سيما فى الأحوال المشكوك فيها التى لا يمكن اثباتها الا بعد نزاع قضائى طويل . ففى شئون مكافحة الاحتكار مثلا ، يخول النائب العام أن ينتخب القضايا التى يرى أنها تصلح لاستجلاء الأوضاع القانونية ، وتساعد

علـى تطـــور التشريع فى الاتجـــاه الذى يراه أوفق .
وقلما توجد اشكالات يكون القانون قد خولف فيها مخالفة واضحة بينة ، وانما أغلب المسائل تحتمل الجدل ، فتتضارب فى شأنها آراء الخبراء القانونيين .

ومن جراء ذلك ، يتمتع النائب العام بسلطة تقديريةواسعة فى تحديد القوانين التى يرى السهر على تطبيقها ، وفى انتخاب الدعاوى التى يرى اقامتها ، صونا لحرمة القانون . ولا يقرر النائب العام شيئا من ذلك الا على ضوء الخطة التى يرسمها الرئيس ، وهى خطة تؤثر السياسة فيها تأثيرا قويا .

من ذلك أنه عندما اختتم عهد الرئيس ترومان وانتقلت مقاليد وزارة العدل الى حكومة الرئيس ايزنهاور ، كانت هناك عدة دعاوى كبرى ، تدور وقائعها حول مخالفة قوانين مكافحة الاحتكار ، لاتزال فى سبيلها الى المحكمة . منهـا قضية « شركة الولايات المتحدة للصلب » وكانت تثيرمسألة جوهرية : وهى مسألة تحديد أنواع الشركات الثانوية التى يجوز لشركة كبرى لانتاج المواد الأولية أن تهيمن عليها هيمنة مشروعة . فكان على الرئيس ايزنهاور أن يقرر ما اذا كان الأوفق للنائب العام أن يسير فى تلك الدعوى أو أن يحفظها .

اذن فالقوى السياسية تؤثر فى أوجه تطبيق الدستور والقوانين ، وفى اختيار النائب العام والشخصيات التىتتألف منهاالمحكمة العليا.ولذلك فليس القانون قطعةمن الحجر الصلب

لا يتأثر بالأجواء والملابسات ، على ما يتوهمه الرجل الغريب عن البيئة السياسية ، وهو يريد فى القانون أن يكون أساسا راسخا يقف هو عليه آمنا مطمئنا . فالقانون اليوم بعيد عن المستوى الذى أراده له واضعو الدستور فى سنة ١٧٨٧ .. فهؤلاء كانوا ينظرون الى القانون الوضـعى على أنه ينبت ويتفرع من « القانون الطبيعى » الذى نزل به أمر اللهفماعلى القاضى الفاضل العالم الا أن يهتدى اليه فيعلنه . وعلى هذه النظرية قامت «تعليقات بلاكستون » المشهورة ، وكانتذات أثر قوى على رجال القانون والقضاء فى أميريكا فى الأيام الأولى للجمهورية .

على أن علم العصيان بدأ يرفع فى وجه هذه النظرية منذ سنة ١٧٧٦ ، وكان يلوح به « جيريمى بنتهام » الذى كان قد تتلمـــذ على « بلاكستون » فى اوكسفورد . هـــذا لأن « بنتهام » نظر الى خرائب الأحياء الفقيرة فى لنــدن ، فألهمت اليه أن يقول انه يشك فى أن قوانين انجلترا مستمدة حقا من قانون الله ، والا لما كانت لتسكت عن وجود تلك الخرائب . فالأحرى بالرجال أن يشرعوا القوانين التى تنتج فائدة ، مثل القوانين التى تقضى على الخرائب ، بدلا من أن تحصنها . وقد دعيت تلك النظرية ، بنظرية «السعى للفوائد» وهى قد أدت مباشرة الى قيام الفلسفة الأميريكية التى ترتبت عليها ، وهى التى تسعى لأن تتخذ لها « أساسا عمليا بحتا »

فتقول بأن الوضع الصحيح انما هو الوضع الموافق فى ذاته . وقد ترتب على تلك الميول أن ثار الرأى العام الأميريكى على الجمود التشريعى ، ثورة أدت الى أن يبتعد بالتدريج موقف الخبراء القانونيين والقضاة من نظرية جمود القانون وقدسيته.

ففى العهد الأول كان يفترض فى القانون أنه يقوم منذ الأزل ، وقد تولد من ارادة الله ، فلا يمكن اكتشاف جذوره الا فى التوراة وفى كتب الحكمة ، فهو فى نظر الشعب كالطود الراسخ ، جعل لموسى أن يستجلى قواعده منحوتة فى صلب الحجر ، بين السحاب . الا آن العقائد تطورت حتى أصبح الشعب ينظر الى القانون فلا يرى فيه الا أداة يستعملها الرجال لتحقيق الحق ، بل وللتمهيد للرفاهية . فالقانون ليس بالجبل المفرد الذى ينطح السحاب ، وانما هو واد متسع الأرجاء ، تحوط به من كل جانب سلسلة من الجبال ، يعمل الرجال ، بلا انقطاع ، على استخراج بعض الخير — وليس الخير كله — من بعض هذه الجبال دون البعض ، تباعا . وعلينا أن نهتدى الى الجبل الذى يكون الاغتراف منه أوفق ليومنا ولظرفنا . فنقصد اليه ونبتعد عن سواه . اذ لا تقديس اليوم للمبادىء الجرداء الصارمة التى كان العلماء يتخذونها قضية مسلمة ، لمائة وخمسين سنة خلت . وانما ينبغى أن تحل اليوم محلها جهود متشعبة متجددة عملية ، ترمى الى أن يصبح العالم أقرب الى الوضع الذى نتمناه له .فما السياسة الا فن تكييف

الأوضاع التى تقوم فى العالم ، بحيث يصبح العـالم أوفق ما يبتغى للشعب ، صاحب السيادة .

والمحكمة العليا التى تألفت على الوجه الذى أراده لها الحزب الديموقراطى منذ سنة ١٩٣٧ لم تعترض سبيلها قواعد قانونية نظرية موطدة ، تستند اليها حتما فى حل المسائل التى تنبت فى ضروب الحكم العصرى ، من قبيل النظريات القانونية الثابتة التى كانت تتقيد بها المحاكم العليا فيما سبق . وهذا لأن القانون اذا أصبح فى حد ذاته موضع جدل ، فعلى أى أساس يصح للقضاء أن يقوم ؟

أجل ، ان مبادىء الحق والاستقامة والعدالة وحسن المعاملة ، لاتزال تقوم قائمتها ، وان كان يسود الشعور بأن القضاة المحنكين ليسوا بأقدر من العامة على الاهتداء الى تلك المبادىء ، من مصادر ممتازة يختصون بها ، دون سواهم . فلا تزال لدى عامة الشعب ملكة الحكم السليم على الأمور بالفطرة . ولما كان القضاة من الشعب ، فاليهم يعهد فى ابراز تلك الملكة . وعلى ذلك يترتب أن معظم القرارات التى تصدرها المحكمة العليا أصبح البعض من قضاة المحكمة يلحق بها حيثياته الفردية ، يضمنها الأسباب التى من أجلها يؤيد القرار الصادر أو يخالفه ، مستندا الى حجج تختلف عن الحجج التى استند اليها كل من زملائه ، للوصول الى الغاية ذاتها .

ولا يزال السير يطرد حثيثا نحو ينبوع الحق .

الولايات

تتمتع الولايات بجميع الحقوق والسلطات التى تخول للدول المستقلة ، فيما عدا ما يأتى :

١ — الحقوق التى يسلبها الدستور الفديرالى صراحة من الولايات .

٢ — الحقوق التى بقيت على المشاع بين الولايات والحكومة الفديرالية ، وهذا عندما يقوم التعارض بين أوجه الاستعمال الفديرالى لهذه الحقوق وأوجه استعمال الولايات لها .

٣ — حق الانفصال عن الاتحاد أو الاستقالة منه .

من ذلك مثلا أن الدستور يحرم على الولايات أن تتفاوض مع أية حكومة أجنبية . وليس ما يمنع احدى الولايات من أن تتفاوض مع ولاية أخرى ، الا أن كل معاهدة تبرم بين ولايتين لاتصبح نافذة الا بعد الحصول على موافقة الكونجرس .

ولكل من الولايات والحكومة الفديرالية حق تنظيم الأوضاع الصناعية والعمالية التى تتصل بالتبادل التجارى بين الولايات . الا أن الجدل مستمر حول تعيين الحد الفاصل بين

سلطة الولايات والسلطة الفديرالية فى كل من الشئون .

أما فى المسائل الداخلية ، فالولايات مستقلة ، حتى فى الأمور التى تؤثر فى أحوال الولايات الأخرى ، من جراء التنافس مثلا ، كقوانين ضريبة الدخل فى الولاية ، أو قوانين الطلاق . وقد يتيسر لأية ولاية أن تلحق بالولايات الأخرى اضرارا بليغة ، قبل أن يستطاع وقفها عند حدها ، اما بتعديل الدستور الفديرالى ، أو بتفسيره على وجه يزيل الضرر أو يتدارك الارهاق .

ولا يمكن قبول انضمام ولاية جديدة الا بعد أن يوافق الكونجرس على الدستور المقترح لها ، بعد التأكد من أنه يقيم بها « حكومة من الطراز الجمهورى » . الا أن أية ولاية بعد قبول انضمامها ، يصبح لها من الحقوق ما يساوى الحقوق المقررة للولايات الثلاث عشرة الأصلية الأولى ، ولا يمكن للكونجرس فيما بعد أن يدخل أى تعديل على دستور تلك الولاية ، الا بوسيلة تعديل الدستور الفديرالى ذاته تعديلا يعم الولايات جميعها .

نضرب مثلا لذلك أن الدستور الأصلى كان يحتفظ لكل ولاية بحقها فى أن تقرر الأوضاع التى يمنح بمقتضاها حق الانتخاب فى الولاية . فالدستور الفديرالى كان يخول كل ولاية أن تجعل حق انتخاب ممثليها فى الكونجرس الفديرالى

للناخبين الذين ترى الولاية أن تعهد اليهم بحق انتخاب أعضاء مجلسها النيابى الأدنى . ولم يكن للكونجرس الفديرالى سلطة تعديل أحكام دستور أية ولاية ، أو قوانينها ، فى هذا الشأن . على انه كان للكونجرس أن يقترح تعديل الدستور الفديرالى ، بموافقة آراء ثلاثة أرباع الولايات ، فيصبح النص الدستورى الجديد ملزما للولايات جميعها .

ولقد لجأ الى وسيلة تعديل الدستور الفديرالى لاجبار الولايات على أن تمنح المرأة حق الانتخاب ، وعلى أن تجرى انتخاب ممثليها فى مجلس الشيوخ الفديرالى بالاقتراع الشعبى .

وبمقتضى التعديل الرابع عشر للدستور ، فى سنة ١٨٦٨ ، حاولت الولايات الشمالية أن تجبر الولايات الجنوبية على أن تمنح الزنوج حق الانتخاب . ومع ذلك فلم يعمل بحرفية هذا التعديل على اطلاقه حتى الآن ، لأن الضغط السياسى على الكونجرس لم يمكنه من أن يخفض عدد الأعضاء الذين يمثلون ، فى مجلس النواب الفديرالى ، الولاية التى لاتنفذ هذا التعديل على الوجه الشامل ، وهذا كان الجزاء الذى نص عليه التعديل الرابع عشر لاجبار الولايات على الأخذ به. ومع ذلك فالتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى الجنوب ، مضافا الى القرارات التى أصدرتها المحكمة العليا — من التى لم

تقاوم أو لم يغفل تنفيذها — قد منح الزنوج تدريجيا فى الولايات الجنوبية حق الاشتراك فى الانتخابات الابتدائية للحزب الديموقراطى . وهذا هو بيت القصيد ، لأن الدستور لم يشر فى صلبه ، بكلمة ، الى « الحزب الديموقراطى » . فالحزب اذن لايخرج ، فى نظر الدستور ، عن أن يكون هيئة خاصة ، لها أن تقصر عضويتها على من تشاء من الأعضاء . ومع ذلك فالاختيار النهائى للمرشحين الذين سوف يتقدمون للانتخابات النيابية العامة انما يتم فى الاجتماع الابتـــدائى المحلى للحزب الديموقراطى . تلك مشكلة كان القانون يقف عاجزا أمامها ، ومع ذلك فقد تيسر حلها ، تحت ضغط الرأى العام الذى اهتدى بالتدريج الى حل سياسى يمكن الأخذ به فى الجنوب .

وللولاية دون سواها الحق فى تنظيم الحكم المحلى ، على النحو ذاته الذى به يتولى البرلمان البريطانى تنظيم الحكم المحلى فى مدينة لندن مثلا . فللهيئة التشريعية فى كل ولاية أن تضع القواعد الملزمة للمدينة ، للتوفيق بين نشاطها وبين نشاط سواها ، بل ولها الغاء الحكم المحلى بها اذا شاءت . وكثيرا ما يقوم الخلاف فى أميريكا بين الولاية واحدى مدنها الكبرى ، مثل مدينة نيويورك أو مدينة شيكاجو ، ولكل منهما ميزانية خاصة تزيد عن ميزانيـــة الولاية بأكملها . ومع ذلك فليس

للمدينة أن تعدل فى نوع الحكم المحلى الذى يسرى عليها ، كما أنه ليس لها مثلا أن تفتتح خطا حديديا جديدا للمواصلات تحت الأرض ، الا بعد حصولها على موافقة الهيئة التشريعية للولاية .

وتميل الهيئات التشريعية فى الولاية الى تقسيم الولاية الى دوائر انتخابية ترجح فيها كفة المزارعين على كفة سكان المدن . وفى المدن التى تشتد فيها المنافسة بين الحزبين الديموقراطى والجمهورى ، قد يفوز الحزب الديموقراطى بمقاليد الحكم المحلى فى المدينة،بينما يفوز الحزب الجمهورى بالأغلبية فى الهيئة التشريعية للولاية .

ويتولى محافظ الولاية امرة بوليس الولاية وحرسها المحلى . ولا يجوز توجيه هذه القوات ضد الولايات الأخرى، وانما مهمتها حفظ الأمن فى داخل الولاية . وقد يدعى الحرس للخدمة العسكرية الفديرالية ، كما يحق للمحافظ ، من جهته، أن يستدعى لمعاونته القوات العسكرية للولايات المتحدة ، اذا تعذر عليه صون الأمن وحفظ النظام . ويسهر المحافظ على تنفيذ بعض القوانين . وهو الذى يتصل بالحكومة الفديرالية، كما انه يحضر الاجتماعات التى يعقدها زملاؤه المحافظون ، ليتداولوا فى شتى المسائل والشئون السياسية مع نظرائهم . ويتولى المحافظ حق العفو ، وقد يشترط فيه موافقة لجنة العفو أو الافراج المعلق على شرط .

ويختلف حاكم الولاية ، عادة ،عن رئيس الولايات المتحدة فى أنه محاط بفريق من ذوى المناصب التنفيذية الثانوية ، يشغلونها لا بطريق التعيين من الحاكم ، بل بطريق الانتخاب من الشعب . ومن جراء ذلك هم لا يدينون للحاكم بمراكزهم. وقد يكون نائب الحاكم — وهو خليفته — على خلاف دائم مع الحاكم ، ومن جراء ذلك قد يصاب النشاط الادارى فى الولاية بالشلل فى بعض الأحيان .

ومن خصائص الأوضاع التنفيذية فى بعض الولايات ، وسيلة العزل ، حيث يجوز للشعب أن يقدم عرائض يطالب فيها بالشروع فى عملية انتخابية خاصة لعزل الحاكم أو سواه من ذوى المناصب المحلية الكبيرة . وهو اجراء يراد به ، من الوجهة الفقهية ، تمكين الناخبين من فض نزاع مستحكم بين فريق من الموظفين المنتخبين . وقد اتضحت فائدته العملية فى أن أصبح مجرد امكان الالتجاء اليه سلاحا مسلطا على الموظفين المحليين الذين يوشك أن يستعصى بينهم الخلاف . فهم يسرعون الى عقد الصلح بينهم ، فيعود الوئام الى دار الولاية .

ومن الفوارق الأخرى بين حكام الولايات ورئيس الدولة، ان حاكم الولاية يستطيع أن يطمع فى منصب أعلى من منصبه. وكثيرا ما يكون ذلك . فاذا توفى ممثل الولاية فى مجلس الشيوخ الفديرالى ، فقد يقدم الحاكم استقالته ، حتى يعينه

نائب الحاكم عضوا فى مجلس الشيوخ حتى نهاية مدة سلفه . الا انه ، فى أغلب الأحيان ، يعين فى هذا المنصب صديقا له ، أو منافسا له . وهذه التعيينات قد تكون مرارا مغرضة . فهى قد تؤثر فى المعركة الانتخابية التى لا بد أن تدور فيما بعد ، لانتخاب عضو فى مجلس الشيوخ ، عندما يحل ميعاد تجديد العضوية . فقد يرغب الحاكم فى أن ينتهز تلك الفرصة ليرشح نفسه لمجلس الشيوخ ، أو ليرشح لها سواه ، حتى يخلو له المجال لاعادةانتخابه حاكما للولاية . وفى الولايات الكبرى التى تشتد فيها المنافسة بين الحزبين — مثل نيويورك أو أوهايو — قد يطمع الحاكم فى منصب رئيس الدولة ، فى البيت الأبيض . فينتهز فرصة المناورات التى تدور حول منصبى حاكم الولاية ، وممثلها فى مجلس الشيوخ الفديرالى ، لتحسين مركزه فى لحظة بدء السباق ، فى المؤتمر القومى للحزب الذى ينتمى اليه .

والهيئة النيابية فى الولاية موقفها فى الأوضاع السياسية الاميريكية كموقف الأيتام المحرومين من العطف . فليست لها من العزة والمكانة ما يستوقف اهتمام الرأى العام ، مثل الكونجرس فى الولايات المتحدة . وليس لها الاتصال المباشر الوثيق بالشعب ، مما قد يمكنها من أن تخطب وده بأن تدخل التحسينات المحلية الهامة التى يرجوها ، لأن هذه فى الواقع من اختصاص الهيئات البلدية فى المدن .

وقد استقرت التقاليد على ان الهيئة التشريعية فى الولاية لا تعمل الا بعض الوقت . فأعضاؤها انما هم من الأفراد المبرزين الذين يتاح لهم أن يجتمعوا ، لبضعة أسابيع لا كل سنة ، او كل سنتين ، لحل المسائل التى تهم الولاية دون سواها . ولذلك فالمكافأة التى تصرف لهم تحدد على انها تعويض عن الوقت الذى يستغرق منهم ، ولا تعتبر أجرا عن نشاط كامل . فلا غرابة ، والحالة هذه ، فى ان الكثيرين من أعضاء الهيئات النيابية فى الولايات يجمعون بين صفتهم النيابية وبين تولى الأعمال الخاصة وفى طليعتها مزاولة المحاماة. ولابد أن يؤثر هذا النشاط المهنى المستقل فى أوجه التصويت فى الهيئة النيابية .

ويضرب مثلا لذلك ان أعضاء مجلس الشيوخ لاحدى الولايات كانوا يتقاضون ، قبل الحرب العالمية الثانية ، مكافأة لا تتعدى ٧٠٠ دولار فى السنة . وفى الوقت نفسه ، كان أحد ممثلى شركة كبرى ، لها مصالح فى المناجم الموجودة فى تلك الولاية ، يفاخر بأنه من المتعذر كلية أن تنتهى الهيئة النيابية فى الولاية الى أن تفرض على شركته أتاوة عن المعادن المستخرجة ، هذا لأن معظم أعضاء مجلس الشيوخ فى الولاية كان كل منهم قد عين محاميا عن الشركة فى مدينته ، وكان يتقاضى عن ذلك اتعابا مقدرة جزافا بمبلغ ٥٠٠٠ دولار فى السنة .

وفى كثير من الولايات ، يوجد فى مجلس شيوخ الولاية زعيم للمجلس ، أو عدة زعماء ، يمثلون مصـالح الشركات القوية . وذوو الأعمال يهمهم طبعا التشريع الذى يقرره مجلسا الولاية . فهو مهم ، مثلا ، بالنسبة للمقاولين الذين يعملون فى الأشغال العامة ، كما يهم المستغلين لالعاب القمار والميسر وهم يطمعون فى الا تتدخل السلطات لعرقلة نشاطهم المريب أو لوقفه عند حد . ويستطيع زعيم المجلس أن يدبر مثل هذه الشئون ، بما يرضى أصحاب المصالح ، بفضل ما يتوفر له من وسائل السيطرة على النشاط التشريعى . وتتركز سلطته عادة فى الاعتقاد السائد — وقد تؤيده الوقائع — بأنه فى مقدوره أن يحول دون اعادة انتخاب أى عضو لا ينزل عند مشورته .

ويضاعف بعض أعضاء المجالس التشريعية فى الولايات دخلهم بوسيلة اقتراح مشروعات قوانين « تهديدية » . فقد يقترح أحدهم ، مثلا ، مشروع قانون يفرض على المسارح اتخاذ احتياطات مرهقة التكاليف لمكافحة الحريق ، أو يضع قيودا ، مرغوبا فيها لحـد ذاتها ، لأعمال المقرضـين بالربا الفاحش . وهـو فى قرارة نفسه لا يعتزم السير فى هـذه التشريعات حتى نهايتها . وانما غرضـه أن يرعب أصحاب المسارح ، أو أصحاب محال التسليف ، حتى يلجأوا الى أن يوكلوا فى الدفاع عن مصالحهم — بالاتصال بمقترح التشريع — محاميا معينا ، يتقاضى منهم اتعابا مبالغا فيها ، هى رشوة مستترة ، تؤدى الى سحب الاقتراح .

ويعزى الانخفاض النسبى فى مستوى الأخلاق فى نظام الحكم فى الولاية ، الى ان الناخبين لا يولونه ماينبغى من اهتمامهم . فالشعب قلما يعرف ، بل قلما يعنى بأن يعرف ، دقائق الأوضاع القانونية فى الولاية ، وارتباطها بمصالح ذوى الأعمـــال . ولا يتمسك الجمهور بأن يخصص للخدمة العامة مواطنين أكفاء أفاضل ،على أن تؤدى لهم الأجور المناسبة ، مما يغنيهم عن أن تكون لهم مهنة أخرى أصلية . ولا يولى الشعب الشئون السياسية ، فى محيط الولاية ، من الاهتمام ما يمكن المواطنين المخلصين من أن يفوزوا فى الانتخابات ، على الرغم من معارضة « الآلات السياسية » القوية ، ذات النشاط المريب . وقد تقع ، من وقت لآخر ، فضائح تبلغ من الجسامة ما يستحث الشعب على أن يطالب بتقويم الأوضاع.

وقـــد ترتب على انعدام الثقة فى الهيئات التشريعية فى الولايات ، ان أصبحت الولايات تميـــل الى أن تدمج ، فى صلب دساتيرها المحلية ، كثيرا من الأحكام التشريعية .ولذلك تضخمت دساتير الولايات ، وانخفضت مكانتها عن الحـــد الخليق بالقانون الأعلى للولايه .

فاذا راعينا انصراف الرأى العام عن الاهتمام بالهيئات السياسية فى الولايات والذود عن كرامتها ، أعجبنا بالخـــير الكثير الذى جنته الولايات المتحدة من النشاط السياسى فى نطاق اختصاص الولايات . فكثيراً ما تحقق مصالح الشعب ،

عندما يوليها الشعب ما تستحق من اهتمام ، أو عندما يوفق الى انتخاب حاكم نزيه قدير ، يوجه شتى القوى الى تحقيق المطالب الشعبية .

ولقد أحرزت الولايات قصبة السباق فى كثير من ميادين الرقى . فنجحت كل النجاح فى تنظيم السكك الحديدية ، والخدمات العامة، وتداول المشروبات الروحية . وأصدرت التشريعات العمالية الأولى فى أميريكا لحماية النساء والأطفال. وهيأت لبعض المدن وسائل اختبار ضروب مبتدعة من الحكم المحلى . وقد اتجه جهد الهيئات التشريعية فى الولايات ، فى الآونة الأخيرة ، الى رفع مستواها الذاتى ، فتوسعت فى البحوث التشريعية المقارنة ، وأوجدت المتخصصين فى الصياغة القانونية المحكمة ، ويسرت التعاون بين الولايات المتجاورة فى دراسة المشكلات التشريعية المشتركة بينها .

والواقع ان الجزء الأكبر من التشريع الفديرالى الرامى الى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية اقتبس من تشريع الولايات ، والمادة التى أدرجت فى الدستور الفديرالى فى شأن تنظيم التبادل التجارى مكنت من معالجة التضارب بين شتى التشريعات التجارية فى مختلف الولايات . والقوانين الفديرالية الخاصة بالضمان الاجتماعى تولدت من القوانين التى أقرتها فى ذلك الولايات ، بادىء ذى بدء . وكان من أقوى الدواعى الى انشاء القوانين الفديرالية الرغبة فى أن

يجعل لكل مواطن اميريكى مجموعة من الحقوق الشخصية المعروفة الثابتة ، تلازمه حتما عندما ينتقل من ولاية لأخرى، وهو ما يضطر اليه ملايين من المواطنين . فأصبحت الولايات وكأنها المعامل التى تختبر فيها القوانين التى يراد ابتداعها . فاذا نجحت هذه التجارب ، يحمل هذا النجاح الرأى العام على أن يطالب بالاستزادة والاطراد ، فى الأوضاع الجديدة ، الى أن تنتقل الأوضاع المستحبة من نطاق الولايات الى النطاق الفديرالى .

ولكل من الولايات سلكها القضائى ، وهو صورة مصغرة للسلك القضائى الفديرالى ، وتهيمن عليه محكمة عليا محلية ، لها أن تقرر أن بعض القوانين التى تقرها الهيئة التشريعية للولاية هى غير دستورية . على أن محاكم الولاية أقرب فى مجموعها من مستوى عامة الشعب ، وهى تطبق نوعا خاصا من القوانين . وبينما المحاكم الفديرالية تبنى قضاءها ، فى الأغلب ، على ما هو مدون فى الدستور الفديرالى ، تبنى محاكم الولايات قضاءها على الأوضاع القانونية العامة ، فيما عدا القوانين المفوض تطبيقها صراحة للمحاكم الفديرالية . وقد أدمج جانب من تلك القوانين فى دستور الولاية . وتقوم الهيئة التشريعية للولاية باقرار جانب من التشريع المطبق ، الا أن هناك ، الى جانب هذا وذاك ، جزءا كبيرا من التشريع المعمول به ، لا يخرج عن أن يكون « الشرع الانجليزى

العادى » ، تقتبس منه المحاكم فى أحكامها ما يوافق الظروف والطباع والمبادىء الخلقية السائدة فى أميركا . أما فى ولاية « لويزيانا » — وكانت من المستعمرات الفرنسية — فقد ورثت معظم القوانين التى تطبقها محاكمها عن التشريع الفرنسى ، على الوجه المسجل فى مجموعة قوانين نابوليون .

ويتألف « الشرع العادى » من كتلة الأحكام السابقة ، ومنها الأحكام التى أصدرها القضاء الانجليزى . وهذا الشرع يسرى على سائر الجنايات وعلى مختلف المنازعات بين المتقاضين ، فيما عدا الموضوعات التى تكون السلطة التشريعية المحلية قد عرضت لها صراحة ، فنظمتها بقانون وضعته لها خصيصا . ولذلك تعرف العبارة المشهورة الواردة فى الدستور الأميريكى التى تكفل لكل مواطن أن « يجرى فى شأنه القانون مجراه » بأن المقصود منها : « أن يراعى فى شأنه الشرع العادى » .

ومثلا لذلك نذكر أنه صدر قانون ، فى سنة ١٨٧٢ ، فى ولاية « الينوى » ينظم مخازن الاستيداع ، فرأت محاكم هذه الولاية أن تأخذ به ، بينما رأى بعض أصحاب الشأن أن يطعنوا فيه بعدم دستوريته ، لدى المحكمة الفدرالية العليا للولايات المتحدة ، بدعوى انه يؤدى الى الاستيلاء على بعض الأملاك دون « ان يراعى فى ذلك الشرع العادى » . فقضت المحكمة بأن تنظيم مخازن الاستيداع ، أمر جائز ، لارتباطها

بمصالح الجمهور عامة. واستندت المحكمة — فى تعريفها المقصود بعبارة « ان يجرى القانون مجراه » — الى الشرع الانجليزى الدارج بدعوى ان «منه يستمد الشرع الذى يقيمه الدستور» وهذا « الشرع الدارج » تتقيد به الحكومة الفديرالية ذاتها ، استنادا الى النصوص الدستورية التى تقوم بمقتضاها ، وهذا طالما انه لم يتناوله التعديل ، سواء أكان باقرار تشريع وضعى جديد ، أم بتنقيح الدستور .

ومحاكم الولايات أكثر من المحاكم الفديرالية استنادا فى أحكامها الى قواعد « العدل والانصاف » . ولا تسرى قواعد الانصاف هذه الا فى الدعاوى المدنية ، مثل دعوى قسمة تركة بين عدة ورثة . وقد يستند القاضى الى قواعد الانصاف ليمنع أحد الأفراد من أن يأتى عملا يكون مشروعا فى حد ذاته الا أنه يترتب عليه اضرار بالغير لا تسوغه مصلحة .

وقد نشأت مذاهب « العدل والانصاف » فى بريطانيا ، من جراء أن الشعب هناك لم يكن ليرتاح فى بعض الأحيان الى القوانين الوضعية ، فقد يكون لهذه القوانين من الجمود والصرامة ما يجعلها لا تجارى مطالب العدالة فى بعض الظروف الاستثنائية . والعدالة انما يمثلها « ضمير الملك » ، والملك مكلف بأن ينظر فى أحوال رعاياه ، فاذا لمس فى الأوضاع القضائية غبنا أو ظلما ، كان عليه أن يقوم الأوضاع . أما « ضمير الملك » فكان عينه ولسانه وزير العدل ، وكان لديه فى

ذلك مجلس ، أقام كتلة مستقلة من المبادىء ، تتضمن قواعد مستمدة من القانون الكنيسى ، ومن القانون الرومانى .

ويذكر قراء الكاتب الروائى « شارلس ديكنز » أن « مجلس العدالة » غرق فى الاجراءات المعقدة التى حددها لنفسه ، حتى أصبح ورثة الأملاك الشاسعة يعجزون عن أن يحصلوا على حقوقهم الا بعد مضى وقت طويل . اما فى الولايات المتحدة ، فقد تولى التشريع تنظيم القواعد الخاصة بتحقيق العدالة وتحديد مداها . وهناك فى بعض الولايات « مجالس عدالة » تختص دون سواها بالقضايا التى تستند الى العدالة والانصاف . الا انه فى أغلب الولايات ، تتولى المحاكم العادية والفديرالية ،فى قضائها الدارج ، تطبيق القانون والعدالة معا .

والطبقة الدنيا للقضاء ، فى أغلب الولايات ، هى محكمة البوليس ، أو محكمة المفوضين ، حيث يملك القاضى أو المفوض أن يحكم على السكير العربيد بالحبس ثلاثين يوما ، أو ان يحاكم من يتهم بالاسراع فى قيادة سيارة ، دون أن يشاركه فى ذلك محلفون . وله أيضا أن يستمع الى رجل متهم بالقتل ، فيقرر القبض عليه حتى تجرى محاكمته أمام محكمة أعلى درجة .

وفوق ذلك تقوم المحاكم العادية ، وهى تنظر فى القضايا التى لها من الأهمية ما يبرر الاستعانة بمحلفين .

وقد يلمس الأثر السيء للتدخل السياسى لدى محكمة البوليس أو المفوضين . فقد يعهد بالقضاء فيهـا الى رجل لا ثقافة قانونية له ، ولم يفز بالمنصب الا فى ظل الاستغلال السياسى . أما المحاكم الأعلى درجة ، فهى فى مأمن من الفساد على الأغلب .

وفى معظم الولايات ، يتولى الشعب انتخاب قضاة المحاكم الجنائية ، لأجل معـلوم . ولا يرتاح المحامون الى مبـدأ الانتخاب الشعبى للقضاة ، لقولهم ان هذا الوضع يخضع القضاة للاجواء السياسية . وتعمل نقابات المحامين غاية جهدها للتأثير فى هذه الانتخابات ، لعلها تؤدى الى اختيار أحسن القضاة ،فى نظر المحامين. أما نقابات العمال والهيئات التعاونية للفلاحين ، فهى تتمسك بمبدأ اختيار القضاة بالانتخـاب الشعبى ، لخشيتها من انه ، اذا عهد الى حاكم الولاية فى تعيين القضاة ، فقد يحابى أنصار رجال الأعمال . ويترتب على هذه الأوضاع أن المحاكم فى الولايات — وهى التى تفصل فى معظم المنازعات القضائية — مضطرة لأن تحسب حساب القوى السياسية السائدة فى الولاية . فعليها أن تلزم جادة الاستقامة ، وأن ترعى العدالة ، على أن يجرى ذلك على النحو الذى يروق للناخبين ، والذى يتمسك به هؤلاء .

وتضم المصالح فى الولايات عددا من المستخدمين المعينين لأسباب سياسية ، يزيد عن عدد المستخدمين المعينين بسبب

كفاءتهم ، وهذا على خلاف الحالة فى المصالح الفديرالية . والخدمة المدنية فىالولايات تصاب بالضرر، كما تتضرر كذلك الهيئة النيابية فيها ، من جراء انعدام اهتمام الجمهور بشئونها على أن الأحوال فى تحسن مطرد ، بفضل دوافع متعددة .

وفى مقدمة هذه الدوافع ، الزيادة المطردة فى الخدمات العامة الفنية ، للوقاية الصحية أو للمشروعات الهندسية . ولو أفسدت السياسة هذه الخدمات ، لما سكت الشعب ، بل هو يحاسب الحزب المسئول عن الفساد حسابا عسيرا . فلابد فى هذه الخدمات اذن من مراعاة الكفاءة ، مما يقاس عليه فى الخدمات الأخرى .

ونذكر كذلك من الدوافع الى الرقى ، المعونة الفديرالية . فلو امتدت أيادى المختلسين والمفسدين ، من القائمين على الصرف فى المحيط المحلى ، الى المبالغ التى تمنح من الخزانة الفديرالية،لقلت الفائدة التى تعود على الشعب من هذه المعونة فلا يلبث الشعب أن يشكو ويحتج ، فيشعر ممثلو الولاية فى العاصمة الفديرالية بأن الأموال التى جاهدوا فى الحصول عليها لمصلحة ولايتهم ، لم تأت بالنفع المحلى المبتغى . فاذا حصلوا فيما بعد على معونة فديرالية أخرى ، علقوا التصرف فيها على شرط مراعاة الكفاءة ، دون سواها ، فى اختيار الموظفين المحليين الذين سوف يعهد اليهم فى التصرف فى هذه المعونه .

فتضطر مصالح الولاية تدريجيا الى الاستعانة بموظفين يمتازون دراية واستقامة واخلاص ، مما يؤيد جهود المواطنين الذين يجتهدون لرفع مستوى الخدمة العامة فى الولاية .

هذا وتلاقى حكومات الولاياتمصاعب جمة فى الحصول على الايرادات المحلية التى تغطى بها المصروفات . ولا يرجع ذلك لتضخم ميزانياتها بالنسبة لميزانيات الهيئات الأخرى ، وانما يرجع الى عجزها عن تحصيل القـــدر اللازم لهـــا من الضرائب . فميزانية احدى الولايات الزراعية قد تتراوح بين مائة مليون دولار ، ومائتى مليون دولار . بينما تبلغ ميزانية ولاية مثل نيويورك الف مليون دولار ، فتصبح من نظـــائر ميزانيات الشركات الصناعية المتوسطة فى الولايات المتحدة . ويلاحظ أن ميزانية « ولاية » نيويورك تقــل عن ميزانية « مدينة » نيويورك .

وتملك الولايات حق فرض الضرائب على العقارات وعلى المنقــولات ، وعلى الترخيصات الصناعية وعــلى البيوع والتصرفات ، وعلى الدخل الصناعى أو الشخصى ، كما لها أن تفرض رسوم الانتاج على البنزين والسجائر . على انه يلاحظ ان الضرائبالعقارية محدودة الفائدة بالنسبة للولايات لكونها أهم مصادر الدخل الذى تعتمد عليه الهيئات المحلية الصغرى . وهناك حد أعلى للضرائب التى تستطيع العقارات أن تتحملها . فلو جووز هذا الحد ، لانصرف الممولون عن

تملك العقارات . وهناك حد أعلى كذلك للضرائب التى تستطيع الولايات أن تفرضها على الدخل العام ، نظرا لأن هناك من الضرائب الفديرالية المفروضة على هذا الدخل مايقرب من حد الارهاق ، وبخاصة فى الشرائح العليا . فالممول الموسر الذى يضطر لأن يؤدى للحكومة المركزية ضريبة على دخله العام قد تبلغ ٦٠ أو ٧٥ من مجموع الدخل ، لا يقدر بعد ذلك على أن يؤدى قدرا مماثلا للولاية ، من الجزء المتبقى له من دخله .

ولذلك لا يتسع المجال أمام الولايات لأن تفرض على الدخل العام ضرائب تتفاوت نسبها بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا على قدر التفاوت الملحوظ فى الضرائب الفديرالية . ولما كانت الضرائب على الأموال المنقولة والمبيعات والرسوم على البنزين والدخان وغيرها تقع وطأتها على ذوى الدخل المحدود ، فيؤخذ على الضرائب التى تفرضها الولايات انها قد تعرقل التجارة عامة . ويكفى أن ترفع احدى الولايات الرسوم المفروضة على البضائع المحلية ، حتى يتدفق المشترون على الولايات المجاورة لها ، للشراء منها بأثمان مخفضة .

ولما كانت الولايات محدودة الدخل ، فهى كذلك محدودة المسئولية . وتميل الولايات فى الغالب الى ان تلقى كثيرا من أعبائها على الحكومة المركزية . كما تترقب الولايات ان تتلقى قدرا كبيرا من المعونة من الخزانة الفديرالية . وهى تحصل

من قديم الزمن على اعانات للطرق وللمدارس . ومنذ سنة ١٩٣٣ انتقل الى مصلحة الضمان الاجتماعى الفديرالى كثير من المسئوليات عن اعانة المتعطلين ، وغير ذلك من المساعدات الاجتماعية . وقد أصبحت التقاليد المرعية فى أوقات الازمات ان تعمد السلطات الفديرالية الى التوسع فى برنامج الأشغال العامة ، لتخفف من حدة التعطل فى الولايات .

وتقوم المعونة الفديرالية للولايات على حقيقتين اقتصاديتين فالحكومة المركزية تقدر على ان تفرض من الضرائب اضعاف ما تقدر عليه الولايات ، هذا لانه لا سبيل الى التهرب من اداء الضرائب الفديرالية الا بالنزوح عن البلاد كلية . ثم ان الاعتماد على الخزانة الفديرالية يؤدى الى تحقق بعض المساواة بين المواطنين فى شتى الولايات . فهناك بين الولايات تفاوت كبير فى الموارد . والمواطن الذى ينتمى الى ولاية غنية ، يستفيد ، لا شك ، من الأعمال التى يؤديها للمواطنين فى الولايات الفقيرة . فهؤلاء من عملائه وهم من مصادر ارباحه . فاذا ما تولت الحكومة المركزية تحصيل بعض الأموال فى الولايات الغنية لانفاقها فى الولايات الفقيرة ، فهذا عدل فى ذاته ، ثم ان هذه الأموال لا تخرج فى الواقع من التداول ، وانما يعم بها الرخاء . فتحقيق بعض المساواة بين شتى الولايات أفضل اذن من اشتراط الاكتفاء الذاتى على كل ولاية بحدتها .

وللدواعى ذاتها ، تعتبر من كبرى المهام المفروضة على كل ولاية ، تقريب الشقة بين المناطق الغنية والمناطق المعدمة ، فى الولاية ذاتها . فالمدن ، على وجه العموم ، تستقطع من الأرباح نصيب الأسد ، فى اتجارها مع الريف . ولولا تدخل الدولة ، لانتقلت ملكية العزب والأراضى الزراعية من أيدى الزارعين الى البنوك وشركات التأمين والممولين فى المدن . وهذا ما وقع فعلا فى سنة ١٩٣٣ . وهو اتجاه ضار بالرفاهية العامة . لذلك يجب على الولاية ان تحقق بعض التوازن ، بمنح الاعانات الى أفقر المناطق ، على حساب أغناها ، لتدارك اختلال الميزان التجارى . وتلك الاعانات قد تأتى فى صورة أموال تنفق على تعبيد الطرق ، أو غيرها من الأشغال العامة التى تجرى لفائدة الريف من الأموال التى تجبى من المدن ، وهذا الى جانب الاعانات المباشرة للمدارس والمكاتب والخدمات الاجتماعية المحلية فى المناطق الريفية الفقيرة .

فابتغاء للمساواة ، ونظرا لتفوق الحكومة المركزية على حكومات الولايات فى القدرة على جباية الضرائب ، لا تفتأ الولايات تلجأ الى واشنجتون ، تلتمس العون من العاصمة . على أن الشعب الأميريكى لا يروقه هذا الاتجاه الى المركزية المتطرفة ، لما يترتب عليه من تضخم المصالح الحكومية المركزية وفروعها المحلية ، ومن اضمحلال شأن الولايات واهدار كرامتها . وقد أبدى زعماء كل من الحزبين رغبتهم فى الاهتداء

الى وسيلة تقف بنمو الحكومة الفديرالية عند حد . وقد طالب المستر ستيفنسون ، فى الخطب التى ألقاها بمناسبة ترشيحه لرياسة الدولة فى الانتخابات التى جرت أخيرا، بتوطيد المسئولية اللامركزية، الى أقصى حد مستطاع، حتى تنتقل بعض المقاليد من واشنجتون الى الولايات ، ثم من الولايات الى السلطات المحلية فيها . وقد أشار الرئيس ايزنهاور فى أوائل سنة ١٩٥٣ باجراء دراسة مستفيضة للروابط بين الدخل الفديرالى وموارد الولايات ومسئولياتها ، ابتغاء لاعادة النشاط والحيوية الى الولايات .

وقد قدمت اقتراحات عدة لتعاد للولايات مكانتها ومسئوليتها . ومنها أن تمتنع الحكومة الفديرالية عن أن تفرض أنواعا معينة من الضرائب — مثل الضريبة على البنزين التى تعتمد عليها الولايات لتغطية نفقات صون الطرق الرئيسية . ومنها أن تتولى الحكومة الفديرالية ذاتها جباية القدر الواجب من الضرائب فى الولايات التى تقصر فى ان تفرض على أبنائها القدر الواجب من الضرائب ، على الا تجبى الحكومة الفديرالية شيئا فى الولايات التى تفرض من جانبها القدر المناسب من الضرائب . وقد التجأ الى هذه الوسيلة مثلا للضغط على الولايات التى كانت تقصر فى نشاطها فى مجال الضمان الاجتماعى الفديرالى . وقد اقترح الأخذ بها فى شأن الضريبة على الدخل العام ، لما رؤى من أن موارد

الولايات سوف تزداد كثيرا اذا انعدم التضارب فى ذلك بين شتى الولايات ، وبعضها تخفض ضرائبها المحلية لاغراء الأثرياء على أن ينتقلوا اليها ، تهربا من الضرائب التى يؤدونها فى الولاية التى يقيمون بها حالا .

وهناك وسائل كثيرة أخرى سوف يلجأ اليها — على قدر المستطاع سياسيا — لمقاومة الاندفاع القوى نحو المركزية المتطرفة . فالشعب الأميريكى قليل الاهتمام بشئون حكومات الولايات فى الظروف العادية . على انه اذا لمس تعرضها للخطر أسرع الى نجدتها .

السلطات المحلية

يعيش ما يزيد عن نصف أهالى الولايات المتحدة فى المدن. وهناك حوالى مائه مدينة فى كل منها أكثر من مائة ألف من السكان . وفى خارج المدن ، توجد مناطق ريفية لها سلطتها المحلية المستقلة . وهناك ألوف من السلطات المحلية صاحبة الاختصاص فى شئون المدارس أو الخدمات الصحية أو غير ذلك من الأغراض المحددة . ولا يقف اختصاص هذه السلطات عند الحدود الأقليمية ، فقد يمتد الى عدة أقاليم أو مدن أو مراكز متجاورة . ويترتب على ذلك أن الممول الواحد قد يؤدى الضرائب والرسوم الى ست جهات مستقلة ، هى الحكومة الفديرالية ، وحكومة الولاية ، والسلطة المحلية فى المنطقة ، والسلطة المحلية فى المدينة ، والسلطة المحلية فى مركز بل وفى مركزين .

ويذكر عن الزعيم «توماس جيفرسون» أنه كان يستنكر وجود المدن ، ويعتبرها من مواقر الموبقات . والواقع أن الأوضاع السياسية فى مدن الولايات المتحدة كانت مرتعا خصبا للفساد ، طوال الجيل التاسع عشر ، وكان هذا يرجع بخاصة الى أن المهاجرين الجدد الذين كانوا يقصدون أفواجا الى المدن من أوربا أو من الأرياف الأميريكية ، كانوا يقعون سريعا فى حبائل الآلات السياسية فى المدن . وقد تحسنت الأمور منذ سنة ١٩٠٠ ، بفضل ارتفاع مستوى المعيشة ، واطراد التضامن الاجتماعى لدى عمال المدن . فأصبحوا أقل حاجة الى التماس العطف والاحسان من كبار القابضين على المقاليد السياسية فى المدينة . وكذلك يرجع الفضل فى تحسن الأحوال الى تقويم أسس الحكم المحلى فى المدن .

ولا يعترف للمدن بأى حق من حقوق السيادة ، وان كانت المدن تستطيع فى الغالب أن تحمل الولاية على أن تقر للمدينة الأوضاع التى يرغب أهل المدينة فى أن يحكموا بمقتضاها . وهناك ثلاثة أنواع من نظم الحكم فى المدن : أقدمها وأكثرها شيوعا ايجاد عمدة وبجانبه مجلس .

وهناك مدن تحكمها لجنة مفوضة. وقد ابتكر هذا الوضع فى مدينة « جالفستون » ، فى تكساس ، فى سنة ١٩٠١ ، عندما ابتليت المدينة بفيضان دعاها الى اقامة نوع من السلطات المهيأة لمواجهة الطوارىء . وقد ذاع هذا النظام ، فأخذت به

المدن المتوسطة ، وظل ينتشر لمدة خمس عشرة سنة ، ثم توقف انتشاره . واتجه الميل العام نحو نوع ثالث من الحكم المحلى، يقوم على وجود مجلس والى جانبه مدير ، أو على وجود مدير للمدينة فقط . ويعم هذا الوضع حوالى تسعمائة مدينة متوسطة الرقعة .

أما عن النظام العتيق الذى كان يعهد بالحكم الى عمدة ومعه مجلس — فكان يؤدى الى أن يصبح أعضاء المجلس أو شيوخ المدينة هم المحتكرون للسياسة المحلية ، يطبعون على أن يكافئوا أنصارهم بتعيينهم فى وظائف المدينة . وكانت هذه الأوضاع توافق الى أبعد حد الآلات السياسية الجانحة الى الفساد . فقد كانت تجد فيها مجالا مناسبا لمناوراتها ، ولذلك كانت تعارض فى استبدال نظام جديد بهذه الأوضاع. ومع ذلك فقد أدخلت تحسينات كثيرة على نظام « العمدة والمجلس » .

ومن مقتضاها أن أصبح المجلس يتألف من هيئة واحدة، بعد أن كان يضم هيئتين . وخفض عدد أعضاء هذه الهيئة الواحدة ، وأصبحوا يختارون بالانتخاب العام المباشر . وتوالى التنظيم الادارى فى المدن ، لضرورة مجاراة اتساع نطاق الخدمات العامة ، وهى تتطلب مزيدا من المستخدمين المتخصصين الفنيين . وهناك مدن عـدة رأت أن تزيد من اختصاصات عمـدتها ، ليتحمل نصيبا أوفر من المسئوليات

الشخصية للحكم فى المدينة ، مما كان يقرب الشقة بين هذا النظام ونظام « مدير المدينة » ، دون الأخذ بهذا الأخير على علاته .

أما عن نظام العهد بالحكم الى «لجنة مفوضة» — فكان يرمى الى تحميل فريق قليل من المواطنين مسئولية الحكم فى المدينة ، يراقبهم الرأى العام . وتتألف هذه اللجنة فى الأغلب من خمسة أعضاء ، وتسند رياستها الى أحدهم ، وهو يدعى « العمدة » . ويشترك الخمسة الأعضاء فى رسم السياسة العامة . ويتولى كل منهم الاشراف على مصلحة من المصالح. وأشد المآخذ التى تؤخذ على هذا النظام أن الخلاف قد يدب بين أعضاء اللجنة ، فيعجزون عن أن يعقدوا أمرا ، ولا سبيل الى تدارك هذه العرقلة .

أما عن نظام « المجلس والمدير » — وقد ابتدع أولا فى مدينة « استاوتون » فى فرجينيا — فمن مقتضاه أن يتولى المجلس رسم السياسة العامة ، ويصدر القرارات الخاصة بشئون المدينة ، على أن تركز الادارة بعد ذلك فى يد مدير . والمجلس هو الذى يستخدم هذا المدير . فقد يأتى به من مدينة أخرى . والمدير الموفق فى عمله يستطيع أن يطمع فى أن تعهد اليه مدينة أخرى بمنصب مماثل ، يكون أسمى مرتبة ، فيرتقى فى مهنته تدريجيا . ويختص المدير بحق تعيين مستخدمى المدينة ، على أن يكون اختيارهم للكفاءة ، حتى يعاونوه فى أداء مهمته على الوجه المناسب .

ويقوم هذا النظام على اعتبار أن أهل المدينة انما يرغبون فى أن تصرف شئون مدينتهم ، كما تصرف شئون الشركات الخاصة تماما — أى أن يكفل لها ما تحتاجه من خدمات انتاجية وتوزيعية ، على أكمل وجه ، بأقل النفقات . ولذلك يرغب الشعب فى أن يكون للمدينة مجلس ادارة ، والى جانبه مدير عام ، يتصرفان فى شئون المدينة كما يتصرف تماما مجلس ادارة الشركة ومديرها فى شئون الشركة . وفى حالتنا هذه يعتبر كل فرد من أهل المدينة فى حكم المساهمين .

ولا جدال فى أن المدينة أقل حاجة فى تصريف شئونها الى النظريات السياسية ، من الأمة فى عمومها . فليس لأهل المدينة من المشاكل ما لايمكن حله الا بالوسائل السياسية . فالمدينة ليس لها مثلا سياسة خارجية . ولا تعترضها مشكلات اقتصادية كبرى ، من قبيل ما يعرض للأمة فى مجموعها ، مثل مشكلة تضخم النقد أو انكماشه ، مما لايمكن حله الا بالرجوع الى عاصمة البلاد . أما عن المطاعن التى وجهت الى نظام « مدير المدينة » هذا ، فهو انه لايكفل للأقليات فى المدينة ما تبتغيه من حماية ، لميل المجلس الى تغليب مصالح الأغلبية التى انتخبته . وقد سعت بعض المدن الى تحقيق بعض التوازن فى المجلس بين مصالح الأغلبية ومصالح الأقلية ، بأن قررت انتخاب المجلس على أساس التمثيل النسبى . وبناء على ذلك ، اذا حصلت الأقلية فى المدينة على ثلث أصوات الناخبين فهى

تحصل بهذا الأساس على ثلث المقاعد فى مجلس المدينـة ولولاه لما حصلت على شيء . الا أن الأخذ بوسيلة التمثيل النسبى فى الانتخابات القومية يؤدى الى تعدد الأحزاب الثانوية ، مما يعرض للخطر نظام الحزبين الكبيرين المتنافسين، وقد حالت خشية ذلك دون انتشار التمثيل النسبى فى انتخابات مجالس المدن .

ولقد اتسع نطاق نشاط السلطات المحلية فى المدن أكثر مما اتسع نطاق المدن ذاتها . فقد ابتدعت خدمات جديدة أصبح المواطنون لا يستغنون عنها بحال . فضلا عن أن اكتظاظ المدن بالسكان يتطلب مزيدا من وسائل المواصلات ، ومن وسائل الوقاية الصحية ، مما كان يسـتغنى عنه فى عهـد « جورج واشنجتون » . فحاجة المدن الى الأشغال والخدمات العامة ، والى مكافحة الحريق ، والى انشاء المدارس والمكاتب والى تدعيم قوات البوليس ، ترجح كثيرا قدرة هذه المدن ذاتها على زيادة مواردها .

فأهم مصادر الايرادات ، فى هذا المجال ، هى الضرائب على العقارات والرسوم على المبيعات ، فضلا عن الضرائب المباشرة على أرباح الأعمال . ولما كانت الضرائب على العقارات والمبيعات تتصل اتصالا وثيقا بأرباح الأعمال الحرة ، فان المدينة التى تتمادى فى فرض الضرائب على الأعمال يهجرها الأثرياء من أهلها الى الضواحى ، فيخرجون بذلك من نطاق ضرائب المدينة .

ونظرا لاختلال التكافؤ بين ايرادات المدن والمصروفات التى لابد لها من أن تواجهها حتى تحيا ، فيتحتم على المدن أن تعتمد على اعانات من الحكومة الفديرالية ، ولا سيما أن الأغلبية الانتخابية فى الولايات هى للزراعين ؛ فلا بد لها من أن ترضى هؤلاء بأن تنفق عليهم جانبا كبيرا من المبالغ التى تحصلها من سكان المدن ، فتقيم بذلك نوعا من المساواة بين الفريقين .

ولقد قام نزاع فى سنة ١٩٥٣ فى نيويورك بين عمدة مدينة نيويورك وحاكم ولاية نيويورك ، حول مقدار الاعانة التى كان يصح للمدينة أن تحصل عليها من الولاية . فالولاية كانت تخصص ٥٥٪ من مجموع دخلها لاعانة السلطات المحلية ، بينما مدينة نيويورك لم تكن تحصل من الولاية الا على ١٥٪ من ايرادات ميزانيتها . وكانت شكوى عمدة المدينة تنصب على أن قوانين الولاية كانت تتضمن من القواعد ما يخص الوحدات الصغرى بنصيب يزيد كثيرا عما ينوبها عدلا .

ومع ذلك ، فالتجاء المدن الى الخزانة الفديرالية التماسا لمعاونتها ، لايستند الى العدالة والمساواة فقط — لأن مصادر الايرادات تتركز عموما فى المدن الكبرى — وانما هـذا الالتجاء يبرره كذلك كون الحكومة الفديرالية أقدر على جباية الضرائب من كل من المدن على حدة . هذا لأن المدينة تخشى — اذا هى أثقلت وطأة الضرائب على سكانها من الأثرياء

والشركات الكبرى — أن ينقل هؤلاء مقر أعمالهم الى مدينة سواها ، تكتفى من الضرائب بالقدر الأقل . أما اذا فرضت الضرائب بواسطة الحكومة الفديرالية ، فلا مهــرب منها . وليس ما يمنع الحكومة بعد ذاك من أن تعطى للمدن الاعانات التى تحتاجها . وهذا ما يحدث فعلا .

ولما قامت الأزمة الاقتصادية الكبرى فى الولايات المتحدة، واضطرت المدن الى أن تنفق على المتعطلين من أبنائها مبالغ طائلة ، مما جعلها على شفير الافلاس ، أصبحت المدن تنظر الى حكومة الولاية بعين الازدراء — بينما كانت ترى فى الحكومة الفديرالية وفى خزانتها مصدر العون والخير .

وقد بلغت الخدمات العامة فى المدن ، ولا سيما الفنية منها ، مستوى عاليا ، على أساس من الاستقامة والانتاج . الا أن البوليس فى أغلب المدن لايزال متخلفا عن ركب التقدم، وهذا لخضوع التعيينات فيه للاعتبارات والتأثيرات السياسية. فضلا عن أن البوليس وطيد الاتصال ، بحكم عمله، بالأوساط الاجرامية ، وهى مستعدة دائما أبدا لأن تشترى سكوت البوليس عنها بالمال الوفير ، ولا سيما أن رجال البوليس لايتقاضون الا مرتبات منخفضة ، ولا ينظر اليهم المواطنون المبرزون الا بعين الريب والاحتقار . وقد ألفت لجنة من الهيئة التشريعية ، برياسة المستر « استس كيفاور » ، عضو مجلس الشيوخ ، أجرت فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ تحقيقا شاملا

فى انتشار الجرائم فيما بين الولايات . فثبت لهذه اللجنة أن بعض قوات البوليس فى المدن كانت تتقاضى مرتبات سخية ثابتة من بعض المنظمات الاجرامية . والأمل معقود على أن يعمل على رفع مستوى القوات البوليسية ، أسوة بما تم من رفع مستوى الخدمات العامة الأخرى ، ولا سيما أن مكافحة الجريمة أصبحت تتطلب مزيدا من التخصص الفنى ، وأن رجال البوليس أصبحوا يفوزون اليوم بكثير من عطف الرأى العام عليهم ورعايته لهم .

أما المواطنون الأمريكيون الذين يعيشون خارج المدن — ويبلغ عددهم الاجمالى ستين مليون نسمة — فهم تابعون لمجالس المناطق ، وهى تقوم هناك منذ عهد الاستعمار ، دون أن يتناولها تعديل كبير . وتتولى السلطة فيها لجنة تتألف عادة من أقل من عشرة أعضاء ، لها رئيس قد يكون قاضى محكمة المنطقة . ومجلس المنطقةهو الذى يشرف على حفظ سجلات الملكيات ، والوصايا ، وعقود الزواج ، وغير ذلك من الوثائق الخاصة بحياة الأفراد التى لابد من تسجيلها رسميا . ويتولى مجلس المنطقة تعبيد الطرق المحلية. وله نصيب فى تنظيم الانتخابات القومية أو انتخابات الولاية، وهو المسئول عن عمليات الاحصاء ،والتجنيد للقوات المسلحة. ويعين مجلس المنطقة « شريفا » يحفظ الأمن المحلى ، ومحققا يجرى التحقيق الأولى المحلى فى الجرائم ، وهو مكلف بأن يوجد دارا للمحكمة وسجنا .

وتختلف اختصاصات مجالس المناطق بعضها عن بعض ، كما تختلف ألقاب وتسميات ذوى المناصب فيها ، لأن لكل منطقة تقاليدها العريقة فى ذلك . وهى تتفاوت أيضا فى درجات الاستقامة أو استغلال النفوذ . وهى أقرب السلطات الى الشعب ، وأرسخها جذورا . وهناك مناصب كثيرة تابعة لها تسند الى مواطنين متطوعين ، لا يخصصون لها الا جزءا من وقتهم ، وهم فى الغالب لا يتقاضون مرتبات . وأهل الأرياف محافظون بالسليقة ، يبقون القديم على قدمه ، ويحبون أن تساس أمورهم كما كانت تساس أمور أبائهم من قبلهم . أما عن قلة الانتاج واستغلال النفوذ ، فقد ينظرون اليهما على أنهما عادات طبع عليها أهل البلاد من قديم الزمن ، وهى لا تمنع القافلة من أن تسير قدما ..

أما الأعباء المالية الخاصة بالطرق والمدارس ، فهى تنتقل رويدا من مجالس المناطق الى خزانة الولاية أو الخزانة الفديرالية . وكثيرا ما يعهد الى قوات البوليس التابعة للولاية لتحقيق الجرائم التى تدخل فى اختصاص المنطقة .

فالتيار المركزى أصبح يجترف بعض الاختصاصات التقليدية التى كان يعترف بها لمجالس المناطق . كما أن هذا التيار ذاته أصبح يلقى على عاتق مجالس المناطق خدمات كانت تتولاها فيما سبق الوحدة الادارية الصغرى ، وهى المجلس المركزى الأصغر .

ومن هذه المجالس المركزية الصغرى ما ينشأ لادارة مدرسة . كما قد ينشأ غيرها لجباية الضرائب ، أو لتعبيد

طرق ، أو لتنظيم الانتخابات فى حدود دائرة انتخابية فرعية .
وقد يمتد المركز الى دائرة اختصاص القاضى الجزئى المحلى.
ومن هذه المجالس المركزية ما لايتقيد بأى نظام مرسوم .
ومنها ما أصبح ظلا لا طائل وراءه ، كالمجالس التى أنشأت
فيما سبق لادارة مدرسة تتألف من غرفة واحدة ، فما لبثت
أن اندمجت فى مدرسة مجاورة دون أن يلغى صراحة المجلس
الذى أنشأ لرعايتها . وهناك مجالس مركزية ترعى خدمات
انتقلت فى الواقع الى اختصاص مجلس المنطقة ، من جراء
تحسن الطرق وتيسير سبل المواصلات .

وفى « نيوانجلاند » كان المركز يعتبر الوحدة الأساسية.
وكانت مساحته تتراوح بين ثلاثين وستين ميلا مربعا ، بحيث
يستطيع الريفى الذى لديه عربة يجرها جواد ، أن يقطع المسافة
بين عزبته وبين مقر المركز ، ذهابا وايابا ، ان كان اليوم صحوا.
والهيئة الأساسية فى كل حكم محلى هى « مجتمع المركز »
وهو مؤتمر محلى يشترك فيه المواطنون لانتخاب فريق مختار
منهم ، ينوب عنهم فى تصريف شئون مركزهم . وفى هذا
المؤتمر يحدد المواطنون مقدار الضرائب المحلية التى يرون
اداءها . ويحددون الشوارع التى يرون البدء فى تعبيدها ،
وعدد المقاعد التى يرون وضعها فى المنتزه المحلى ، وغير ذلك
من الشئون التى لا دراية لسواهم بها . وتلك الصورة
الخالصة للديموقراطية الصحيحة تبقى قائمة حتى يتضخم

عدد المواطنين ، الى أن يتعذر جمع شملهم بالوسائل المجدية، وعند ذلك يلتمس المركز من الولاية أن تقرر تحويله الى مدينة

وقد أنشأت فى بعض الولايات الشمالية بعض المراكز التى اعتبرت فى حكم المدن ، وكانت مساحتها تبلغ حوالى ستة أميال مربعة ، وهى تعتبر فى الواقع وسطا بين المدن والمناطق. ويتجه الآن الى ادماجها فى المناطق ، نظرا لأن تعبيد الطرق يؤدى بداهة الى تيسير المواصلات وتقريب المسافات .

وقد ترتب على انتشار السيارات تبديل كبير فى الأوضاع التقليدية فى الأرياف . ففى الأزمان الغابرة لم يكن من سبيل للانتقال الا السير على الأقدام أو ركوب الخيل أو العربات التى تجرها الدواب ، مما كان يحصر نطاق الاتصالات بين المواطنين . أما اليوم فان العامل أو المستخدم الذى يعيش فى وسط مدينة كبرى ، يستطيع أن يكون على اتصال شخصى وثيق بأصدقاء أو عملاء أو مدارس أو كنائس تبعد كثيرا عن مسكنه . وبذلك تفككت العرى التى كانت يوثقها فيما سبق الجوار الاضطرارى . وزالت الروابط السياسية التى كانت تنشأ من الاشتراك فى مجتمع ريفى متماسك . وليس ما يمنع المواطنين اليوم من أن يشتغلوا بالسياسة ، وأن يساهموا فى التنظيم الحزبى ، فى نطاق أوسع كثيرا مما كان فيما سبق ، فيتضاعف عدد انصار الحزب الواحد الغرباء بعضهم عن بعض .

ويجهد الشعب الأميركى فى أن ينشىء تقاليد وأنظمة

مبتدعة ، تجعل كلا يشعر من جديد بأن هناك عروة وثقى بينه وبين قطعة الأرض التى يقوم عليها منزله ، بعد أن تفككت ، للأسباب التى ذكرناها ، الروابط الاجتماعية التى كان ينشؤها التجاور . والحكومة الفدرالية ذاتها تعمل جهدها لتوطيد اللامركزية فى كثير من ضروب نشاطها . ولقد حاولت وزارة الزراعة أن تختبر وسيلة انشاء نوع من الجوار المصطنع بين فرق من المواطنين يدرسون معا فن استغلال المزارع ، بأن جعلتهم يتناولون المرطبات معا ، كما حاولت أن توجد بين أسرهم روابط حسن الجوار . فالمدارس الريفية النظامية ، وشركات التعاون لتوريد التيار الكهربائى ، والجامعات التابعة للدولة ، كل هذه الهيئات تعمل على احياء نوع جديد عصرى من الجوار الاجتماعى ، يجارى عصر انتشار السيارات .

وقد تكون هذه المحاولات كلها بدعا مصطنعة . ومع ذلك فهى تصطبغ بالصبغة الأميريكية البحتة . وقد طبع الأميريكيون على أن يبتكروا أوضاعا مستجدة ، كلما شعروا بحاجة ماسة الى شىء من ذلك . والشعب الأميريكى قليل الاطمئنان الى المركزية ، التى تفرضها عليه مقتضيات الرقى الفنى . ولذلك فهو يدأب فى سعيه لحماية اللامركزية ، ويرعى فى اخلاص وعقيدة تلك الجذور الراسخة فى أعماق أرض الوطن ، تمتص منها الحيوية السياسية المرجوة . فشتى تطورات الأوضاع الأميريكيه ، القائمة على التمازج بين السلطات الحكومية الكبرى والهيئات المحلية الصغرى ، انما تتولد من تضارب الدوافع الى المركزية ، والدواعى الى اللامركزية ، فى الحياة الأميريكية العصرية .

الحكومة ورجال الأعمال

يقوم في الولايات المتحدة — كما في غيرها من البلاد الديموقراطية — نظام اقتصادى مزدوج . فهناك من جهة منافسة حرة بين العاملين ، على صورة ما يسمى فى الكتب بالنظام « الرأسمالى » . وهذا يشمل المنشآت التجارية والصناعية الصغيرة ، والزارعين ، ورجال المهن المستقلة . وتقوم من جهة أخرى ، الى جانب ما ذكرنا ، منشآت تجارية وصناعية ضخمة ، تفرض ما تقرره هى من أسعار محددة ، أو غير ذلك من وسائل التقييد والتحكم ، وهذا ما يشار اليه أحيانا بنظام « المنافسة الاحتكارية » . وهناك احتكارات تحتمها طبيعة الأمور ، مثل التليفونات ، ومثل منشآت توريد التيار الكهربائى للمنازل . وهناك هيئات تعاونية توزع أرباحها بين عملائها ، بدلا من أن تذهب الى مساهمين . وهناك منشآت خاصة ، لا تسعى للربح ، وانما غرضها تأدية خدمات تمولها التبرعات ، كلية أو جزئيا ، مثل دور العبادة ، والجامعات الخاصة ، والشركات والنوادى والجمعيات الخيرية ، واتحادات العمال . كما أن هناك أعمالا تتولاها الحكومة ، مثل المدارس العامة وخدمات البريد .

ومما يزيد فى تعقيد علاقة الحكومة بشتى أنواع الأعمال

تعدد الأوضاع الاقتصادية ، ولكل وضع حاجاته واتجاهاته ، وقد يوجد اختلاف المناهج فى الهيئات الحكومية ذاتها ، سواء الحقت بالسلطة الفدير الية أو بالولايات أو بالسلطات المحلية. وفى مقدمة الذين يضغطون على الحكومة للحصول على معاونتها الطبقات « الرأسمالية » من السكان ، وهم رجال الأعمال ، كبارهم وصغارهم ، وأصحاب البنوك والزارعون ، وكل منهم ينافس غيره منافسة شديدة . ويفترض على الحكومة كذلك أن تمد يد المعونة الى دور العبادة والمدارس والشركات التعاونية وتتجسم هذه المعونة غالبا فى صورة الاعفاء من الضرائب. وقد كان التنظيم الحكومى أبعد أثرا فى الاحتكارات الطبيعية منه فى سواها .

هذا وكان الغرض الأساسى من اقامة الحكومة الفدير الية بمقتضى الدستور ، أن توجد لأميركا مشروعا من قبيل مشروع شومان فى أوربا ، كان يرمى الى معاونة رجال الأعمال بأن تنشأ لهم سوق واسعة الأرجاء ، بدلا من أن تنقسم البلاد الى أسواق صغيرة عدة ، تقوم بينها الحواجز الجمركية . وقد أدت الحكومة الفدير الية رسالتها بأن حرمت ، بادىء ذى بدء ، فرض أية رسوم جمركية فيما بين الولايات .

ثم خطت الحكومة الفدير الية خطوتها التالية بأن أوجدت — باشراف اسكندر هاملتون — أوضاعا مالية سليمة ، كانت خير عضد للأعمال وهذا بأن أخذت الحكومة على عاتقها

تسديد سندات الحرب، وكانت قيمتها قد نزلت الى الحضيض، ومنها السندات التى كانت قد أصدرتها الولايات ، وكان قد اشتراها المضاربون بما يقرب من خمسة فى المائة من قيمتها الاسمية . ففرضت الحكومة الضرائب على مجموع الشعب — وبخاصة الرسوم الجمركية على الواردات — لتسدد من حصيلتها تلك السندات . فأوجـدت بهذه الوسيلة رؤوس الأموال اللازمة لانشاء صناعات جديدة، فى بدء عهد الولايات المتحدة . .

ولم تكن الرسوم الجمركية بابا من أبواب الايرادات فحسب ، بل كانت كذلك وسيلة الى زيادة أسعار البضائع المستوردة الى حد يكفل حماية الصناعات الأميركية الناشئة من المنافسة الأجنبية .

وسرعان ما شرعت الحكومة الفديرالية فى منح الاعانات المباشرة وغير المباشرة ،الى رجال الأعمال .وساهمت الحكومة فى انشاء طرق المواصلات ، ثم فى انشاء السكك الحديدية ، وتبرعت الحكومة بأراضى المناطق الغربية ، التى كانت اشترتها أو فتحتها ، أو باعت هذه الأراضى بأثمان بخسة . فشرع فى استغلال تلك الأراضى الخصبة وتلك الغابات الكثيفة ، فى وسكونسين ومينيسوتا ، استغلالا لم يراع فيه ، فى عشرات السنوات الأولى ، ضرورة المحافظـة على ينـابيع الثروات

الطبيعية .وحتى فى أوائل القرن العشرين،كان القمح والخشب يباعان بأقل من ثمن التكلفة ؛ نظرا لأن انتاجهما كان ، فى الواقع ، يستنزف الخصوبة الأولى للأراضى البكر، فيستهلكها لغير رجعة . ولم يكن من هم للحكومة الفديرالية — فى السنوات المائة الأولى من عهدها ، وما بعدها — الا ان تفتح فى الغرب أبوابا جديدة من مصادر الثروة ، يعهد الى الأفراد من رجال الأعمال فى استخراج خيراتها .

ولم يشرع فى سياسة التدخل لتنظيم تلك الأعمال الا بعد التريث والتروى . فالانتاج فى أول عهده لم يكن يتطلب الا الأنواع البدائية من الحماية الفديرالية ، كالحماية من التهريب الجمركى أو التقليد غير المشروع أو دفع اعتداء القرصان . على أنه ، على مر السنوات،ونمو الصناعات المستجدة،وازدياد تعقيد المعاملات التجارية تفاقمت المساوىء فضاعفت الحاجة الى التدخل الحكومى اللازم للتنظيم .

وكانت الاحتكارات فى طليعة تلك المساوىء التى أقلقت بال الشعب فى النصف الثانى من الجيل التاسع عشر . وهذا لأن نطاق الأعمال قد اتسع ، غداة الحرب الأهلية التى وقعت من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ ، حتى بلغ درجة أصابت الشعب بمضار الاجراءات الاحتكارية . فالشعب الأميريكى كان لا يزال عندئذ يقطع مرحلته الانشائية الأولى ، حيث كان يتحتم على كل أسرة من الأسر التى استوطنت الولايات

الغربية المستجدة ، ان تعتمد على أعضائها دون سواهم فى سد حاجاتها اليومية . أما وقد جاءت بعد ذلك المرحلة التالية — التى أصبح يتحتم فيها على الزارع أن يبيع قمحه ليشترى بثمنه ما يحتاج اليه من سائر المنتجات — فقد أصبح الزارعون يرون أنهم قد وقعوا فى حبائل مقرضى النقود ، والشركات التى توسلت الى أن تحتكر النقل بالسكك الحديدية ، والشركات التى توصلت لأن تحتكر توريد أصناف بعينها ، وكلها احتكارات كانت تلحق المضار بعامة الجمهور ، واليها ترجع كراهية الشعب الأميريكى لكل احتكار .

وقد أنشىء بعد سنة ١٨٩٠ الحزب الشعبى ، وكان يتألف من جمهور الزارعين فى الولايات الجنوبية والغربية ، الذين كانوا يريدون أن يوقفوا كبار رجال الأعمال عند حدهم . ولذلك كانوا يطالبون بتأميم السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ، وكانوا يطالبون بانشاء صناديق ادخار فى مصلحة البريد ، وبفرض ضريبة تصاعدية على مجموع الايراد . وكانوا يطالبون كذلك بمكافحة احتكار البنوك للمال ، بأن يسمح باصدار العملة الورقية ، وأن يسمح كذلك لمن يشاء بأن يسك النقود الفضية . ولا يخفى أن اباحة سك النقود الفضية كانت تؤدى الى التضخم ، لما هو معلوم من أن قطعة الدولار الفضية المضروبة ، تحتوى على قدر من معدن الفضة يساوى فى سوق المعادن أقل مما يساويه الدولار . وقد تبنى الحزب الديموقراطى

فى انتخابات سنة ١٨٩٦ ، بزعامة « وليام ج . بريان » ، المطالبة بحرية سك النقود الفضية ، وعضده فى ذلك الحزب الشعبى . الا أن المستر « بريان» هذا خذل فى تلك الانتخابات .

ومع ذلك فالسخط العام الذى كان قد ادى الى انشاء الحزب الشعبى هذا ، حمل الحزبين الكبيرين ، فى١٨٩٠ ، الى أن يتخذا بعض الاجراءات ، فى النطاق القومى ، لمكافحة الاحتكار . وبناء على ذلك صدر «قانون شرمان،الخاص بمنع الاحتكارات » ، وهو يقضى بأن كل تدبير ، أو كل مؤامرة ، ترمى الى عرقلة الاتجار بين الولايات أو الى عرقلة التجارة الخارجية ، تعتبر مخالفة للقانون .

وقبل صدور قانون شرمان هذا ، كانت بعض الولايات قد حاولت ان تكافح بعض الاحتكارات بسلاح القانون العادى . الا أن هذه الجهود اضمحلت،من جراء نمو الشركات المحتكرة وامتداد أعمالها الى شتى أنحاء البلاد . وقد روعى فى صياغة قانون شرمان أن يأتى فى عبارات مرنة ،فيعلن مبادىء من قبيل المبادىء القانونية العامة ، أو من قبيل الصياغة الدستورية ، على أن يناط بالمحاكم بعد ذلك أن تحدد فى أحكامها مدى انطباق القانون على الحالات الواقعة . وقد تصدر بعض القوانين أحيانا لتحديد مدى قانون شرمان هذا . وعلى مر الزمن اكتسب قانون مكافحة الاحتكار فى أميريكا من المرونة

البالغة ما تمتاز به القوانين العامة القائمة على العدل والانصاف وبذلك أصبح اداة موافقة لمواجهة شتى المخالفات ، مهما تعددت صورها .

وقد يشتد أو يتراخى تطبيق القوانين المكافحة للاحتكار فى أميريكا . وقد يتضح أحيانا أن حرية التجارة قد اعترضتها العراقيل . ومع كل أصبحت تقوم هناك أوضاع تختلف كل الاختلاف عما يقابلها فى أوروبا . فالشعب الأميريكى بأسره — سواء فى ذلك الجمهوريون أم الديموقراطيون — ينظر الى قانون شرمان باعتباره من أحجار الزاوية فى بناء الحريات العامة الأميريكية . والذين يسعون لمخالفتة ، لا يعارضونه جهارا ، وانما يسلكون سبل المغالطة فى التأويل ، أو التحايل على التفسير . فما من أحد يجرؤ على أن يخرج علنا على مبدأ المنافسة الحرة ، اذ انه من الأوضاع المقدسة فى التفكير الأميريكى .

وقد يبدو للعالم أحيانا أن هذه الحرية قد افتاتت عليها المنشآت الصناعية الكبرى فى أميريكا . ومع ذلك فالاتجاهات الأميريكية الخاصة بحرية المعاملات التجارية تختلف اختلافا جوهريا عنها لدى الأمم الحرة الأخرى . فالأميريكيون يعتبرون أن الاحتكارات ، وما فى قبيلها ، تجرح الاخلاق القويمة، وتعتبر انتحارا اقتصاديا . ولذلك فقوانين مكافحة الاحتكار ، على الرغم مما يبدو عليها أحيانا من تفكك ومن قصور ، هى من

أعلام الحرية التى يجب أن ترفرف على الرجال ، وقد كانت فى طليعة عوامل الرقى الأميريكى .

ويرتاح الشعب الأميريكى الى أن القانون الأساسى للمنشأة الأوروبية للفحم والصلب يتضمن أحكاما تحرم الاحتكار صراحة ، لصون مبدأ المنافسة الحرة ، مما يمهد سبل الرقى الفنى لشتى الصناعات . هذا هو الاتجاه القويم . وقد أدت سلسلة التجارب والاختبارات الأميريكية — ما نجح منها أو ما أخفق — الى عقيدة راسخة: هى أن نظام الرأسمالية لا يستطيع أن ينجو من الكوارث التى تنبأ له بها « كارل ماركس » وغيره من أساطين الشيوعية، الا اذا سهر على مكافحة تضخم الاحتكارات ، بسلاح التدخل الحكومى .

وهناك اجراءات بوليسية أخرى لجأت اليها الحكومة الفدير الية أو حكومات الولايات لحماية المستهلكين من الغش التجارى . ففى الازمنة الغابرة ، عندما كانت التجارة تنحصر حتما فى نطاق ضيق ، ولم يكن الزارع يعامل الا التاجر القريب منه ، كانت الاستقامة ضرورة محتمة ، لأن التاجر كان يعيش على أساس سمعته المحلية . الا أن انتشار التجارة ، وتعدد السلع واختلاف أنواعها ، جعل المستهلكين أكثر عرضة للغش والتدليس ، وانفسح مجال الربح الفاحش أمام الدجالين .
وقد أدى ذلك الى صدور قوانين تحرم استعمال العقاقير الضارة فى المأكولات أو فى مواد التبرج ، وتحرم كذلك

المغالطة فى الاعلانات . فالمأكولات والأدوية المعروضة للبيع يجب أن يبين عليها وزنها وأن تذكر بالتفصيل المواد التى تدخل فى تركيبها .

وتعتبر قوانين مكافحة الغش التجارى فوزا سياسيا بالغ الشأن لأن المستهلكين هم من عامة الجمهور . فهم لا يتكتلون ولا ينظمون صفوفهم، بحيث يصبح لهم تأثير مباشر على التشريع. بينما الشركات الصناعية والتجارية تقدر على جمع كلمتها وتوحيد جهودها ، للتأثير على أعضاء الكونجرس ، وعلى الساسة فى العاصمة .

وقد يرى أحيانا كبار رجال الأعمال انه من مصلحة منشآتهم ، من الوجهة التجارية ، أن تكفل حماية قوية لمنتجاتهم المحكمة الصنع ، الجيدة النوع ، حتى لا تنافسها منتجات أخرى مغشوشة رخيصة . وفى هذه الحالة ، يعملون على صون السوق ، فيستصدرون ما يلزم لذلك من تشريع يلائمهم . على أن هناك أحوالا كثيرة فاز فيها الجمهور عامة بما ينبغى له من حماية ، بواسطة الدعاية فى الصحف والمجلات على الرغم من المعارضة القوية التى تزعمتها المنشآت الصناعية .

ولقد دارت فى أوائل عهد الرئيس فرانكلين روزفلت معركة كبرى من هذا القبيل ، لتنظيم سوق الأوراق المالية . فصدر قانونان فى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ يلزمان الهيئات التى

تصدر بعض الأسهم أو السندات أن تنشر بيانات كاملة صحيحة عن أحوال الشركة ، والا كانت مسئولة عن كل خسارة تلحق بالممولين من جراء التستر أو المغالطة . وقد صدر فى ظل « العهد الجديد » فى سنة ١٩٣٥ قانون ينظم شركات التمويل « هولدنج » ، وهى الشركات التى تنشأ لتمويل شركات أخرى أدنى درجة ، وذلك للحيلولة دون قيام سلسلة من الشركات ذات المراتب المختلفة ، كل مرتبة منها تخضع لمرتبة أعلى ، وهكذا بالتدريج ، بحيث تتحكم الشركة العليا فى مجموعة كبرى من المنشآت التجارية العامة ، وبذلك تكون امبراطورية مالية كبرى تستطيع أن تنقل ما تراه من أرباح شركةبعينها الى حساب شركة أخرى تقدر على امتصاص هذا الربح ، بدلا من أن يذهب الى المساهمين ، وبذلك تؤكل حقوق هؤلاء .

ولقد قوبلت مشروعات هذه القوانين المنظمة للسوق المالية بعاصفة من المعارضة الشديدة شنتها الشركات المالية الكبرى التى كانت تتحكم فى السوق ، معتمدة فى ذلك على اعلانات تنشرها ، كلها تمويه وتضليل ، فضلا عما تأتيه من مناورات وألاعيب ، لتواصل توسيع مداها لدرجة لا يتصورها العقل . ولقد شهد أحد سعاة تسليم الرسائل بأنه كلف بجمع توقيعات المعارضين لقانون « الهولدنج » هذا على برقيات استنكارية ، فى مقابل عمولة معينة عن كل توقيع .

وتدفقت على واشنجتون برقيات لاتحصى ، تحمل توقيع أموات كانت تجمع أسماؤهم من المدافن . وفضحت هذه التصرفات ، فمهدت لاصدار القانون ، بدلا من أن تعرقله . وبذلك أصبحت سوق الأوراق المالية أقل تعرضا للمناورات المغرضة ، فزادت ثقة الجمهور فيها . ومع ذلك لم يتح صدور القانون المذكور الا لمجيئه اثر أزمة مالية طاحنة ، خلفت وراءها جمهورا من الضحايا ، كان لأصواتهم دوى سياسى شديد .

هذا ومن الخدمات التى تؤديها الحكومة للهيئات المنتجة عامة ، توفير ما تحتاج اليه من المعاونات الفنية ، ويقدم كثير منها بالمجان . وقد بدأت الحكومة الفديرالية بأن انشأت معاهد للبحوث الزراعية وللخدمات التعليمية . وهى تقيم ، فى الوقت الحاضر ، معاهد للبحوث الفنية ، وللبيانات الاحصائية ، وللنشرات الجوية ، ولانباء الأسواق الداخلية والخارجية . ونزولا على حكم الدستور ، تتولى الحكومة تسجيل الاختراعات وتحفظ حقوق المؤلفين .

وفى عهد الرئيس هربرت هوفر ، انشأ « معهد التعمير المالى » لتوفير القروض التى كانت تحتاج اليها المنشآت المهددة بالافلاس من جراء انهيار الأوراق المالية . وقد تفرعت من هذا المعهد ، فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، هيئات كثيرة مثل هيئة صون الموارد المعدنية ، ومنشأة المحافظة على المطاط

وهيئة توريدات الدفاع، وقد اقرضت أو أنفقت ألوف الملايين من الدولارات . وأنشأ فى سنة ١٩٣٤ بنك التصدير والاستيراد وهو يتولى التسليف لتنمية التجارة الخارجية . وهناك كذلك المصلحة الفديرالية لبناء المساكن ، وقد خفضت الفوائد للتسليف على المبانى ، بوسيلة ضمان القروض . ومصلحة الكهرباء الريفية ، ومهمتها توفير القروض لتوريد الكهرباء بفوائد مخفضة .

ولا تكتفى الحكومة الفديرالية بأن تكون بذلك أكبر مصرف فى العالم . فهى أيضا أكبر شركات التأمين فى العالم اذ انها تتولى التأمين من البطالة ، ومن الشيخوخة ، وتأمين المحاربين القدماء ، فضلا عن كفالة أنواع عدة من التسليف على المبانى ، وتمويل المحال التجارية الصغيرة والمزارع .

ولا ينقطع الجدل حول رسم الحد الفصل بين مجال العمل الحكومى ومجال العمل الفردى، فى الحياة السياسية الأميريكية. والجمهوريون يرون ، على وجه العموم ، ألا تتدخل الحكومة لانجاز أعمال يستطيع الأفراد أن يقوموا بها : مثل مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه . أما الديموقراطيون فقد عمدوا فى ظل « العهد الجديد » الى الاستعانة بالأموال العامة لانجاز مشروعات عمرانية كبرى ، كخزانى نهرى « تينيسى » و « كولمبيا » ، اما بالتدخل المباشر فى المقاولة ، أو بتثبيت الأسعار للمعاونة بذلك على استقرار الأوضاع .

ولا يميل أى من الحزبين الديموقراطى أو الجمهورى الى اتخاذ « الاشتراكية » منهجا للعمل . ولا يرغب أيهما فى أن تتدخل الحكومة فى مجال الأعمال ، ما لم تدع الى هذا التدخل بعض الدواعى القوية .

وتجرى المفاضلة بين النشاط الحكومى والنشاط الفردى فى هذه الأمور على أسس ثلاثة نعرضها فيما يلى : —

أولا — ان كان الجمهور يحتاج الى خدمة عامة معينة ، مثل الأعمال التى يقتضيها درء أخطار الفيضان ، أو تنظيم الارصاد الجوية ، أو غير ذلك من الخدمات التى لاسبيل لأن يتحمل المنتفعون بها شيئا من نفقاتها ، فيفرض على الحكومة أن تتولاها .

ثانيا — ان كان الجمهور يحتاج الى خدمات تستطيع الحكومة أن تتولاها ، على أن تنفق فى ذلك أقل مما يتكلفه سواها ، مثل التعليم الالزامى ، أو التأمين من الشيخوخة ، فالحكومة تقوم بتلك الخدمات أيضا .

ثالثا — ان كانت هناك أعمال احتكارية بطبيعتها ، مثل البريد أو التليفون ، قد لا يكون من الموافق اسنادها الى هيئة نظامية غير حكومية ، فقد يطلب الى الحكومة أن تتولى هذه الأعمال . فقد انشأت مثلا خدمة الرسائل البريدية ، لأن الجمهور لم يرتح الى تصرف الشركات التى كانت تتولى هذه الخدمة فيما قبل . وقد استولت السلطات المحلية فى الولايات

المتحـدة على أغلب مشروعات توريد الميـاه ، وعلى بعض مشروعات توريد الكهرباء . ولا تفتـأ شركات التليفونات تتولى الدعاية لأعمالها ، وتفاخر بما بلغته من تفوق وتوفيق، حتى لا يشكو الجمهور منها ،فيطالب بتأميمها . ويميل الشعب الأميريكى ، على وجه العموم ، الى أن يعهد بالخدمات العامة شبه الاحتـكارية — كالسـكك الحـديدية والتليفونات والتلغرافات والاذاعة والطيران — الى هيئات غير حكومية تعمل تحت اشراف الحكومة وطبقا لما تضعه لها من نظم . ومع ذلك فالتهديد بالتأميم يكفل للجمهور حسن المعاملة ، ويحول دون التحكم أو الاضطراب .

وتعتبر ضرورة التمييز بين نطاق النشاط الحكومى ونطاق النشاط الفردى ، من خصائص الأوضاع الأميريكية فى هذه الشئون المعقدة للغاية . وتتضمن ميزانية الدولة وميزانيات الولايات والهيئات المحلية — كما تتضمن ميزانية الدفاع بخاصة — اعتمادات تتصل أوثق الاتصال بنشاط الشركات. فهناك اذن روابط لا حصر ولا تحديد لها بين السلطات وبين المنشآت ، كبيرها وصغيرها . ويصر الشعب الأميريكى ، فى كل ذلك ، على أن يلزم الحد الوسط ، حتى تصان ، على ضوء المنطق السليم ، مبادىء الحرية والمنافسة المشروعة فى تأدية الخدمات العامة .ولا يفكر أحد فى الخروج على هذه الأوضاع للاستعاضة عنها مثلا بالنظام الفاشى أو الشيوعى . وانما يحتدم الجدل حول تحديد موقع الحد الأوسط الذى عقدت الكلمة على التزامه .

الحقوق الفردية

جاء فى وثيقة اعلان الاستقلال : « ان الانسان قد خوله خالقه من الحقوق ما لا يقبل التنازل عنها . منها الحياة والحرية والسعى الى السعادة . ولكفالة هذه الحقوق، تقوم الحكومات بين الناس » .

ولقد ألف الرئيس ترومان فى سنة ١٩٤٦ « لجنة لحقوق المواطنين » . فأعلنت اللجنة أن هناك أربعة من أبواب الحقوق يصح الشروع فى دراستها للاستزادة من كفالتها . وهذه الحقوق الأربعة هى :

١ — الأمان وسلامة الانسان فى شخصه .

٢ — الرعوية والامتيازات المترتبة عليها .

٣ — حرية العقائد ، ووسائل التعبير عنها .

٤ — التكافؤ فى الفرص .

وهناك أوجه أخرى لتبويب هذه الحقوق — على أساس التمييز بين حقوق المواطن فى أن يحمى من الحكومة ، وحقوقه فى ان يحمى من غيره من المواطنين ، وحقوقه فى أن يوقى من النكبات ، وهى تتفاوت بين نكبة التعطل ونكبة الاصابة بمرض الجدرى . وهذا التبويب الأخير هو الأصلح لمناقشة سياسة الحكم . لأن الأعداء الثلاثة الذين يهددون الأهداف الثلاثة — وهى الحياة والحرية والسعى الى السعادة —

تنظر الحكومات نظرة مستقلة الى كل عـدو منهم ، ولكل هدف طابعه السياسى الخاص .

وهناك ضمانات دستورية تسهر على كفالتها المحاكم ، لمقاومة أى افتيات يقع على هذه الحقوق من جانب السلطة الفدير الية أو حكومات الولايات أو الهيئات المحلية .فللمحاكم أن تأمــر بالافراج عن شخص يكون قد قبض عليه قبضـا تعسفيا . ولا تجرؤ الحكومة على تحدى المحكمة ، عندمـا تقرر الافراج .

اما الاعتداء الذى يقع من مواطن على آخر ، فقد يكون مخالفا للشرع الدارج كما قد يكون مخالفا لقانون أصدرته بصراحة سلطة تشريعية .

وهناك تصرفات كثيرة غير مستساغة ، يستنكرها رجال الدين والأخلاق ، ولا تعتبر مع ذلك مخالفة للقانون . ونذكر على سبيل المثال التمييز المجحف بسبب العنصر أو الدين . ويسترسل الجدل السياسى حول تدخل المشرع لوضع حد لمثل هذا التمييز .

وللمواطن الحق — بصفة كونه عضوا فى المجتمع — فى أن يحمى من سائر الاعـداء الذين يهددونه ، كالطـائرات المعادية المغيرة مثلا ، أو كالطاعون والنار والفيضان . وكان الشرع الدارج فى بريطانيا يجعل للمواطن الحق فى الاحسان العام ، اذا ما أوشك على أن يموت جوعا . ومحور الخلاف

بين المحافظين والأحرار هو تحديد مدى حقوق المواطنين فى الحماية العامة. ويختلف فى ذلك الجمهوريون والديموقراطيون كما يختلف فيه أيضا الجناح الأيمن مع الجناح الأيسر فى كل من الحزبين .

ولما انتهت الثورة الأميريكية الى انشاء دولة مستقلة مستجدة ، انصراف اهتمام أبنائها ، بادىء ذى بدء ، الى أن يحموا حقوقهم العامة من حكامهم الجدد ، حتى لا يظلموا ولا يستبد بهم . أما الحقوق الأخرى فلم تكن فى حاجة الى عناية خاصة عاجلة ، اذ يكفى أن تبقى فى كنف التقاليد والشرع الدارج ، الى حين .

وتقوم فى العلاقات اليومية بين المواطنين الأميريكيين والسلطات الحكومية ، حقوق دستورية لا يتنكر لها أحد من حيث المبدأ . انما الجدل فى تحديد الحدود القصوى لهذه الحقوق . والكلمة النهائية فى ذلك ، ان اقتضى الحال ، للمحاكم .

ونذكر أن المحكمة العليا قضت فى سنة ١٩٥١ بأن وسائل « التعذيب البوليسى » تخالف التعديلين الرابع والرابع عشر للدستور . وهما اللذان يحرمان على الحكومة الافتيات على حياة المواطنين أو حرياتهم أو أملاكهم ، « ما لم يجر القانون مجراه » . ولذلك تقررت ادانة ضابط بوليس فى جريمة فذيرالية ، لأنه لجأ الى الشدة للحصول على اعتراف شخص

كان قد نسب اليه ارتكاب جنـــاية . وبذلك أضيف تعريف جديد الى حق تقليدى .

وينص التعديل الرابع عشر للدستور على أنه لا يجوز لأية ولاية أن تحرم شخصا من أن « يحميه القانون على قدم المساواة » . ومما يذكر أن متهمـــا كان قد حبس ، ورفض مأمور السجن ، نزولا على ما تقضى به لا ئحته ، أن يمكنه من أن يقدم استئنافه الى المحكمة العليا فى الولاية . فقضت المحكمة الفدرالية العليا بأن هذا المتهم قد حرم من « حماية القانون على قدم المساواة » . لذلك يجب على الولاية أن تجرى له محاكمة جديدة عادلة ، والا فلتفرج عنه .

ويقضى التعديل الدستورى الرابع بأن الشعب فى مأمن من التفتيش أو الحجز « غير المعقولين » . وقد انصرف قضاء المحاكم الى التمييز بين « المعقول وغير المعقول» فى هذا الصدد ويذكر ان فى احدى القضايا علم البوليس ان احد مروجى المخدرات يخبىء سمومه فى مسكن أحد أصدقائه . فدخل الشرطة هذا المسكن قبل أن يحصلوا على أمر تفتيش قضائى، وفعلا عثروا فيه على المخدرات . الا أن المحكمة العليا قررت أن تصرفهم كان مخالفا للدستور . فمهما بلغ الاتهام من خطورة، لا يسوغ للبوليس ان يثبت الادانة بوسائل غير مشروعة ، والا أصبحت حقوق الأبرياء فى مهب الريح .

وتواصل المحاكم تحديد المقصود من «المحاكمة العادلة»، وذلك للقضـــاء على ما يبتدع من المخالفات ، أو لتحريم اجراءات مألوفة أصبح الرأى العام يعافها .

ويذكر مثلا أنه حكم فى ولاية فلوريدا على اثنين من الزنوج باداتهما فى تهمة هتك العرض ، بعد أن جرت محاكمتهما أمام هيئة من المحلفين رئى أن يقتصر فى تأليفها على أعضاء من البيض . وقد أبرمت المحكمة العليا فى الولاية هذا الحكم . الا أن المحكمة الفديرالية العليا قررت نقضه ، باجماع أعضائها ، مستندة الى أنه لم يكن هناك ما يبرر قصر عضوية هيئة المحلفين على المواطنين البيض . يضاف الى ذلك أن الصحف كانت قد نشرت أن المتهمين قد اعترفا ، بينما اتضح فى أثناء المحاكمة أنه لا اعتراف . فقال اثنان من أعضاء المحكمة الفديرالية العليا أن مجرد نشر النبأ المذكور كان يكفى لابطال المحاكمة .

ومع ذلك فلم يقرر حتى الآن ، فى الولايات المتحدة ، الأخذ بالمبدأ السائد فى بريطانيا من انه لا يجوز للصحف أن تستنتج ادانة متهم ، قبل أن يقول المحلفون كلمتهم . وقد يكون فى السابقة التى ذكرناها بوادر اتجاه مماثل فى أمريكا .

ويقضى التعديل الدستورى الخامس بأنه يجوز لأى شاهد أن يرفض الاجابة على أى سؤال قد يعرضه للمحاكمة الجنائية. ولما كان زعماء الحزب الشيوعى فى أمريكا قد حكم باداتهم فى تهمة محاولتهم قلب نظام الحكم بالعنف والقوة — وهذا بمقتضى « قانون سميث » الصادر فى سنة ١٩٤٠ والذى تقررت دستوريته — فقد أصبح يجوز لأى شخص يستدعى للادلاء بشهادته أمام لجان تحقيق الكونجرس أن يرفض

الاجابة عن أى سؤال يوجه اليه عن سابق اتصاله بالشيوعيين، بدعوى أن اجابته قد تعرضه للمحاكمة الجنائية . وقد قضت المحكمة العليا بأن الشاهد له أن يرفض الادلاء بأى بيان ، مهما بدا بسيطا ، بدعوى أنه قد يصبح حلقة فى سلسلة من قرائن قد تؤدى الى محاكمته .

والاستناد الى التعديل الخامس هذا قد يحمى الشاهد من أن يوجه اليه الاتهام بأنه ارتكب جناية التآمر الشيوعى ، ولكنه لن يحول دون فصل هذا المتهم من عمله ، نظرا لأن صاحب العمل سيستنتج حتما من صمت مستخدمه أنه انما رفض الاجابة على الأسئلة الموجهة اليه لأنه يخشى اكتشاف الحقيقة . فالحقيقية ليست اذن فى مصلحته ، ولذلك فمن الخير فصله .

ويكفل التعديل الدستورى الأول حرية العقائد الدينية . على أن هذا المبدأ لايزال يحتاج الى التحديد والتعريف . فقد يكون هناك مبشرون يرغبون فى الدعوة الى عقائد دينية مثيرة ، فيلجأون الى الخطابة فى الطرقات والحدائق العامة ، مما قد يسبب الاضطرابات . فيكون للبوليس أن يرسم ، فى الواقع ، الحد الفاصل بين الدعوة الى عقائد دينية ، وهو أمر مباح ، والحض على الهياج ، وهو أمر ممنوع . وهناك كذلك احتمال تذرع بعض الدجالين بحرية العقائد ، لمحاولة تأسيس كنائس أو طوائف ملية تبتز أموال ضعفاء العقول وتغرر بهم .

أما حرية الصحافة فهى تذهب فى الولايات المتحدة الى مدى بعيد ، ولا سيما فيما توجهه الى ذوى المناصب العامة من انتقادات قد تكون بعضها مغرضة . على أن حرية الصحافة هى الضمان الأساسى للأوضاع الديموقراطية .

وان كانت الصحافة قد فازت بما تبتغيه من حرية فى ميدان القانون ، فهى لم تستكمل هذه الحرية فى مجال الامكانيات الاقتصادية . اذ ان اصدار صحيفة ليس بالعمل السهل الذى تتصوره العامة . لأن هناك اعتبارات فنية تمكن الصحف الكبرى من أن تحدد للاعلانات بها أسعارا تقل نسبيا عن الأسعار التى تضطر الصحف الصغيرة لأن تتقاضاها حتى تغطى مصروفاتها . ولا يتسع المجال ، فى المجتمعات الصغيرة، الا لصحيفة واحدة . فهى وحدها التى تستطيع ان تعيش . وبذلك تضيع على الشعب حريته فى أن تنشر له فى الصحف المحلية ، الآراء المعارضة .

ولقد عجزت المنظمات السياسية عن أن تتغلب على المصاعب العملية التى يثيرها تطبيق مبدأ حرية الصحافة . وقد يستند أحيانا الى القوانين التى تحرم الاحتكارات لمنع بعض الصحف من أن تنافس الصحف الأخرى منافسة غير مشروعة فى مجال الاعلانات . ومع ذلك فالاحتكار هنا هو ثمرة المنافسة الحرة . فلا مطعن فيه . ولا يستساغ أن تتدخل الحكومة لتأخذ بنصرة الصحف الضعيفة بأن تمنحها اعانات. وليس لهذا الاشكال من حل سياسى أو تشريعى . وانما قد يهتدى الى حل فنى ، يكفل للصحف الصغيرة ما تحتاجه من امكانيات .

لقد انتهى المطاف اذن الى تفريط جزئى فى حرية الصحافة. وهذا فى حد ذاته دليل على عجز الحكومة عن أن تكفل الحد الأوفى لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وهو تقصير يلمس على الأخص فى باب التمييز المجحف بسبب العنصر أو الدين .

فلقد تكون الشعب الأمـيريكى من مهاجرين جاءوا من أمم عدة . على أن الذين جاءوا من المناطق الشمالية الغربية فى أوروبا تكتلوا حتى أصبحوا الفريق الغالب . ولقد آل اليهم القسط الأكبر من الأموال ، ومن النفوذ السياسى . وأصبح المواطنون الآخرون — الذين يسهل تمييزهم عن أولئك بسبب الدين أو التقاليد ، أو بسبب اللون على الأخص — معرضين للتمييز المجحف بهـم . فالزنوج ، والصـينيون ، واليـابانيون ، والمكسيكيون ، والهنـود الأميريكيون ، والأسبانيون الأميريكيون ، من سلالة المهاجرين الأول الذين جاءوا من أسبانيا واستقروا فى وادى « ريوجراندى » ، يشكون التمييز المجحف بهم ، بصورة أو أخرى . كذلك اليهود ، والكاثوليكيون ، وأبناء بعض الكنائس البروتستانتيه الثانوية ، مثل « شهداء يهوذا » ، وأغلب الشعوب التى أتت من أوروبا الشرقية أو الجنوبية تعتبر دخيلة على الشعب الأميريكى ، عندما يتكتل أبناؤها ويحتفظون بلغتهم الأصلية.

ولقد كانت خشية التعطل عن العمل هى الحافز الأكبر الى

التمييز المجحف . فالساعون الى العمل يتشبثون بأى فارق ظاهر فى العنصر أو الدين أو الأصل القــومى ، ليحتكروا لأنفسهم المجال الخالية . ويرجع الفضل فى تخفيف حــدة التمييز المجحف ، حتى بالنسبة للزنوج ، الى أن البلاد مرت ، منذ سنة ١٩٤٠ الى الآن ، بفترة طويلة كان مجال العمل يتسع فى أثنائها لجميع الراغبين .

وقد أصدرت لجنة ألفها الرئيس ترومان لبحث مسألة حقوق المواطنين تقريرا استعرضت فيه المظــالم التى كانت الأقليات تتعرض لها . وتقدمت تلك اللجنة بما تقترحه من وسائل العلاج . ولم يفتها أن تبرز — تمهيدا لاستعراض تلك المظالم — أن الحياة الأميريكية تمتاز بقسط وافر من الحرية ، ومن تكافؤ الفرص ، حتى للأقليات ، وان حقوق المواطنين مطردة الرسوخ على مر السنوات .

واللجنة عندما استعرضت حق الأمان والسلامة الشخصية ، سجلت فى تقريرها أن حوادث القتل بأيادى الغوغاء أصبح عددها لا يبلغ ست حوادث فى السنة ، منذ سنة ١٩٤٠ ، بعد أن كان عددها ، فى المتوسط ، مائة وخمسين حادثة فى كل من السنوات العشر الأول فى هذا الجيــل . ويرجع خفض عدد القتلى الى أن القوات المحلية تبادر الى اسعاف بعض المهددين من الأفراد . ويعلن معهد « تسكجى » الذى يسجل حوادث القتل بفعل الغوغاء ، أن عدد الأفراد الذين اسعفتهم

القوات الرسمية فى السنوات السبع التى سبقت سنة ١٩٤٦، بلغ ٢٢٦ شخصا منهم ٢٠٠ من الزنوج .

ويرجع الفضل فى خفض عدد حوادث الغوغاء الى انتشار التعليم والرفاهية ، والى رفع مستوى المأمورين ورجال البوليس . وكم من مأمور بوليس رأى أن يقف فى وجه الغوغاء ، فاذا به ينجح فى التغلب عليها .

وقد اقترح الرئيس ترومان أن يعتبر القتل بفعل الغوغاء جناية فديرالية . الا ان القانون تعثر فى الكونجرس لالتجاء مجلس الشيوخ الى مناورات التسويف .

ومن الاعتداءات على سلامة الشخص التجاء البوليس الى وسائل العنف والتعذيب ، أو وقوع الاجحاف فى ساحة القضاء ذاته . وهى جرائم تعتبر خرقا للدستور الفديرالى ، فيشتكى منها الى المحكمة العليا . وكذلك حال السخرة ، ومن مقتضاها أن الفقراء الجهلاء قد يسخرون للعمل حتى يستوفوا ما عليهم من ديون متراكمة اذا ما أوهموا أنهم مضطرون لذلك.

وحق الرعوية مكفول بحكم القانون لكل شخص يولد فى الولايات المتحدة ، بصرف النظر عن سلالته . ومع ذلك يتعذر على بعض الأشخاص الذين يكونون من سلالة أسيوية أن يحصلوا على الجنسية ، على الرغم من ميلادهم فى أراضى الولايات . وهم يحرمون فى كاليفورنيا وفى بعض الولايات الغربية الأخرى من حق امتلاك الأراضى الزراعية ، بل ومن

حق المعيشة فى تلك الأراضى التى قد يملكها أولادهم المتمتعين بالجنسية الأميركية . والقانون يخول الحكومة الفدرالية مكافحة هذا التعسف ، اما بابرام معاهدة جديدة أو بتنقيح قوانين الهجرة . الا أنه يتعذر لأسباب سياسية الالتجاء الى هذه الوسائل ، ولابد من التريث حتى يستقيم الرأى العام .

وهناك قيود تشريعية عدة تحد من تولى حق الانتخاب، وقد أعلن انها مخالفة للدستور ، المرة تلو المرة ، ومع ذلك لايزال الزنوج مبعدين فعلا عن الاشتراك فى الانتخابات ، خشية أن تعتدى الغوغاء عليهم . الا أن الاحصاءات الخاصة بالانتخابات التى جرت فى سنة ١٩٥٢ أثبتت أن عدد الناخبين من الزنوج آخذ فى الازدياد ، فى أغلب المناطق الجنوبية .

وفى سنة ١٩٢١ قررت احدى عشرة ولاية جنوبية أن تشترط فى الناخب توفر نصاب مالى معين ، وبذلك أقصى الفقراء عن الاشتراك فى الانتخاب ، البيض منهم والزنوج ، حتى انه ثبت فى سنة ١٩٤٤ انه لم يشترك فعلا فى العمليات الانتخابية الا حوالى عشرة فى المائة من الذين كان يحق لهم ذلك فى الولايات التى تشترط النصاب . هذا والنصاب المالى كان يعم الأخذ به منذ مائة وخمسين سنة . ولقد حوول اصدار قانون فديرالى يحرم اشتراط النصاب المالى فى الانتخابات ، الا أن مجلس الشيوخ عرقل التشريع . وقد ألغت بعض الولايات هذا النصاب بمحض اختيارها .

ومن حق المواطنين جميعا أن يجندوا لحمل السلاح ومهما يكن فى هذا الحق من خطر ، الا أنه محك الأوضاع الديموقراطية، والدليل القاطع على معاملة الأقلية بالمساواة . وكان الزنوج وغيرهم من الأقليات ، اذا ما ألحقوا بالقوات العسكرية فيما سبق ، يعهد اليهم بأعمال لاتمت الى القتال بصلة ، ما لم يفصلوا عن سواهم . ولم تكن الكليات الحربية تقبل التحاق الزنوج بها الا فى أندر النادر . على أن الأوامر قد صدرت الى القوات المسلحة ، فى السنوات الأخيرة ، بأن تعدل عن هذا التمييز العنصرى المجحف ، بأسرع ما يمكن .

وقد أثبتت التجربة ، فى فرنسا فى سنة ١٩٤٥ ، انه اذا صدرت أوامر الى وحدات الجيش بأن تقبل الزنوج فى صفوفها ، فهذه الأوامر لاتروق لها . على انه اذا ما بدأ القتال، وأبلى الزنوج فيه بلاء حسنا ، أصبح البيض ، ولو كانوا من الولايات الجنوبية ، يقدرون الزنوج ويحترمونهم . ولم تحل سنة ١٩٥٣ الا وكانت سياسة اندماج الزنوج فى صفوف القوات المسلحة قد انتجت نتائج مرضية ، أغنت عن تدخل السلطات فى الأمر . ويبدو أن التمييز العنصرى قد أشرف على الزوال فى القوات المسلحة .

وقد اتضح عمليا فى الميادين الأخرى أنه عند ما يعدل عن الفصل بين المواطنين البيض والزنوج ، يخف الاجحاف بهؤلاء. هذا ما جرى فى المطاعم والمسارح . وقد اتضح كذلك انه يمكن

استخدام الزنوج فى العمل فى المصانع الى جانب العمال البيض ، دون أن يعمد هؤلاء الى ما كان يخشى من جانبهم من معارضة عنيفة .

ومما يشجع المطالبين باصدار قوانين تحول دون الفصل بين البيض وبين الزنوج انه ، فى كل ميدان عدل فيه عن هذا الفصل ، تلاشى التمييز المجحف بالتدريج ، دون أن يثير عنفا. واستنادا الى ذلك ، يرى البعض الالتجاء الى التشريع لازالة التمييز ، بقوة القانون . على الفور ، بدلا من الاعتماد على الزمن ، وقد يطول مداه .

ولقد أنشأ الرئيس روزفلت فى سنة ١٩٤١ « لجنةلتحقيق العدالة فى اسناد الوظائف » فى المصالح الحكومية ، أو فى الشركات التى كانت تشتغل بالتوريدات الحربية . فاتضح للجنة أن أربعة أخماس المنازعات كانت تتصل بالزنوج المبعدين من الوظائف ، أو المضطرين الى قبول أجور تقل عن الأجور التى يتقاضاها العمال البيض . أما التمييز المجحف بسبب الدين — وعلى الأخص التمييز المجحف باليهود — فقد استند اليه فى ٨٪ من الشكاوى . وقد اتضح أن المصالح الحكومية والشركات الخاصة ونقابات العمال كانت مسئولة عن هذا الاجحاف ، على قدر سواء . وقد خفت وطأة هذا الاجحاف أثناء الفترة التى كانت تعمل فيها لجنة الرئيس روزفلت المذكورة . والحاجة الى مزيد من العمال تمهد لتكافؤ الفرص .

وقد أصدرت بعض الولايات قوانين محليــة توجب المساواة بين طالبى العمل ، ولا سيما فى الولايات التى يميل الرأى العام فيها الى تحقيق هذه المساواة فعلا ، فيمهد القانون لأرباب الأعمال أن يفتحوا باب العمل للمنتمين الى الأقليات. وقد اقترح اصدار قانون فديرالى يفرض على سائر الولايات تحقيق تلك المساواة ، الا أن مجلس الشيوخ لم يوافق عليه.

ولا تزال بعض الولايات تفرض التفرقة بين السود والبيض فى معاهد التعليم ، وفى بعض الخدمات العامة الأخرى . وقد قضت المحكمة العليا فى سنة ١٨٩٦ بأن هذه التفرقة لاتخالف التعديل الرابع عشر للدستور ، الذى يكفل للزنوج « أن يجرى القانون فى شأنهم مجراه » ، ما دامت الولاية تكفل لهم خدمات « مساوية ، وان كانت منفصلة » عن الخدمات التى تقدم للبيض . وقد سجل القاضى هارلان وقتئذ مخالفته لهذا الاتجاه .

والواقع أن المدارس العامة والخدمات الأخرى الخاصة بالزنوج ينخفض مستواها عما يعد للبيض . وقد قال القاضى هارلان ان التفرقة هى فى حد ذاتها وصمـــة تلحق بفريق كبير من المواطنين ، بينما يفترض فيهم أنهم يتساوون مع غيرهم لدى القانون . والمساواة تجافى بطبيعتها الانفصال .

ومع ذلك فلقد بقى هذا الحكم الذى صدر فى سنة١٨٩٦ معمولا به لمدى أربعين سنة . واذا بالمحاكم تبدأ بعد ذلك فى

أن تسجل فى أحكامها أن المساواةغير مكفولة فىالأمر الواقع. بل انه لايمكن عمليا أن تكفل فى ظل الانفصال . وقد ترتب على تشدد المحاكم فى تطبيق هذه الآراء ، فضلا عن التكاليف الباهظة التى كان يتطلبها ايجاد جامعات كاملة المعدات للطلبة الزنوج دون سواهم ، ان شرع فى قبول بعض الزنوج فى عدد قليل من جامعات الجنوب . فلم تقم معارضة عنيفة ، مما حمل على التوسع فى المحاولة .

ثم أن بعض الفرق الرياضية المحترفة الكبرى بدأت تستعين بلاعبين نوابغ من الزنوج ، فى لعبة « البيزبول » القومية ، وهى لعبة ينظر اليها الملايين من المواطنين على أنها رمز عال للأمة ، يكاد يكون فى مرتبة العلم الوطنى أو الدستور. فمن يقبل نزوله الى ميدان المباريات النهائية العالمية الكبرى لهذه اللعبة هو بلا جدال مواطن أميريكى من الطراز الأول .

ولقد حاولت بعض الفرق أن تعترض على وجود لاعب أسود فى الفريق القومى المسمى « بروكلين دودجرس » . الا أن رئيس الاتحاد نهرها عن ذلك فى عبارات مأثورة ، استندت الى مبدأ المساواة . فلقد قال : « نحن هنا فى الولايات المتحدة الأميريكية نكفل لكل مواطن من الحقوق ما يساوى تماما الحقوق المكفولة لسواه » .

أما عن حق المواطن فى أن تحميه الحكومة من جميع أعدائه ، سواء أكانوا من البشر أم من غير البشر ، فهو أبعد

مدى من حقه فى المساواة فى المعاملة . فالتعطل أو الجهل أو الفقر أثقل وطأة على الفقراء ، منه على الأغنياء . وعلى أية حال ، فكل انسان ، غنيا كان أو فقيرا ، معرض للمرض وللموت ، وللتعطل عن العمل ، ولانعدام الدخل . ثم ان فريقا كبيرا من المواطنين يعملون فى مقابل أجور يحددها لهم أرباب العمل ، فلا بد لهم من بعض الحماية ، حتى يكفل لهم المستوى المناسب من المعيشة .

ولقد كانت الأوضاع العمالية فى مقدمة ما شغل بال الحكومات فى أوروبا وأميريكا ، لأجيال خلت . ولقد كانت الحكومات ، فى العصور الوسطى ، تقصر جهدها على حماية الطبقات العليا من خطر هياج العمال عليها وشق عصا الطاعة . وكانت الوسيلة الى ذلك ، فى الجيل التاسع عشر ، تحريم نقابات العمال ، باعتبارها مؤامرات غير مشروعة . الا أن القوانين تطورت ، وأصبحت فى أيامنا هذه تعمل لحماية العمال من خطر استبداد أرباب العمل بهم ، فضلا عن حمايتهم من مصائب أخرى .

ولقد صدر فى سنة ١٩٣٣ « قانون الانتعاش الصناعى القومى » ، وهو يكفل للعمال حقهم فى أن ينظموا صفوفهم ، ويلزم أرباب العمل بأن يعترفوا للنقابات بما لها من صفة فى أن تساوم أرباب العمل فى الشروط الموافقة للعمال . وقد صدر بعد ذلك قانون « واجنر » وقانون « تافت — هارتلى » ، وهما

ينظمان العلاقات بين العمال وأرباب العمل ، ويميل أولهما الى مناصرة العمال ، بينما يرجح ثانيهما كفة صاحب العمل . وهذه التشريعات كلها تقوم على مبدأ الاحتكام الى القضاء ، حتى يقيم الوئام ، بالعدل والانصاف ، بين العامل وصاحب العمـــل .

وانما السياسة تتدخل فى تحديد المقصود من العدالة فى المعاملة . ولقد كان العمال فيما سبق موضع اضطهاد ، ولم يفوزوا بحقهم فى تنظيم جبهتهم الا بعد كفاح مرير ، وبعد أن تدفقت الدماء . وكان زعماؤهم أقرب الى المكافحين منهم الى المنظمين ، حتى جاء القانون لنصرتهم . وبينما كان الجمهور يعطف عليهم ابتداء ، عندما كانوا مغلوبين على أمرهم ، تلاشى هذا العطف بالتدريج ، لما أصبحت اتحادات العمال ذات سلطان ونفوذ . وقد أدت رياح السياسة الى أن تستقر الأغلبية فى الكونجرس فى أيدى الحزب الجمهورى فى سنة ١٩٤٧ ، فاذا به يسن قانون « تافت — هارتلى » لحماية مصالح أرباب الأعمال . ومن جهة أخرى ، فان أعضاء اتحادات العمال لا تنتظم صفوفهم فى جبهة واحدة ، لمكافحة رأس المال ، أو لمعارضة الحزب الجمهورى ، بل انهم فى سنة ١٩٥٢ ساهموا فى التصويت للحزب الجمهورى ، حتى انتقلت اليه مقاليد الحكم . وهذا كله يقوم دليلا على أن حقوق العمال فى الولايات المتحدة الأميريكية قد رسخت قواعدها ، حتى استعادت الطبقة العاملة

حريتها الكاملة فى أن تصوت على الوجه الذى تراه ، نزولا على الاعتبارات السياسية العامة .

وقد جاءت الولايات المتحدة فى مؤخرة صفوف الأمم المتحضرة فى اقرار نظام قومى شامل للأمن الاجتماعى ، ولو أن بعض الولايات سبقت الى أن تقيم ، فى نطاقها ، شتى القوانين الاجتماعية . وعندما صدرت القوانين القومية الشاملة ، فى سنة ١٩٣٥ ، اتسع مدى التأمين من الشيخوخة ومن العوز ، الى حد ما ، وزادت طبقات المنتفعين به من العمال . ويطرد التوسع ، فى نطاق الولايات أو فى النطاق الفـديرالى ، فى التأمين من البطالة وفى اسعاف العجزة أو المقعدين أو الأطفال الذين لا عائل لهم . وأصبح من المسلم به وجوب صون القوة الشرائية ، بفضل الأمن الاجتماعى ، لدى المرضى والشيوخ ، مما يساهم فى الرواج التجارى والصناعى ، فيفيد أرباب الأعمال والعمال على السواء ، ويكفل لكل من الحـزبين السياسيين تأييد المجتمع .

وتشعب الآراء فى مدى الحماية التى يترقبها الشـعب الأميركى من حكامه ، على اختلاف مستواهم ، يثير جدلا سياسيا لاينقطع . فالمحافظون يذهبون الى أن كل خدمة اجتماعية تبتكر هى من ضروب الاشتراكية ، فهى تبـذير لحصيلة الضرائب ، بينما النشاط الفردى أقدر على مواجهة شتى المطالب الشعبية المشروعة . ويذهب الاحرار الى نقيض ذلك ، فيقولون ان الجهود الحرة تقصر عن أن تقـدم كل

ما يجب من خدمات ، بل انها تحجم عن ذلك لأسباب عدة ، ولذلك فالخدمات العامة المقترحة تقتصد من أموال دافعى الضرائب ، وتحول دون الخسارة أو التبذير .

والقول الفصل يختلف فى كل حالة على حدتها . بل ان المواقف التى تنتهى اليها المجادلات السياسية ، يعاد النظر فيها كلما تبدلت الظروف . والاتجاه السائد الى الاستزادة من الخدمات الحكومية ، لتأمين الشعب من كافة المخاطر التى تعتبر الحكومة أقدر من سواها على مواجهتها .

وعندما قررت الولايات المتحدة الأميركية الانضمام الى هيئة الأمم المتحدة ، فقد تعهدت بذلك — فيما تعهدت به من واجبات العضوية — بأن تساهم مع الأمم المتحدة فى أن تكفل للجنس البشرى ، على وجه عام ، ما يتوق اليه من حقوق ومن حريات . فألفت هيئة الامم المتحدة لجنة خاصة عهد اليها فى أن تصوغ ميثاق حقوق الانسان . وقد مثلت مسز فرنكلان روزفلت الولايات المتحدة الأميركية فيها — وقد اسندت اليها رياسة هذه اللجنة — فانتهت اللجنة الى وثيقة شاملة لحقوق الانسان ، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على الرغم من معارضة الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه معارضة قوية .

وميثاق حقوق الانسان هذا أبعد مدى من الحقوق والحريات التى سجلها دستور الولايات المتحدة الأميركية. وقد دعا الى هذا التوسع ما ابتكره هتلر والشيوعيون من مظالم اجتماعية جديدة ، نخص بالذكر منها جريمة ابادة فريق

بعينه من الجنس البشرى،ووسيلتها أن تقدم احدى الحكومات بالوسائل الأميرية ، على ابادة عنصر انسانى ، أو قبيلة ، أو انصار دين معين . وهى جرائم كانت ترتكب فى الأزمنـــة الغابرة ، ثم رجع عنهـــا ، الى أن أحيتها من جـــديد الدول الدكتاتورية ، مما دعا هيئة الأمم المتحدة الى ان تحتاط للأمر.

واثر ما انتهت اليه تلك اللجنة من تحرير وثيقة حقوق الانسان ، عهد اليها فى أن تصوغ كذلك مشروع ميثاق ، يطلب الى الدول الأعضاء أن تبرمه . وكان الاقتراح الأصلى يتضمن جميع أنواع الحقوق ، فلا يكتفى بأن يكفل للفرد حمايته من الاستبداد والظلم فقط ، بل يحمى أيضا من المصائب الأخرى ، مثل التعطل عن ايجاد عمل . الا أن الأميريكيين رأوا أن يوضع مشروعان لميثاقين مستقلين : أولهما يتضمن الحقوق والواجبات التى من قبيل ما ورد فى ميثاق حقوق الانسان الأميريكى — وهى حقوق يحق للفرد أن يلجأ الى المحاكم لتكفل له التمتع بها . أما الميثاق الثانى ، فتدرج فيه شتى الحقوق التى يفرض على الحكومات أن تبذل ما تستطيع من جهد لتحققها ، الى أقصى حد يتيسر لها ، فى سعيها المتواصل لحماية الأفراد من الفاقة والمرض ، وهى مصائب لا يرجى دفع غائلتها كلية ، وانما يعمل على التخفيف من وقعها ، ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لتأمر بنفاذها . ولا وسيلة الى تحقيق ما يتيسر منها الا الضغط السياسى . فعند اجراء الانتخابات يدلى الشعب بصوته فى مصلحة الحزب الذى يراه أوفر حظا من سواه ، فى مكافحة هذه المصائب ، وتسحب الثقة الشعبية

من الحزب الذى يتوانى فى ذلك ، على أن يوازن بين الحاجات الفردية وبين المسئوليات العامة .

ولا ينتظر ، مع ذلك ، أن يعرض أى من الميثاقين على مجلس الشيوخ الأميركى لابرامه . فمما يحول دون ذلك أن مشروعى الميثاقين لايسجلان الا جزءا من الحقوق العامة التى تكفلها القوانين الأميركية ، فى الوقت الحاضر ، للمواطنين الأميركيين ، وكان هذا غاية ما استطاعت أن تجمع عليه كلمة الدول الأخرى الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة . ويخشى أن يذهب البعض الى أن اقرار معاهدة تسجل من الحقوق أقل مما تسجله القوانين القائمة ، قد تنتقص شرعا من هذه الحقوق . وهذه النظرية لايجمع على التسليم بها ، الا أن مجلس الشيوخ الأميركى يفضل أن يتحاشى هذه المخاطرة .

فالولايات المتحدة ترى اذن ، فيما تبذله هيئة الأمم المتحدة من جهد فى هذا المجال ، انه يجب الاطراد فى حماية حقوق الأفراد ، فى جميع الدول ، بالوسائل القانونية والقضائية . على أن الكمال لن يدرك طفرة واحدة فى هذا الميدان بأسره .

ولا يفوت الأميركيين ما فى قوانينهم وفى تقاليدهم فى الوقت الحاضر من ثغرات ونقائص ، ومع ذلك يطرد سيرهم نحو تحقيق العدالة والمساواة . ويذهبون فى توطيد الحقوق الفردية الى أبعد ما يستطاع ادراكه وتحقيقه عملا . ولا يبتغون عن هذا الهدف بديلا .

فلسفة الحكم عند الأمريكيين

بمقتضى الدستور الفديرالى ، تكفل الولايات المتحدة لكل ولاية منها « حكما ذا صبغة جمهورية » . ولم تترتب على هذا الحكم نتائج عملية ، وقد يستند اليه أحيانا عند النظر الى بعض التصرفات الحكومية المحلية ، لتحديد مايصح منها وما لا يصح . أما المتطرفون الذين قد يرومون اقامة نوع من الحكم الدكتاتورى فى الولايات المتحدة ، فلم يكتب لهم حتى الآن أى فوز . على أنه قد نشبت ، فى سنة ١٨٤٠ ، ثورة فى ولاية « رود ايلاند » ، فأسرع رئيس الولايات المتحدة الى نجدة الفريق الذى رآه جمهوريا ، أى شرعيا . وفى سنة ١٨٧٤ ذهب المطالبون بمنح المرأة حق الانتخاب الى أن أية ولاية تحبس هذا الحق عن النساء تعتبر ولاية غير جمهورية، على انهم أخفقوا فى ادعائهم . وعلى وجه عام تتحاشى المحاكم أن تؤول المقصود من « الصبغة الجمهورية » . وتقول أن هذا أقرب الى السياسة منه الى القضاء .

نخرج من ذلك بأن الجمهور الأميريكى هو الذى يفصل، بالوسائل السياسية ، فيما اذا كانت حكومة من قبيل الحكومة التى كان يسيطر عليها « هوى لونج » فى ولاية لويزيانا فى سنة ١٩٣٠ تعتبر « دكتاتورية » أو لا . ولو كانت اعتبرت

« غير جمهورية » لكان يتاح لمجموع الولايات الأخرى أن تتدخل لوضع الأمر فى نصابه . وعلى أية حال فاذا ما رأت الولايات فى مجموعها أن حالة تقوم فى ولاية بعينها تعتبر « غير جمهورية » — مما يدعو الى التدخل لتقويم الأوضاع فى تلك الولاية — فلا ينتظر أن تعترض المحكمة العليا الدستورية على مثل هذا الاجراء .

والقاعدة العامة هي أن الولايات جميعها تكفل لأهلها نوعا من الحكم يتفق وما يعتبره الشعب « نظاما جمهوريا » ، ولو آل الحكم فى الواقع الى سياسيين مفسدين . فكل ولاية تخضع لدستورها المحلى ، الذى يستطيع المواطنون دائما أن يدخلوا عليه ما يرغبون فيه من تعديلات ، دون الالتجاء الى الثورة العنيفة . فالقوانين انما يشرعها ممثلون يتجدد انتخابهم، فينفسح المجال أمام الجمهور لمحاسبتهم . وجميع الحقوق والحريات الفردية التى رأى الشعب أن لها من الخطورة ما يستوجب لها حماية القانون ، قد أصبحت فعلا فى حمى التشريع الوضعى ، ولو أن الفساد قد يتطرق أحيانا الى ميدان التطبيق . وتقوم ، فى كل مكان ، محاكم يستطيع الفرد أن يلجأ اليها ، لتحميه من استبداد الحكام . تلك هى العناصر الجوهرية لما يسميه الشعب الأميريكى « بالنظام الجمهورى للحكم » . وقد يضطرب التطبيق أحيانا ، الا أن الأساس لا يتزعزع أبدا .

وعندما أتيح لشعوب العالم أن تشاهد ، فى الجيل العشرين ، ما ارتكبه هتلر وستالين من موبقات فى حق الأفراد الذين سيطرا عليهم ، أصبحت الشعوب الحرة أشد تعلقا بما كانت تنعم به من حريات . ومع ذلك فلدى الاتحاد السوفييتى مثلا دستور يسجل من الحقوق والحريات ما يكاد يعادل ما يكفله الدستور الأميريكى فى ذلك . الا أن الواقع أن الشعب ، فى عامته ، عاجز هناك عن أن ينظم أية معارضة سياسية ، أو أن يحاسب الرجال الذين يقبضون عنده على مقاليد الحكم ، ومن جراء ذلك تصبح النصوص الدستورية جوفاء . فشتى الأوضاع القانونية التى يتألف من مجموعها ما يسمى « بالنظام الجمهورى » ، معرضة لأن يتسرب اليها الخلل والفساد . ومع ذلك فاذا احتفظ للشعب بقدرته على التنظيم السياسى للصفوف ، فهو سوف يتمكن من أن يقتلع الفساد من جذوره ، ويستعيد لحرياته التقليدية حرمتها . ففى البلاد الحرة ، اذا ما قررت القوانين انه لايجوز مراقبة الناخب عند ادلائه بصوته ، ولا تجوز كذلك محاسبته عن اتجاه هذا التصويت ، ثم كفل النفاذ الفعلى لهذه القوانين ، على وجه عام — فلا بد من أن يوفق الشعب الى أن ينتخب ، لمنصب الرياسة ولعضوية الهيئة التشريعية ، رجالا يكونون أهلا لأن يكفلوا لعامة الشعب ، من جديد ، تلك الحقوق والحريات التى يتمسك الشعب بأهدابها .

وعندما تكفل للشعب مقومات السيادة القومية ، على ما وصفنا ، تتأثر تصرفاته بتضارب شتى المصالح ، وبفلسفة الحكم ومبادئه . أما فلسفة الحكم لدى الشعب الأميركى فهى معقدة ، ولا تخلو من المتناقضات .

فلقد انطبعت نظرية الحكم لدى الأميركيين بالسوابق التاريخية الانجليزية والأميركية، الراسخة فى مقاومة الاضطهاد الحكومى . وفى طليعتها ، الكفاح الذى دار بين النبلاء والملك « جون » فى سنة ١٢١٥ ، وقد أدى الى اصدار « الميثـاق الأعظم » (ماجناكرتا) وهو يسجل كتابة ما كانت قد انتهت اليه قوانين الاقطاعيات فى ذلك العهد . ومع ذلك « فالميثاق الأعظم » هذا انما كان يرمى الى أن يسجل حقوق كبار النبلاء فى مواجهة الملك ، لا حقوق عامة الشعب فى مواجهة النبلاء . الا أن الشعب أيد النبلاء فى وقوفهم فى وجه الملك ، لما كان يقاسيه من انتشار المظالم والبؤس فى تلك العهود ، مما كان يعزوه الشعب الى تبذير الملك ، واهماله للواجب المفروض بداهة عليه فى أن يحمى عامة الشعب من أطماع ذوى المناصب العامة ومفاسدهم .

وفى غضون الثورة الأميركية ، قام من جديد تعارض مماثل بين سلطات الحاكمين ، فى المستوى الأعلى وفى المستوى الأوسط . فعمدت أغلبية الشعب الأميركى الى تأييد حكام

المستعمرات فى كفاحهم ضد الملك . اذ أن الشعب قد شعر ، فى تلك الظروف كذلك ، بأن سوء استعمال الملك لما كانت القوانين تخوله من حقوق كان بيت الداء . ولذلك اعتبرت الهيئة التشريعية فى المستعمرة ، وحكومات الولايات التى خلفتها ، هى الذائدة وقتئذ عن حقوق الشعب .

ويلاحظ أنه من عهد « الميثاق الأعظم » حتى عهد القوانين الفديرالية التى تخول العمال حق المساومة الجماعية ، تحققت مبادىء الحرية والمساواة التى تعتبر من أسس التقاليد الأميركية — وهذا ليس بفضل ثوار ارتقوا من الحضيض، بل بفضل أفراد كانوا ينتمون منذ نشأتهم الى طبقات الموسرين الغانمين . ولقد وقعت فى انجلترا ، مثلا ، بعض حوادث هياج الطبقات الدنيا على الطبقات التى أرقى منها — ونذكر من ذلك عصيان « وات تايلر » فى سنة ١٣٨١ — الا أن هذه النزوات كانت تخفق ، لافتقارها الى زعامة رشيدة متزنة . أما الارتقاء السليم المطرد فى درجات المجتمع الديموقراطى ، فيرجع الفضل فيه — كقاعدة عامة — الى الجهود التى بذلها رجال كان لهم نفوذ وسلطان ، وكان يعارضهم رجال آخرون، لهم هم أيضا نفوذ وسلطان . ولذلك ، فتاريخ فلسفة الحكم فى أميركا يقوم دليلا على تفوق الطبقة الوسطى . أما منظمات العمال ، فقلما طبعت على أن تنظر الى المنتمين اليها

باعتبارهم « الطبقة الكادحة » . والعمال يؤيدون نقاباتهم واتحاداتهم ، دون أن يعتبروها ذرائع لاقامة دكتاتورية شيوعية ، وانما هى السبيل ، فى نظرهم ، لأن يتحقق لهم أن تستقر معيشتهم فى مستوى « الطبقات الوسطى » حتى يفوز العمال بالاحترام المتبادل الذى تنعم به الطبقة الوسطى فى أمريكا .

لقد تولدت التقاليد الأمريكية اذن من احتكاك متواصل بين المصالح المحكمة التنظيم ، والمصالح واجبة الاحترام . ولم تكن الثورة الأمريكية الا احتكاكا من هذا القبيل . فلقد تجمع أنصار الملك فى جهة ، وهم من كبار التجار والصناع فى انجلترا ، وهمهم الأكبر الا يلاقى نشاطهم أية منافسة فى الأراضى الأمريكية . وكانت مصالحهم تلقى تأييد السلطة الشرعية ، المؤلفة من الملك ومن البرلمان . ثم تجمع ، فى مواجهة هؤلاء ، التجار الأمريكيون وزارعو التبغ ، وأصحاب الأراضى ، يؤيدهم العمال والزارعون ، لاقتناعهم بالمضار التى تلحقها بهم القيود والضرائب التى كانت بريطانيا تفرضها على المبادلات التجارية . وكان الأمريكيون قد جمعوا صفوفهم فى ولاياتهم ، كما جمع شملهم ، الى حد ما ، الكونجرس القومى . أما كبار الأمريكيين الذين يناصرون الملك ، فلقد طردوا سريعا شر طرد . وأما الذين بقوا ، لتأسيس الأمة الجديدة ولتدوين تاريخها ، فكانوا يعتقدون فى قرارة

أنفسهم أن الحكومة المركزية مطبوعة لا محالة على أن تكون مستبدة ، بينما السلطات المحلية من طبيعتها أن تقاوم التحكم المركزى . فكأنهم فى ذلك يسيرون على منهج أجدادهم الأول، الذين ناصروا النبلاء عندما وقفوا فى وجه «الملك جون» فى انجلترا .

فالتخوف من تركيز الحكم ، والكراهية لهذا التركيز ، كانا الركنين الأولين اللذين استند اليهما اتباع « توماس جيفرسون » . فكان شعار الديموقراطية الجيفرسونية أن « خير الحكومات هى أقل الحكومات سيطرة » .

فمع التسليم بأن الحكومة المركزية تتعدى أحيانا على حقوق الشعب ، وعلى السلطات المحلية ، الا أن للشعب من الحاجات ما لا تقدر عليه الا تلك الحكومة المركزية دون سواها . ولقد وجدت البلاد الأميريكية ، غداة ثورتها ، فى ظروف كانت تتطلب تجاهل كل ما يعترض تدعيم الحكومة المركزية وشد أزرها . فالتجارة كانت قد انهارت ، والدفاع كان قد تفكك، الى درجة كانت تشغل بال رجال المال والأعمال وذوى المناصب العامة . وكان يتزعم هؤلاء « الكسندر هاملتون » . وكان أنصار هذا الزعيم يدعون «الفدراليين» أى أنصار الحكومة الفدرالية المركزية ، وكانوا هم يعارضون فيما سبق الميول المركزية لدى الحكومة الانجليزية ، الا أنهم رأوا أن يستجيبوا للدواعى العملية ، فيطالبوا بقيام حكومة

مركزية قوية ، فى الولايات المتحدة . حتى أن « جيفرسون » ذاته ، زعيم اللامركزية ، اضطر فى النهاية الى أن ينزل على حكم الضرورة ، فيوافق على الدستور المقترح .

ولقد ظل الأميريكيون ، منذ ذلك العهد ، يتأرجحون بين نظريات جيفرسون اللامركزية ، ونظريات هاملتون المركزية الفديرالية ، يختارون منهما الأوفق لتحقيق المطالب السياسية فى كل ساعة على حدتها .

ولقد كانت سياسة الحزب الديموقراطى ، من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٥٣ ، من أبلغ الأمثلة على هذا التأرجح . فالحزب الديموقراطى يدين ، من حيث المبدأ ، بنظريات «جيفرسون» اللامركزية . واذا بالرئيسين روزفلت وترومان يعملان على تطبيق نظريات « هاملتون » المركزية ، فى تدعيم الحكومة الفديرالية واتساع مداها . وان كانا قد خرجا بذلك على مبادىء أسلافهما ، فذلك نزولا على حكم الضرورة . ففى سنة ١٩٣٣ قامت أزمة اقتصادية طاحنة ، تشبه ما وقع فى سنتى ١٧٨٦ و ١٧٨٧ ، بل كانت أشد وطأة . فرأى الديموقراطيون أن الحالة لاتعالج الا بالاستزادة من السلطات الفديرالية . وهذا ما كان قد انتهى اليه « هاملتون » سنة ١٧٨٧ .

اذن ، فالوقائع تكتسح النظريات ...

وكما أن الفلسفة السياسية الأميريكية تشربت من نظريات جيفرسون وهاملتون ، فهى قد تأثرت كذلك من الآراء النظرية

المجردة ، فى تحديد طبيعة الحكم وأهدافه ، على وجه العموم. وتقوم فى ذلك نظريات أربع كبرى ، هى أساس المجادلة فى دلك : اثنتان منها متطرفتان — وهما نظرية الانرشية (أى انعدام النظام) ونظرية الاشتراكية . واثنتان معتـدلتان ، احداهما « الفردية » ، أما الثانية ، فلم يتفق على تسميتها . وقد تدعى أحيانا « التدخلية » ، ومن مقتضاها أن الحكومة عليها أن « تتدخل » فيما يعاون على اطراد الرفاهية .

ولم يكن للاشتراكية ولا « للأنرشية » تأثير يذكر فى السياسة الأميريكية . أما « الانرشية » ، فمن مقتضاها أن الدولة هى هيئة طاغية ، فالخير فى الغائها . أما الاشتراكية فتذهب ، على نقيض ذلك ، الى أن الملكية الفردية ، فى ميدان الأعمال والصناعة ، هى مصدر الطغيان ، تسحق أفراد الشعب ، ولذلك يجب أن تنقل الى الدولة ملكية كل عمل أو صناعة تستخدم أى عامل مأجور . ولم ترق أية من هاتين النظريتين فى أعين الشعب الأميريكى ، ولا سيما الطبقة الوسطى من الشعب الأميريكى ، التى تكره التطرف ، ولا ترى خيرا فى النظريات المبسطة للغاية . وان استمرار التأرجح بين آراء « هاملتون » المركزية وآراء « جيفرسون » اللامركزية قد أقنع الأميريكيين بأن خير الأمور أوسطها . وعلى أية حال فقد انحصر الجدل السياسى بين النظريتين الوسطيين ، وهما النظرية « الفردية » القريبة الى مذهب « جيفرسون » —

والنظرية التى قد تنعت «بالتدخلية» وهى التىعرفتها أميريكا أولا فى عهد « هاملتون » .

وتذهب النظرية « الفردية » الى أن الحكومة انما هدفها أن تصون الأمن فى الداخل ، وأن تحمى الأمة من الاعتداءات الأجنبية . وقد يكون شعارها بعد ذلك : « دعوا الأمور تسير سيرتها الطبيعية » . أو « دعوا الشعب ينهج المنهج الذى يروق له » . وقوامها الاقتناع بأنالشعب — باستثناء المجرمين — سوف يوفق الى سواء السبيل ، فيحقق ، على أكمل وجه ، مصالحه الذاتية ، لو ترك وشأنه . فالأفراد سوف يتعاونون أو يتنافسون أو يتعارضون ، بوحىمنمصالحهم ومنحكمتهم الذاتية . وهناك « يد عليا » تقيم فى النهاية التوازن المنطقى بين الحاجات وبين ما يجاوبها . أما حالات البؤس غير العادل، فستكون فى النهاية قليلة العدد ، وسوف يتداركها الاحسان الفردى .

وتذهب النظرية « الفردية » الى انه ، اذا اضطربتالأمور — فأفلس مثلا المعمل الوحيد الذى يتعايش منه أحد المجتمعات الصغيرة — فهذا هو حكم الناموس الاقتصادى . واذا عمت البلاد أزمة طاحنة ، فهذا أيضا هو الناموس الاقتصادى . ويكون من العبث والخطر التدخل فى الأمر لعرقلة هذه المجريات الطبيعية . فمحاولة تقويم القواعد الطبيعية يزيد الأمور سوءا وارتباكا . تلك كانت

الحجج التى كان يراد الاستناد اليها ، عند حلول الأزمة الاقتصادية الكبرى فى سنة ١٩٢٩ .

وتقابل هذه الاتجاهات النظرية الوسطى الثانية التى لم يتفق بعد على تسميتها ، لأنها فى الواقع سلبية أكثر منها ايجابية . فلقد طبع الأمريكيون على أن يعتبروا أنه من العار أن يلتمس المواطن المعونة من الحكومة . وهم يأبون التسليم بأن هناك نظرية عامة تبرر مثل هذه المعونة . والأميريكيون، اذا وجدوا أنه من المصلحة أن تقوم الحكومة بعمل معين فى مصلحتهم ، يعبرون عن ذلك بقولهم انه : « يجب أن يشرع قانون لذلك » . واذا اضطروا الى فرض ضرائب لاعانةالغير، فانهم يرون أن هذا اتجاه يعرض التقاليد الأميريكية للخطر ...

وجوهر النظرية « التدخلية » هذه انه اذا احتاج بعض المواطنين الى أكثر من توطيد الأمن الداخلى والسهر على الدفاع الخارجى ، فلا تقدر على سد الحاجة الا الحكومة . فالدستور لم يوضع الا لما تبين من انه كانلابد لرجالالأعمال من ايجاد سلطة عليا تشرف على التجارة بين أنحاء البلاد ، لتزيل شتى الحواجز التى تعترضها ، وتكفل للنقد ما يحتاجه من استقرار . ولم يقر الدستور الا بغية انشاء سلطة مركزية ، تهيمن على التجارة والنقد والبريد ، وتسجل الحقوق والمخترعات ، وتسهر بوجه عام على الخير الشامل .

ولذلك فان الفديراليين — وهم أجداد الحزبالجمهورى

الحالى – بدأوا نشاطهم بوصفهم حزبا يريد من الحكومة الا يقتصر مجهودهاعلى صون الأمن والدفاع ، وانما يمتدالى ما فيه معاونة التجارة والصناعةفى كل مايدعم الرفاهيةوالرقى.

وكما أن الفديراليين رأوا ، بادىء ذى بدء ، أن يقروا الدستور ، فكذلك رأى خلفاؤهم من بعدهم اقامة الحواجز الجمركية ، لحماية الصناعة الناشئة . ولقد كان النشاط الفديرالى ، فى بدئه ، أقرب الى خدمة مصالح أصحاب الأعمال، منه الى رعاية مطالب العمال وصغار الزارعين . وكان أنصار « جيفرسون » يعارضون التوسع فى الخدمات الحكومية ، ويتمسكون بالنظرية « الفردية » . وعندما انتخب « أندريو جاكسون » لمنصب رياسة الدولة فى سنة ١٨٢٨ ، بفضل تعضيد ولايات الحدود ، عارض فى انشاء البنك القومى المركزى ، لقوله انه أوفق لمصالح رجال الأعمال منه لمصالح صغار الزارعين والتجار فى المناطق النائية .

واذا كان كلا الحزبين تتأرجح سياسته ، من عهد لعهد، بين مبدأ الفردية ومبدأ التدخل للتوسع فى الخدمات العامة ، فما ذلك الا لأن كليهما يسعى دون كلل نحو ما يعتبره أوفق لمصلحته السياسية ، فى وقت بعينه . وقد يتساءل البعض لماذا لا يتفق الحزبان على أن يعهد الى الحكومة فى أن تقدم للجميع كل ما يطلبونه ، فى كل زمن ، وبذلك يفض الاشكال . وهذا هو عين ما يتجه اليه المسعى فى الواقع. فكل عضو فى الكونجرس

يطالب الحكومة بأن تنشىء ، فى كل بقعة من دائرته الانتخابية ، مكتب بريد أو ترعة أو غير ذلك من الأعمال العامة . وهو فى الوقت نفسه يدلى بصوته فى مصلحة أى مشروع من هذا القبيل يقترحه زميل له فى الهيئة النيابية . وهذا الزميل بدوره يرد له جميله بأن يصوت فى مصلحة مشروعاته هو ، وهكذا.. الا أن هناك حدودا لمثل هذه المجاملات، أهمها تضرر الجمهور من جباية المزيد من الضرائب . ثم ان كل خدمة عامة جديدة تلحق الضرر ببعض المصالح الفردية ذات النفوذ . من ذلك أن التشريع المكافح للاحتكار لا بد أن يلحق الضرر ببعض المنشآت الصناعية أو التجارية الكبرى ، التى لها من النفوذ السياسى ما لا يخفى،وان كان يحقق فائدة للتجارة على وجه العموم.فلا غرابة اذن فى أن تدعو تلك المنشآت الكبرى للسياسة « الفردية » ، وللحد من النشاط الفدرالى ما أمكن .

وعلى الرغم من تأثر السياسة الحزبية بالمصالح الذاتية ، الا أنها لا تتأثر حتما بالاعتبارات المنطقية الحكيمة . فلقد خطا الشعب الأميريكى خطوات كبرى فى الرقى الاقتصادى وأصبح فى مأمن من النوائب والكوارث ، بفضل التزامه الحد الأوسط بين الشيوعية والحرية المطلقة . ولا سبيل الى التزام هذا الحد الأوسط الا بالمفاضلة المستمرة بين الخير الذى يرجى من التدخل الحكومى والضرر الذى يخشى من الافراط فى تقييد النشاط الفردى . فلكل من النظريتين حسناتها

ومآخذها . وانما الموازنة بينهما هى التى تكفل للشعب الأميركى نوع الحكم الذى يبتغيه .

والعلم والاختراع قد أجبرا خلفاء « الفديراليين » الى أن يدعوا الى « الفردية » ، كما أجبر خلفاء « توماس جيفرسون » الى أن يدعوا الى التوسع فى التدخل الحكومى .

ففى سنة ١٨٠٠ ، كانت الأغلبية العظمى من أهالى أميركا من الزارعين . فلم تكن الحكومة لتستطيع أن تقدم لهم الا خدمات قليلة العدد . فلقد اشترت الحكومة لهم ، أو فتحت لهم ، المناطق الغربية . ثم تركتهم وشأنهم فيها ، مكتفية بأن تكفل لهم الحماية العسكرية من غارات القبائل الهندية . فلما تهيأ لهم تنظيم مجتماعاتهم الصغرى ، تولوا بأنفسهم اختيار قادتهم الطبيعيين ، كما تولوا بأنفسهم شنق من يسرق جيادهم. وهذا نوع من الحكم المحلى الذى ينشأ بالفطرة ، بحكم التكتل الاجتماعى ، وهو صورة مكبرة من تكتل القبيلة . فالمهاجرون كانوا يعلمون حق العلم نوع الحكم الذى يوافق المواطنين الأميركيين . فكانوا ، عند الحاجة ، يعقدون فى محيطهم الصغير اجتماعا ، يتفقون فيه على انشاء السلطة التى تجاوب حاجتهم .

ولقد أدت هذه التجارب المتوالية الى أن أصبح المستوطنون فى المناطق الغربية ، بل والأميركيون عامة ، يرون فى السلطات المحلية الصغرى كل الكفاية ، لمواجهة مشكلات

الحياة اليومية ، ولذلك فلا داعى الى ايجاد أية سلطة حكومية سواها .

الا أن ثمار العلم أخذت تكيف هذه الأوضاع . وبدأت الخطوط الحديدية تشق القارة من شاطىء المحيط الأطلنطى الى شاطىء المحيط الهادى . فبدأ أهل كاليفورنيا يشكون من الأجور الباهظة المجحفة التى كانت شركات السكك الحديدية تفرضها عليهم ، وكانت هذه الشركات أقوى من أن تخضع لاية ولاية بمفردها . ثم حدث اكتشاف البترول ، فاستعاض الجمهور عن الاضاءة بالشموع بالمصباح وبزيت الوقود . وسرعان ما تحولت صناعة البترول الى احتكار ، أخذ الشعب يشكو من وطأته ويطالب بأن تتولى السلطات الفديرالية تنظيم شئون السكك الحديدية والقضاء على الاحتكارات التى من قبيل ما ذكرنا .

وفى الجيل العشرين ، تسارعت الاختراعات والتطورات . وأوجد بعضها منشآت كانت تمتد الى أكثر من ولاية بحيث لا تقدر على تنظيمها الا سلطة تكون فى مستوى أعلى من مستوى كل ولاية بمفردها . من ذلك ، الاذاعات اللاسلكية . فمحطات الراديو فى الولايات المتحدة كانت تتطلب أن تتولى سلطة عليا تخصيص الموجات لكل منها . وكذلك الطيران المدنى ، فكان يتطلب سلطة فديرالية تسهر على أمنه ، وتحدد الخطوط التى يكفل لها نوع من الاحتكار . اذن فكل اختراع

جديد كان يتطلب نوعا جديدا من التدخل التنظيمى الفديرالى أو اعانة فديرالية مالية ، مما كان يتبعه انشاء مكتب جديد فى مقر الحكومة فى واشنجتون . والسيارات ذاتهــا ، وهى وسيلة نقل شخصية يقودها صاحبها ، كانت تتطلب من الطرق الشاسعة ما يقصر جهد كل ولاية بمفردهــا عن اقامته ، على الوجه الذى يرجوه الجمهور . فكان لابد للسلطة الفديرالية الكبرى من أن تتدخل فى ذلك ، حتى تعين على بلوغ الهدف المشترك .

ثم ان العلوم الطبيعية أوجدت من الخدمات العامة ما لا تقدر على تقديمه الى الجمهور الا الحكومة الفديرالية ، دون أن يساهم المنتفعون فى النفقات . من ذلك الوسائل الفنية فى الزراعة ، وتتولاها وزارة الزراعة ، بما تعد من منشورات ، وما توجده من هيئات فنية محلية ، بالتعاون مع الولايات . ولقد ترتب على الرقى فى الوسائل الزراعية انخفاض عــدد العمال اللازمين للزراعة ، وبذلك توفرت الأيادى العــاملة للمصانع ، مما ترتب عليه مضاعفة الانتاج الزراعى والصناعى معا فى الولايات المتحدة . ولم يبق فى الأرياف الا بضعة ملايين من الزارعين أصبحوا ينتجون مقادير كبرى من المحاصيل — أضحى تصريفها عبئا ثقيلا على الحكومة الفديرالية .

وتقدمت الصحة العــامة ، فأطالت أعمــار المواطنين . وتضاعفت أعباء الأطبــاء ، وزادت مسئوليات الحــكومات

المحلية فى توفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية الأخرى ، وهى مما لا يمكن تنظيمه الا فى النطاق القومى ، وبذلك تضخمت وتشعبت فروع وزارة الصحة فى الولايات المتحدة . وزاد عدد أرباب المعاشات . فوجب مواجهة مطالبهم بالوسائل القومية لا المحلية ، نظرا لأنهم ينتقلون من ولاية الى أخرى .

ونذكر الى جانب ذلك ، من الخدمات القومية ، مصلحة الارصاد الجوية ، ومصلحة الموازين والمكاييل ، ومصلحة احصاء السكان ، وشتى الاحصاءات الصناعية والزراعية والانتخابية وهى كلها خدمات عامة لازمة ليتمكن الشعب من أن يستفيد أقصى الفائدة من منافع الصناعة والفنون . وهناك خدمات أخرى تقدمها منشآت خاصة ، أو تتولاها حكومات الولايات أو السلطات المحلية . الا أن بعضها يقتضى حتما الاشراف الفدير الى عليه .

ولقد تضخمت المصالح الفديرالية ، وعلى الأخص من جراء الأزمة الاقتصادية الكبرى التى استفحلت عند انتخاب الرئيس روزفلت فى سنة ١٩٣٢. وكانت شكوى الجمهور من تلك الأزمة الطاحنة قد بلغت وقتئذ عنان السماء ، فتنكر الناس لسياسة ترك الأمور وشأنها ، والاعتماد على الوسائل الطبيعية لاستعادة الثقة المالية ، والاعتماد كذلك على المنظمات الخيرية الحرة ، فى مكافحة التعطل والبطالة ، أو الاعتماد فى ذلك على

اعانات الولايات ، أو السلطات المحلية . وفى النهاية ، لم ير الشعب مندوحة من الالتجاء الى الحكومة الفديرالية . فأقدم الرئيس روزفلت على تجربة مبتدعة . واذا بالشعب يرتاح الى أغلب نتائجها ، لما أحدثته من بوادر الانتعـاش . فأقرت الخطوط الكبرى للتدخل القومى الفديرالى ، عندما صدر فى سنة ١٩٤٦ قانون توفير العمل، وقد أعلن الكونجرس بمقتضاه أنه يعتبر الحكومة مسئولة عن « اتخاذ كافة الوسائل » التى تحول دون استفحال الازمة الاقتصادية الطاحنة .

ومع كل ذلك لم ينقطع الجدل حول النظريات حتى الآن. فالشعب الأميريكى يؤثر النشاط الفردى ، ويؤيد المنافسة بين المنشآت الخاصة ، فى شتى ميادين الأعمال . ولقد أقر الحزبان السياسيان توفير خـدمات عامة ، كانت فيما سبق موضـع خلاف . الا أن الشعب يرى أنه لا محل لأن تسترسل الحكومة فى أى نشاط يمكن الاستغناء عنه ، أو يمكن أن يعتمد فيه على المجهود الفردى. وفى سنة ١٩٥٢ ، انتخب الشعب الرئيس ايزنهاور على أساس برنامج « الاقتصاد فى النفقات العامة » . بمعنى أنه كلفه أن يعيد النظر فى جميع المصالح الحكومية ، لعله يلغى منهـا كل ما أصبح ضعيف الانتاج أو محـدود الفائدة .

وفى العهد الذى كان « الكساندر هاملتون » يدعو فيه الى الاستزادة من الخدمات الفديرالية، انما كان هو يقصد مديد

المعونة المباشرة الى رجال الأعمال . فقد كان هؤلاء يناصرون هاملتون . أما فى عهد « فرانكلان روزفلت » — بعد أن انقضت على ما تقدم مائة وخمسون سنة — فقد أصبح التوسع فى الخدمات الفديرالية يرمى الى اعانة المتعطلين عن العمل ، وكانوا فى مقدمة أنصار روزفلت . ولقد استفاد رجال الأعمال ، فى نهاية المطاف ، من هذه المعونة التى زادت القوة الشرائية لدى عملائهم — ، على الرغم مما فرض عليهم من الضرائب . على أن المرء يصعب عليه أن يبدأ بأداء ضرائب مضاعفة اليوم ، حتى يستفيد من الانتعاش العام غدا . ولقد اتضح لرجال الأعمال كذلك أنه لابد من أن تتدخل الحكومة لتتولى تنظيم شتى الخدمات العامة ، وأن هذا التنظيم أخف وطأة ،فى مستوى الولايات، منه فى النطاق الفديرالى.ولذلك يذهب رجال الأعمال الى الذود عن حقوق الولايات، ليعرقلوا بذلك التوسع الفديرالى . اذن فلقد ترتب على تقدم العلم والاختراع أن تبدلت الظروف ، فأصبح الديموقراطيون يدينون بمبادىء « هاملتون» ، وأضحى الجمهوريون يدينون بمبادىء « جيفرسون » ، على نقيض ما كان يدين به كل فريق ابتداء .

والواقع أن معظم الأميريكيين لا ينضمون من حيث المبدأ الى هذا المعسكر أو الى ذاك . وانما يعطفون على الاثنين معا. فيقبلون على مضض تضخم الحكومة الفديرالية ، وان كانوا

يفضلون ، من الوجهة النظرية ، الاستعاضة عن ذلك بتدعيم حكومات الولايات ، بل والسلطات المحلية ، على قدر الامكان. ويحبذون الاستعاضة عن كل ذلك بالتوسع فى الجهود الخاصة الفردية ، فيما لو أمكن ذلك. وقد كان برنامجا كل من الجنرال ايزنهاور ومنافسة مستر ستيفنسون محورهما الرغبة فى أن تتضمر الحكومة الفديرالية ما أمكن .

وليس لدى الشعب الأميريكى خطة مرسومة قد تحقق اللامركزية ، أو تؤدى الى انكماش المصالح الفديرالية . وانما يكتفى عادة بالمطالبة بالوفر والاقتصاد ، من حيث المبدأ ، وفى الوقت ذاته يطالب باستبقاء الخدمات الحكومية التى يراها كل مواطن موافقة لمصالحه الذاتية . الا أن نظرية اللامركزية قد رسخت أسسها وأصبحت جذورها تتوغل فى الأرض الطيبة فلا بد من أن تترعرع ، مع مضى الوقت. ويقول فى ذلك المستر « فريديرك ديلانو » ، رئيس مجلس الموارد القومية ، ان الاتجاه ينحو نحو « العدول عن الافراط فى التخطيط » . ويضرب مثلا « بسلطة وادى تينيسى » .

فلقد أوجدت « سلطة وادى تينيسى » هذه ابتداء لتتولى تنظيم شؤون نهر تينيسى ، لتكفل توفير التيار الكهربائى بأقل التكاليف ، وتتولى بحوثا لم يكن أحد يرغب فى أن يتولاها . ثم استغلت هذه السلطة ما سنح لها من فرص ، فأصبحت تقدم للولايات الواقعة فى وادى النهر ، والى مقاطعاته ومدنه

ورجال الأعمال والزراع به ، ما قد يحتاجون اليه من بيانات، ليرسم كل منهم ما يوافقه من خطط . على انه من المرغوب فيه اليوم أن تكفل هذه الخدمات كلها دون أن يستعان فى ذلك بالمصالح الفديرالية ، حتى تصرف السلطة المركزية عن التدخل فى كثير من الشئون التفصيلية المحلية .

ولقد اتفق على تعريف اللامركزية — عند نهاية الحرب العالمية الثانية — بأن المقصود منها هو قصر دور الحكومة الفديرالية على « تهيئة الجو المناسب » لازدهار الأعمال . فليس أحد يفكر اليوم فى العود الى عهد « الفردية » المطلقة . ولا بد من التسليم للحكومة الفديرالية بأنها المسئولة عن أن تكفل لعجلة الأعمال مجال الدوران . لكن الحكومة لا يطلب منها أن تقيم الى جانب كل عجلة صغيرة ، على حدة ، موظفا تكون مهمته أن يدفع هذه العجلة كلما أبطأت . وانما يكتفى بأن يوجد ، فى المستوى الأعلى ، هيئة من الخبراء ترشد السلطات المهيأة لذلك الى ما يكفل تكييف الجو العام، للاستزادة من الانتاج الاقتصادى الشامل .

ولقد اتجهت معظم جهود الباحثين الاقتصاديين ، غداة الحرب العالمية الثانية ، الى الاستفادة من السلطات الحكومية، لتهيئة الجو الاقتصادى الموافق للنشاط الفردى ، المبتكر الطليق ، الذى يتميز به الشعب الأميريكى . ولعل هذه الوسائل

المستجدة للانتفاع بالسلطات الفدير الية تثبت التجارب نجاحها، في حالتي التضخم المالي والانكماش .

وبفضل ذلك تتطور النظريات الحكومية ، لتتجاوب مع حقائق الحياة في أمريكا .

العلاقات الخارجية

لقد تولدت طرائف السياسة الخارجية الأميركية من تجارب تاريخية فريدة فى بابها .

فيلاحظ أولا أن الشعب الأميركى يتألف فى مجموعه من المهاجرين — فيما عدا الهنود الأميركيين. ولذلك فالأفراد يذكرون هناك أنهم ولدوا — أو أن آباءهم ولدوا ، فى الأجيال الأربعة الماضية — فى بلاد أجنبية ، لاينسونها كلية . ثم ان معظمهم كانت أوروبا منبتهم . فاذا ما اشتدت الأزمات الدولية انصرف بالهم الى موطنهم الأصلى ، بدافع من العطف عليه ، أو من الضغينة نحوه .

ومن الدوافع التى أجبرت فريقا من الأوروبيين على الهجرة من أوروبا الى ما وراء البحار ، التخلص من الاستبداد السياسى أو الكراهية له والفقر المطبق أو الاضطهاد الدينى فى موطن الميلاد .

ففى قلوب الأميركيين يتمازج السخط على الأحوال القائمة فى بلادهم الأصلية ، والحنين الى ربوعها . ولقد اشتد السخط ، أثناء النزاع الطويل مع انجلترا ، من بدء الثورة

حتى نهاية حرب سنة ١٨١٢ . فتولد منه الشعار التقليدى فى أميريكا ، بأن الشعب هناك « قد خرج من أوروبا ، وعلى أوروبا ، فلن يجتذبه اليها شىء ثانية » .

على أن الدم لا يتحول الى ماء . وأغلب القوانين والعادات والأوضاع ومقومات الحكم ، التى يدين بها الشعب الأميريكى ، هى جزء لا يتجزأ من تراث المدنية الغربية ، التى نبتت فى أوروبا ، ولا يزال لأوروبا فيها نصيب . فاذا تعرضت أوروبا للدمار ، شعر الأميريكيون بأن هذا التدمير يصيبهم رشاشه فى الصميم . تلك متناقضات تنشأ منها التيارات المتلاطمة فى السياسة الخارجية الأميريكية ، كلما قرع فى أوروبا ناقوس الخطر ، وهذا طوال الجيل العشرين .

ومما يزيد الأوضاع تعقيدا أن التقاليد البريطانية ، التى يتشرب منها نصف الشعب الأميريكى ، تجافى كثيرا من التقاليد الأوروبية الأخرى ، وعلى الأخص فى ايرلندا وألمانيا . فالحياة الأميريكية لم تنجح بعد فى أن تذيب هذه التقاليد المتعارضة فى قالب واحد .

ثم ان هناك ، من العوامل المؤثرة فى المواقف الأميريكية ، أوضاعها الجغرافية الداعية الى العزلة ، بفضل ما تكلفه البحار للربوع الأميريكية من أمان طبيعى . وقد قال فى ذلك المسيو جول جوسيراند ، السفير الفرنسى ، ان الولايات المتحـدة

أسعدتها الطبيعة بأن أوجدت فى شمالها وجنوبها جـيران ضعفاء ، ثم أوجدت فى شرقها وغربها أسماك البحار ، ليس الا.

واذا بالولايات المتحدة تفاجأ فى سنة ١٩٤٢ بوجـود الغواصات الألمانية على مقربة من شاطىء هاتيراس ، وبوقوع مدينتى شيكاغو وديترويت فى متناول قاذفات القنابل التى قد تطير من سيبيريا . وبذلك انهار الشعور بالأمان وبالعزلة الذى كان أقوى العوامل فى سياسة الأجيال السالفة . واذا بالمخاوف التى كانت تتعرض لها أوروبا وحدها — وقد خلص منها ، الى حين ، المهاجرون الى أميركا — تلاحق هؤلاء فى ديارهم النائية ، وتقرع أبوابهم متوعدة منذرة ...

وفضلا عن أن الهجرة كانت قد أبعدت الأميركيين عن وطأة جيوش أوروبا ، فكانت تقوم فى أوروبا ذاتها ، فى السنوات الأولى للجمهورية الأميركية ، منازعات حادة مستمرة بين الدول الأوروبية المتنافسة ، وبخاصة فرنسا وبريطانيا وأسبانيا. من ذلك أن نابليون ، بعـد أن قرر الاستيلاء على منطقة « لويزيانا » ليقيم فى غرب الولاية المتحدة ولاية فرنسية قوية تكون مصدر خطر على الولايات الأميركية ، اذا به يعدل عن هذا الرأى ، ويبيع « لويزيانا » هـذه الى الأميركيين ، لاضطراره الى تخصيص قواه كلها لمحـاربة البريطانيين . وتوالت الحروب بين الدول الأوروبية ، مما كفل للولايات المتحدة الناشئة ، فى فترة ضعفها ، أن تصبح فى مأمن من الخطر

الخارجى . فتولدت من ذلك العقيــدة الراســخة فى بال الأميريكيين بأن الحروب الأوروبية نعمة عليهم ، لا نقمة . واذا بهذه العقائد تنعكس ، من جراء اضطرار الولايات المتحدة الى المساهمة فى حربين عالميتين فى القرن العشرين .

ولقد تأثر التفكير تأثرا عميقا من أن الشعب عاش هناك لثلثمائة سنة فى قارة واسعة الأرجاء ، تنفسح لمهاجرين جدد لا حصر لهم . هذا لأن أميريكا الشمالية كانت خالية من السكان أو كان بها العدد الأقل منهم ، عندما نزل الأوربيون أولا الى شواطئها . وغداة الثورة ، تدفق سيل المستفلحين عبر جبال الأبالاش ، وأمامهم مائة ألف ميل من الأراضى الخاوية . ولما اعتاد الناس هناك أن يعيشوا فى مناطق الحدود النائية ، طبعوا على التفاؤل فى التفكير ، وترقب التوفيق فى كل تدبير : وهى طباع أصبحت لا تلائم وقائع الجيل الراهن .

ولقد تأثروا كذلك بتاريخ التجارة البحرية . هذا لأن المستعمرات الانجليزية ، التى كانت تقوم بالشاطىء الشرقى ، كانت تعتمد على بريطانيا للحصول منها على شتى المصنوعات ، فى مقابل ما يباع لها من تبغ وفراء وأخشاب وحبوب . وكانت مياه البحار هى سبل المواصلات بين أنحاء شتى المستعمرات ، ولذلك غلبت على قدامى الأميريكيين العقليــة البحــرية ، فتشرب التفكير السياسى الشعبى هناك من تلك الروح . بل ان المستفلحين فى الغرب الأوسط ، الذين كانت تحوط بهم

الجبال الوعرة ، لم يكونوا ليتصلوا بمدن الشواطىء الا بمجرى نهر المسيسيبى،فكانوا ينقلون الفائض من حبوبهم الى أوروبا عن طريق « نيو أورليانس » .

وكان النمو الاقتصادى فى المناطق الوسطى يحتاج الى مبالغ طائلة من رؤوس الأموال الخارجية . فجاءتهم الأموال من مولين بريطانيين وهولانديين . وبذلك اعتاد الشعب الأميريكى على أن يكون مدينا للأجانب ، وكان لهذه الديون أثرها فى التبادل التجارى . فأصحاب رؤوس الأموال فى البلاد النائية كانوا يستطيعون أن يشتروا — بفوائد الأموال التى يوظفونها — الأغنام والقمح ،دون أن يضطروا لأن يوردوا، فى مقابل ذلك ، مقادير كبيرة من المصنوعات . ومن جراء ذلك ، اعتاد رجال الأعمال فى أميريكا أن يبيعوا منتجاتهم فى الأسواق الأجنبية ، وأن يبعدوا فى الوقت ذاته المصنوعات الأجنبية عن السوق الأميريكية ، فيحموا بذلك الصناعة الأميريكية من المنافسة الخارجية بالحواجز الجمركية المرتفعة. ولم يكن هناك أى ضرر من انعدام التوازن فى التبادل التجارى الخارجى ، من جراء ما عرضنا . واستمرت هذه الحال لأجيال عدة ، فأصبح الشعب غير مهيىء ليتفهم على حقيقتها الأوضاع التى استجدت فى الجيل العشرين .

ثم ان مواقف الشعب الأميريكى ينظر اليها كذلك على ضوء أنظمته الديموقراطية ، ووسائل معيشته . وان افتقرت

الحياة الأميريكية الى شيء ، فهي ، على أي حال ، لاتفتقر الى الجدل العلني .

وما من سائح قصد الى ربوع أميريكا ، منذ أن أنشأت حتى الآن الا وأدهشه ما يسمعه من آراء متناقضة . فالصحف تعبر عما يروق لها . وأعضاء الكونجرس يذهبون الى نقيض السياسة التي ترسمها وزارة الخارجية وتعلنها فى غاية من الدقة . وكلما جرت مفاوضات مع دول صديقة أو معادية فهي تجرى فى هيكل شفاف تحوط به من كل جانب أصـوات الجماهير المدوية . وقد تتسرب أخطر الأسرار الحربية ، فى اذاعة لاسلكية ، على لسان أحد المختصين الذى يخيل له أن يضرب بذلك مثلا لخطر تسرب الأسرار على لسان مواطن غير أمين .

تلك أضرار جسيمة تنتج من اختلال النظام الى حد بعيد، ولا سيما عندما تكون الولايات المتحـدة تواجهـها دولة دكتاتورية تصون ما لديها من أسرار وراء ستار كثيف ، مثل الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك فقد رسخ الداء حتى أصبح لا أمل فى معالجته . وغاية ما يستطيعه بعض الأميريكيين فى هذا الشأن ، التعلل بأن للعلانية ، مهما بلغت ، من الفوائد الخلقية ما يستعاض به عن الفوائد المادية التى يجنيها الاتحاد السوفييتي من صونه أسراره .

وعلى أية حال ، فتلك العلانية قد تطمئن الشعوب الحرة

على أن الأميركيين ، مهما أخذ عليهم من تبدل الاتجاهات ، لا يستعدون فى الخفاء للقضاء على حرية العالم .

ولقد انصرف بال الشعب الأميريكى ، فى المائة سنة التى تلت حرب سنة ١٨١٢ ، الى النمو الداخلى . فلم تكن وزارة الخارجية عندئذ ذات شـأن ، بل كان الكونجرس يشرف مباشرة على كل باب من أبواب السياسة الخارجية . وعلى نقيض الدول الأوروبية التى كانت تعلق أهمية كبرى على الاتصالات الدبلوماسية ، كان السلك السـياسى الأميريكى يتألف من هواة عديمى الخبرة . وكان يشترط فى السفراء ، أولا وأخيرا ، أن يكونوا من الأثرياء . ولم يكن يهيىء بعضهم للمناصب الدبلوماسية الا سخاؤهم فى التبرع لخزانة حزب الأغلبية . ومع ذلك ، ففى أوقات الأزمات ، كانت الولايات المتحدة توفق فى أن تعثر على رجال أكفاء ، تسند اليهم مناصب السفارات ووزارة الخارجية، وهذا منذ عهد «بنيامين فرانكلين» حتى عهدنا هذا .

ولقد طبعت شعوب العالم على أن تنظر بعين الريبة الى وزارات الخارجية ، من جراء أن رجالها على اتصـال دائم وثيق بالأجانب . وهذا الريب ينصرف الى وزارة الخارجية الأميريكية ، شـأنها فى ذلك شـأن سـواها . فالرأى العـام لا يعطف عليها . وهو لايغفر لهـا اسـتغراقها فى مفاوضات لاتنتهى الى النتائج التى يحبذها الرأى العام ، لقلة

المامه بالقوى المتقابلة . فيتسع المجال لكيل الاتهام بأن هناك من تخلى عن مصالح الولايات المتحدة ، ومثل هذا الاتهام يكون أمضى الأسلحة فى المهاترات السياسية . واذا رأت وزارة الخارجية أن تسير على خطة تخالف ما كان قد تواضع عليه القوم فى القرون الماضية ، رميت بأنها لاتراعى التقاليد . ولذلك كثيرا ما تصبح وزارة الخارجية الأميريكية كبش فداء.

الا أن ما استجد منذ سنة ١٩٠٠ من تشعب التجارة الخارجية والمحالفات والانضمام الى الهيئات الدولية ، والمساهمة فى مقاومة الاعتداء ، كل ذلك قضى على الأوضاع القديمة ، فى عهد كانت وزارة الخارجية فيه حلقة الاتصال الوحيدة مع الحكومات الأجنبية . فاليوم تكاد كل مصلحة من مصالح حكومة الولايات المتحدة تؤثر تأثيرا مباشرا فى العلاقات الخارجية . فمن المنشآت ما يتولى التعامل مباشرة مع الأجانب ، ومع الحكومات الأجنبية . كما أن هناك من المصالح المحلية ما يعارض اتجاهات السياسة الخارجية فى النطاق العالمى . فلقد اتفق مثلا الرئيسان ترومان وايزنهاور على أن الحلفاء أحوج الى أن يفتح لهم باب التبادل التجارى، منهم الى أن تمد لهم يد المعونة . ومع ذلك ، فرجال الأعمال والزارعون وزعماء العمال يتضافرون على المطالبة بزيادة الحواجز الجمركية ، وغرضهم أن يحموا بذلك مصالحهم الخاصة ، ولو ضيعوا على أميريكا ، فى سبيل ذلك ، ما تبتغيه من عوامل المساومة فى الخارج .

ولا تستطيع وزارة الخارجية الأميريكية أن تجمع ، فى صعيد واحد ، كل هذه الجهات والمصالح واللجان النيابية المتعددة المتضاربة ، حتى تستقر السياسة الخارجية للبلاد على اتجاه واضح ثابت . والرئيس وحده يقدر — بصفة كونه المهيمن ، مثلا ، على وزارة الزراعة ووزارة الدفاع معا — على أن يلزمهما باتباع منهج واحد ، لتحقيق غرض أعلى . ولقد أنشأت فى البيت الأبيض مجموعات من الموظفين الأكفاء ، يعاونون الرئيس فى أن يتابع ، عن كثب ، كل كبيرة وصغيرة ، فى شتى المصالح الحكومية ، لتوحيد الجهود وتنسيق النشاط ، بفضل ما له من سلطات ذاتية . الا أن الكمال ، فى هذا المجال ، لا يدرك .

والرئيس وحده هو الذى يستطيع أن يحمل الكونجرس على أن يغلب مقتضيات السياسة الخارجية ، على المطالب المحلية البحتة . والرئيس يتيسر له أن يوجه كلامه الى الشعب مباشرة . وقد تعاونه وزارة الخارجية ، بمده بما يحتاج اليه من بيانات تفصيلية عن السياسة الخارجية ، على أن تمون هذه الوزارة بالموظفين الأكفاء المتخصصين . الا أن التبعة ، فى النهاية ، على الرئيس . والرئيس الكبير انما يعضده التأييد الشعبى .

ولا نجاح فى السياسة الخارجية الا اذا تضامن الحزبان الكبيران بشأنها فى الكونجرس . ولا تخلو الحال من أعضاء

قلائل ، لايتورعون من مناوأة الحكومة فى سياستها الخارجية، لعلهم يخرجون من ذلك ببعض الفوائد السياسية الثانوية . الا أن الغالبية العظمى من أعضاء الكونجرس ينصرون الأمة على أعدائها جميعا ، برا بقسمهم قبل توليهم نيابتهم . فالزعامة ترمى الى أن تتحد جهود الحزبين ، عندما يبلغان شواطىء البلاد ، ولو أن التجارب تكشف عن ثغرات أحيانا . ولقد كللت الجهود بالنجاح ، فى عهد الكونجرس الثمانين ، بصدد مشروع مارشال ، وهذا بفضل عبقرية المستر فاندنبرج ، عضو مجلس الشيوخ . الا أن تضامن الحزبين فى السياسة الخارجية يتطلب عموما تجرد زعماء الكونجرس من المطامع الشخصية ، من جهة ، وتوفيق الرئيس الى جمع كلمة الزعماء المتنافسين ، من جهة أخرى .

ولقد اقترحت اللجنة التى ألفتها « مؤسسة وودروو ولسون » تعديل الدستور ، حتى تصبح مدة العضوية فى مجلس النواب أربع سنوات ، بدلا من سنتين . وقالت اللجنة فى ذلك انه عندما تقتصر الانتخابات العامة على انتخاب أعضاء لمجلس النواب فقط — أى بغير أن تجرى ، فى الوقت نفسه ، اعادة انتخاب الرئيس — لاتدور المعركة الانتخابية على مسائل كبرى ، وانما تغلب عليها الاعتبارات المحلية ، وهى تميل عادة الى مناوأة السياسة الخارجية القويمة . فيفوز بالانتخاب نواب لم يكونوا ليفوزوا ، لو أن المعركة الانتخابية شملت انتخاب الرئيس . واقترحت تلك اللجنة ، كذلك ، أن

يستمر على احاطة الكونجرس علما بالمرامى البعيـدة التى يتوخاها الرئيس فى سياسته الخارجية ، فيقضى بذلك على الاقتراحات قصيرة المدى .

ولا يسهل ، على أية حال ، الاهتداء الى سياسة خارجية لا تثير أية معارضة محلية عنيفة . وهذا لسببين : أولهما ان السياسة الخارجية تنبنى مرارا على اختيار أخف الضررين . وثانيهما تطور المواقف الدولية ، فى هذا الجيل ، الى ما يحتم الخروج على السياسة التقليدية السابقة للولايات المتحدة .

أما عن الاضطرار الى المفاضـلة بين ضررين ، فهـذا ما تستوجبه مواجهة خصم ماكر عنيد كثير المناورات، مثل الاتحاد السوفييتى ، وجهده ينصرف الى انشـاء حالات لا مناص للولايات المتحدة من أن تتبع فيها خطة لا تخلو من المرارة . ونضرب مثلا لذلك بحوادث كوريا . فما من موقف يتخذ بصددها الا ويكون قابلا للتجريح . وهو حرج قد يستغله الخونة . ومثل هذه المهاجمات لا تخلو منها أية سياسة خارجية مرسومة .

وقد تعرضت المواقف الخارجية للولايات المتحدة ، فى الجيل العشرين ، الى الحرج السياسى فى الداخل ، من جراء الخروج على السياسة التقليدية السابقة الاستقرار. فالولايات المتحدة كانت تدين ، فيما سبق، بوجوب الابتعاد عن الاشتباك فى أية محالفة . وكان المنادى الى ذلك هو الزعيم واشنجتون

نفسه . الا ان تطور الأحوال ألزم الولايات المتحدة على أن تعيد النظر فى هذه المبادىء العريقة .

وكان الرئيس واشنجتون هذا قد رسم بنفسه سياسة الحياد ، وقد التزمت بين فرنسا وانجلترا فى سنة ١٧٩٣ ، ولم تكن قد مضت الا سنوات قليلة على اكتساب الولايات المتحدة استقلالها ، بعد أن ناصرتها فرنسا . الا أن واشنجتون آثر فيما بعد الحياد ، حتى ينفسح الوقت أمام الولايات المتحدة حتى تقوى . ولذلك أبى أن يدع العرفان بفضل فرنسا يسوق الولايات المتحدة الى أن تنحشر فى الصراع الذى كانت رحاه تدور بين الدولتين الأوربيتين الكبريين . ولذلك قال واشنجتون فى « خطاب الوداع » التاريخى : « ان الخطة المثلى التى يجب علينا أن نلتزمها ، فى تعاملنا مع الدول الأجنبية ، هى التوسع فى التبادل التجارى معها ، على ألا توجد بينها وبيننا الا أقل ما يمكن من روابط سياسية » . وعبر واشنجتون عن أمله فى أن يحين الوقت الذى تستطيع فيه الولايات المتحدة « أن تدفع كل ضرر مادى قد يهددها من الخارج ، بما قد يثنى الدول المناوئة لنا عن أن تقدم على التحرش بنا ، اذا ما شعرت بأنه يتعذر عليها فى الواقع أن تنال منا . وعندئذ يتاح لنا أن نختار بين السلم والحرب ، لتحقيق مصالحنا الذاتية ، فى ظل العدالة » .

وقال الرئيس « مونرو » فى سنة ١٨٢٣ : « ان سياستنا

فى شأن أوروبا — تلك السياسة التى أقررناها عند بدء الحروب المتعاقبة التى استمرت نيرانها تستعر، لأزمان طويلة، فى تلك البقاع — لاتزال على ما هى . وهى تقضىبالا تتداخل فى الشئون الداخلية لأية دولة من الدول الأوروبية » . وكان هذا التصريح يلمح الى حرب الاستقلال التى كانت تدور فى اليونان ، وكان كثيرون من الأميريكيين يعطفون عليها ، ومع ذلك حتمت السياسة الأميريكية ، بموافقة غالبية الشعب ، تحاشى التداخل فيها .

وهذه السياسة ذاتها كانيدين بها الرئيسودروو ولسون، عند اضطراب الأحوال من ١٩١٤ الى سنة ١٩١٧ ، فكان يعمل على ابقاء أميريكا على الحياد . الا أن المحيط الأطلنطى كان قد انكمش ، من جراء ما استحدث مناختراعات . وحرية البحار ، التى كانت تعتبر من المبادىء الأساسية فى نظر الأميريكيين ، أصبحت مزعزعة . وتوالت الظروف تضغط ، ملحة ، على وودروو ولسون ، حتى اضطر الى أن يغير منهجه، فيستأذن الكونجرس فى سنة ١٩١٧ فى اعلان الحرب على ألمانيا . وفى آخر عهده ، بذل ولسون غاية جهده — دون ما جدوى — لعله يحمل مجلس الشيوخ على أن يوافق على الانضمام الى عصبة الأمم . ومع ذلك فشطر كبير من الشعب كان يميل الى اشتراك الولايات المتحدة فى هذه العصبة .

الا أن الميل التقليدى العريق الى العزلة الدولية كانباقيا.

حتى انه لما نشبت الحرب العالمية الثانية ، لم يتضح للشعب الأميركى أن سهام النازية المسمومة لم تكن موجهة الى الشعوب المجاورة لألمانيا فحسب ، بل كانت تصيب فى الصميم كل شعب حر فى العالم . فبقيت العزلة تجد فى أميركا آذان صاغية ، حتى وقعت كارثة الهجوم اليابانى المفاجىء على الأسطول الأميركى فى « بيرل هاربور » ، وما تبعه من اعلان ألمانيا وايطاليا الحرب على الولايات المتحدة . ولا يزال ، الى ساعتنا هذه ، فى المياه الأميركية ، تيار قوى يدفع الى العزلة التقليدية .

والميل الى الابتعاد عن المشاكل الأوروبية — وهو جوهر العزلة — لايقاس عليه فى شأن مشكلات القارات الأخرى . فالأميركى يولد وقبلته الغرب . والعزلة ، فى رأيه ، لاتفيد ، بحال ، البقاء فى منأى عما يجرى فى أية دولة تقع غرب الولايات المتحدة ، حتى الصين .

والظاهرة الكبرى الثانية فى انقلاب السياسة الخارجية العصرية على أوضاعها التقليدية — مما يسبب الجدل السياسى العنيف — هى الدعوة الى خفض الحواجز الجمركية . وعندما تولى الحزب الديموقراطى الحكم ، فى سنة ١٩٣٣ ، اتجه الى خفض الرسوم الجمركية ، نزولا على تقاليد الحزب ، وكان شعاره المعارضة لمبدأ الحماية الجمركية . الا أن الحزب تزعزعت عقائده ، من جراء نمو الصناعة فى ولايات الجنوب .

مما حمل الديموقراطيين ، من أهل الجنوب ، على المطالبة بالحماية الجمركية لصناعتهم المستجدة . ومع ذلك ، فالمستقبل الى خفض تلك الحواجز .

هذا لأن الحرب العالمية الأولى حولت الولايات المتحدة من دولة مدينة الى دولة دائنة ، فى التبادل التجارى العالمى . فأصبح الأجانب الذين يريدون أن يشتروا من الولايات السيارات أو القمح ، يضطرون ، بادىء ذى بدء ، الى أن يبيعوا اليها بعض مصنوعاتهم ، ليحصلوا بذلك على الدولارات التى تمكنهم من الشراء . وكان عليهم ، الى جانب ذلك ، أن يحصلوا على مزيد من الدولارات ، لتسديد فوائد القروض التى اقترضتها بلادهم من أميريكا . وبعبارة أخرى ، لم يكن من سبيل الى أداء الديون المستحقة لأميريكا ، والى تصريف الفائض من البضائع الأميريكية فى الخارج ، الا بفتح أبواب أميريكا ذاتها الى البضائع الأجنبية . هذا لأن كل دولة دائنة مفروض عليها ، بمقتضى النواميس الاقتصادية ، أن تشترى بضائع الدول المدينة ، حتى تمكن هذه من تسديد ما عليها . وهذا لا يكون الا اذا انخفضت الحواجز الجمركية .

الا أن الصناعة الأميريكية كانت قد ألفت الحماية الجمركية وارتاحت اليها . وهى لها من النفوذ السياسى ما لا يخفى . ولذا ارتفعت الرسوم الجمركية ، بعد انقضاء اثنتى عشرة سنة على انهاء الحرب العالمية الأولى ، الى أعلى مستوى . فاضطربت

الأمور ، ووقف أداء الديون الأجنبية، وانهار البناء الاقتصادى الذى كانت تقوم عليه المدنية الغربية . ولذلك فالتعريفة الجمركية الأميريكية تعتبر مسئولة الى حد بعيد عن استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى .

أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقروض الحرب جاءت تعالج المعضلة ، اذ آخذت أميريكا بوسيلة «الاعارة والتأجير»، مما كان يوفر الأسلحة للحلفاء دون أن يطلب منهم أداء ثمنها، ان آجلا أو عاجلا . وتبرعت الولايات المتحدة ، بعد ذلك ، بمبالغ طائلة للاعانة والتعمير . وان استمرت الولايات المتحدة تهدى الى الدول المحتاجة آلاف الملايين من الدولارات ، فلن تدعو الحاجة الى موازنة التبادل التجارى . على أنه ، اذا آرادت الولايات المتحدة أن تعود الأمور الى سيرها الطبيعى، فتعدل عن خطة التبرع ، فسيتحتم عليها أن تتقبل المنتجات الخارجية . ولذلك ابتكر شعار : « التجارة لا الاعانة » ، نزولا على مقتضيات الوقائع العالمية ، ولو أنه يجافى العقائد التقليدية الراسخة لدى جمهور الأميريكيين ، مما قد يضع ، فى سبيل السياسة العملية ، عوائق لا يستهان بها .

وهناك انقلابات سياسية ثانوية أخرى ، لا يرتاح اليها فريق من الأميريكيين ، لخروجها على تقاليدهم السياسية ، ان قليلا أو كثيرا .

منها ما يتعلق بنظرية « مونرو » . وكان منشؤها اقتراحا

من الحكومة البريطانية بأن تتفق الدولتان على الحيلولة دون اعتداء أية من الدول الأوروبية على الجمهوريات اللاتينيـة الأميريكية الضعيفة الناشئة . هذا لأنه لم يكن يروق لبريطانيا ولا للولايات المتحدة أن تشرع فرنسا أو أسبانيا أو روسيا فى اقامة ولايات جديدة لها فى القارة الغربية . فرأى الرئيس « مونرو » ألا يرتبط بشيء فى هذا المجال مع البريطانيين ، اذ ان سياستهم قد تتجه ذات يوم الى ما لايوافق مصالح الولايات المتحدة . ولذلك أعلن هو ، فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، أن الولايات المتحدة تعتبر أن أى توسع فى السيطرة الأوروبية على الأراضى الأميريكية يكون « خطرا على سلمنا وأمننا » . واذا بمصالح بريطانيا وقتئذ تدعوها الى تدعيم نظرية « مونرو » هذه ، فى عهد كان الأسطول البريطانى فيه سيد البحار .

وبذلك بقيت الأوضاع على ما هى ، حتى نهاية القرن . الا أنه بعد سنة ١٩٠٠ تعرضت نظرية « مونرو » للزعزعة ، من جراء تضخم ديون الدول اللاتينية الأميريكية . وكان الدائنون الأوروبيون يستعينون بقواتهم المسلحة فى تحصيل ديونهم المستحقة الاداء ، فى الشواطىء الكاريبية . وكان يخشى أنهم ، اذا ما نزلوا الى الشاطىء ، فقد يستقرون به . مما جعل الرئيس « تيودور روزفلت » يعلن بدوره « استنتاج روزفلت » ، استكمالا لنظرية « مونرو » . فينذر الدائنين الأوروبيين بالابتعاد عن الأراضى الأميريكية ، على أن تتولى

الولايات المتحدة فى تلك الأراضى مهمة التحصيل ، والاستيلاء على دخل الجمارك ، وصون الأمن ، والقضاء على الفساد والرشوة ، حتى تنهض الدول اللاتينية الأميريكية المفلسة من كبوتها .

وقد استاءت الدول اللاتينية الأميريكية من اقدام الولايات المتحدة على انزال قواتها البحرية فى أراضى تلك الدول ، على التوالى . حتى أعلن الرئيس « هربرت هوفر » العدول عن السياسة القائمة على « استنتاج روزفلت » المذكور . وبدأ عهد جديد للتقرب الودى من دول أميريكا الجنوبية . فشرع هوفر فى رحلة صداقة ومودة الى هذه الدول ، فى الفترة التى انقضت بين انتخابه للرياسة فى سنة ١٩٢٤ وتوليه مهام منصبه فى سنة ١٩٢٩ . واستمر الرئيسان فرنكلان روزفلت وترومان فى علاقات حسن الجوار . وتعهدت الولايات المتحدة بالامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأميريكية الأخرى . وعندما أسست « هيئة الدول الأميريكية » اعتبر الدفاع عن تلك القارة واجبا ملقى على جميع الدول الأعضاء ، دون تخصيص .

وان التعديل الذى طرأ على « مبدأ مونرو » ، على الوجه الذى عرضناه ، يلفت النظر الى مشكلة تعترض الدفاع عن العالم الحر : فالدول الحرة لاترتاح ، من جهة ، الى اقدام الولايات المتحدة على انزال قواتها الحربية الى أراضى الدول

الأخرى ، لاستعادة النظام فيها . بل ان الجميع يتوقون الى أن تحل سائر المشكلات الداخلية ، فى ظل الحرية ، وبفضلها. ومن جهة أخرى ، ينظر الأحرار شذرا الى ما يرونه من تعضيد الولايات المتحدة لدول ذات نظام دكتاتورى ، فى أميريكا الجنوبية أو سواها . ولا ينقطع الحزب الشيوعى عن اثارة هذه الاشكالات فى دعايته .

ويجيب الأميريكيون على هذا الاعتراض — وهذا طوال القرن الأخير ، فيما عدا استثناءات قليلة — بأن الدكتاتور المحلى الذى ينتصب فى دولة صغيرة أقل خطرا على العالم أجمع من اقدام أى من المعتدين الأجانب على فتح هذه الدولة. ولذلك تؤثر الولايات المتحدة أن تعاون الدول الصغيرة على صون استقلالها ، على الرغم مما يتبين من عجز هذه الدول ، الى حين ، عن أن تقيم لديها حكومة ديموقراطية .

والنظرية التقليدية الأميريكية المعلنة « لحرية البحار » قد ورثت عن بريطانيا ، التى ظلت تعلن ، منذ عهد الملكة اليزابث الأولى ، حقها فى الابحار والاتجار ، فى جميع أنحاء المعمورة . على أن الظروف تطورت ، حتى رميت هذه النظرية بأنها تعرقل التعاون فى حماية العالم الحر من اعتداء الدكتاتوريين . فحق الاتجار — وعلى الأخص حق المحايدين فى أن يستمروا فى تجارتهم مع الجميع — أصبح يتعارض مع وسائل الحرب العصرية ، وهذا منذ الحرب العالمية الأولى.

وقد جادل الرئيس ولسون فى ذلك ، غاضبا محتدا ، مع الحكومتين البريطانية والألمانية على السواء . الا أنلا بريطانيا ولا ألمانيا كانتا تحتملان أن تبيحا للسفن الأميريكية أن تقصد سالمة بتجارتها الى موانى الأعداء ، اذ أن فك الحصار البحرى كان يعنى لكل من الطرفين المحاربين انهزامه فى الحرب . ولم يحل الاشكال الا خروج الولايات المتحدة عن الحياد واشتباكها بدورها فى الحرب .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، تنازل الكونجرس عما كان يترتب على الحياد الأميريكى من حق الاتجار فيما وراء البحار . فصدرت قوانين الحياد ، تحرم على السفن الأميريكية أن تقصد الى المناطق الحربية . وتلاشى وقع هذه القوانين عندما انضمت الولايات المتحدة مجددا الى جانب الحلفاء .

وفى أثناء الحرب الباردة التى تدور منذ سنة ١٩٤٥، تزعمت الولايات المتحدة فى العالم المطالبة بتقييد الاتجار مع الدول السوفييتية . اذن فالضرورة قد اكتسحت النظريات ، وأصبحت حرية البحار تتفقد ، فى المجال السياسى ، من يدافع عنها ، متحمسا لها . وتخلى الجميع عن المبدأ ، وأصبحوا يتجادلون فى تحديد نوع الرقابة الذى يحقق أصرم النتائج .

ويرتبط بمبدأ حرية البحار مبدأ « الباب المفتوح » فى الصين ، وبمقتضاه كانت الولايات المتحدة تلح على أن تكفل

لرعاياها المساواة فى الحقوق والامتيازات فى التجارة الصينية . وقد انهارت هذه المطالب بداهة منذ قامت الثورة الشيوعية فى الصين .

ولقد مرت السياسة الخارجية الأميريكية بفترة استعمارية انتهت بانتهاء الحرب مع اسبانيا فى سنة ١٨٩٨ . ففى الجيل التاسع عشر امتدت حدود الولايات المتحدة غربا حتى المحيط الهادى ، وجنوبا حتى « ريو جراندى » . وكان أعنف ما وقع فى أثناء هذا الاطراد ، الحرب المكسيكية من سنة ١٨٤٦ الى سنة ١٨٤٨ . وكانت تقوم من وقت لآخر حركات ترمى الى الاستيلاء على كوبا وسواها من الجزر الكرائيبية ، على أن هذه النزوات لم تتحول الى نزعة استعمارية صريحة .

ولقد نشبت الحرب الاسبانية فى سنة ١٨٩٨ من العطف على أمانى أهل كوبا ، فى ثورتهم على الحكم الاسبانى ، ومن الخوف من أن تتوصل ألمانيا ، بضغطها على اسبانيا ، الى أن تستولى على كوبا . وألهبت الصحافة المشاعر العامة ، بعد حادثة انفجار المدرعة « مين » فى ميناء هافانا . واذا بالشعب الأميريكى يستيقظ ذات يوم مندهشا لأن كوبا وبورتوريكا وجزائر الفليبين أصبحت كلها تحت سيطرته .

وأنشد الشاعر البريطانى « روديارد كبلنج » قصيدته المشهورة التى يدعو فيها الشعب الأميريكى الى أن يقدم على حمل أعباء الرجل الأبيض . ودار الجدل فى الولايات المتحدة

حول النزوات الاستعمارية ، وتضاربت الآراء فى مصير تلك الممتلكات الجديدة . على أن الاستعمار لم يلاق تأييدا شعبيا. وأصبح من الواضح اليوم أن أغلبية الشعب الأميريكى زاهدة فى السيطرة على أى من الشعوب النائية ذات اللغات والعادات المختلفة .ولم يعد أحد يتحمس للشعار القائل بأنعلم الولايات المتحدة ، اذا ما رفرف على بقعة ما ، لا يصح أن ينزل عنها . وعندما تحمل الظروف الأميريكيين على أن يسيطروا على بلاد أجنبية ، مثل ألمانيا أو اليابان ، فلا مطمع لهم الا الأوبة الى ديارهم .

فالسياسة الحزبية فى الشئون الخارجية غيرها فى المسائل الداخلية . ولا خطة فى معاملة الأجانب — من أعداء أو أصدقاء — الا التعاون بين الحزبين الكبيرين ، بواعز من الوطنية الخالصة . ولا يخرج على هذا المبدأ الا الساسة المتهورون غير المسئولين . ومع ذلك فقد تختلف الآراء فى تحديد النفقات التى تتطلبها السياسة الخارجية ، فيدور الجدل مثلا حول الاعانات الخارجية . ثم ان هناك من المصالح الاقتصادية المحلية الأنانية ما لا يجسر أى عضو فى الهيئة النيابية على أن يتجاهلها ، والا استبدل به سواه فى الانتخابات التالية . ومن المطالب السياسية المستجدة ما يقضى على التقاليد العريقة . فالأحوال العالمية تجبر الشعب الأميريكى على أن يتعلم حقائق جديدة ، لا يتبين له الصواب فيها من الخطل الا على ضوء الجدل السياسى المتشعب .

السياسة والديموقراطية

ان الولايات المتحدة من أكثر الدول انسانية ، بينما الاتحاد السوفييتى أشدها افتقارا الى هذه الصفة . ولا يخلو كلا المتنافسين من نقائص ، الا أن كلا منهما يختص بنوع معين منها . فشتان بين نظامهما الاقتصادى ، وبين مذاهبهما الدينية وبين معاملتهما لاقليتيهما . وشتان بين النزعات السياسية لدى كل منهما .

فشعوب الاتحاد السوفييتى — اذا صدقنا ما تقوله فى ذلك حكومته — دائمة التأمل والسعى فى المجال السياسى . وأبلغ دليل على ذلك أن لديهم من المسجونين « السياسيين » عددا يتراوح بين أربعة ملايين وعشرين مليونا ، يقضون ما يتبقى من حياتهم فى معسكرات العمل الاجبارى . وقد رموا بأنهم كان لهم نشاط أو تفكير سياسى غير سليم . وفى تلك المعسكرات تعطى الصدارة للصوص والقتلة ، فيجعل لهؤلاء الاشراف على السجناء السياسيين . ففى نظام الحكم السوفييتى ، يعتبر النشاط السياسى كبرى الجرائم ...

أما فى الولايات المتحدة وسواها من الدول الديموقراطية فلا اجرام فى الانصراف الى الشئون السياسية . ومع ذلك

فقد يكون هناك من صور النشاط السياسى ما تؤاخذ عليه قوانين العقوبات ، سواء أكان ذلك فى المستوى الأعلى ، وهو مستوى القابضين على مقاليد الحكم ، أو المستوى الأدنى وهو مستوى عامة المفسدين .

وتختلف مشارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كذلك فى موقفهما من الحقوق المدنية . ففى كل من البلدين تتألف الأمة من شعوب عدة ، تختلف عاداتها وطباعها ولغتها الأصلية . فاذا جمعت هذه الشعوب فى صعيد حكومة مركزية موحدة وميدان اقتصادى مفرد ، تضاربت المصالح وتولدت المنازعات . وهى أمور محتمة ، تعالجها الولايات المتحدة علاجا يخالف علاج الاتحاد السوفييتى لها .

ففى الاتحاد السوفييتى ، كل أمة أو قبيلة تجمد على ما طبعت عليه من خصائص وعادات ، فتمتنع أو تعجز عن الاندماج التام فى الكتلة السوفييتية الدارجة، وقد تعتبر عديمة الفائدة فمصيرها الانقراض . فسوف تبعث الحكومة المركزية الى المنطقة بقطارات البضائع ، تشحن فيها الكتل البشرية المتمنعة ، للقضاء عليها فى معسكرات الرقيق ، مالم يعهد اليها بتعمير مناطق الثلوج الأبدية ، أو ينثر أفرادها ويشتتون فى محيط الأمة الروسية كافة . وينتهى الأمر بابادة هذا الشعب المتخلف ، من سطح الأرض ، حتى يندثر معه ما كان يختص به من ثقافة أو ديانة أو تقاليد ذاتية .

تجرى اذن «تنقية طبيعية» فى الاتحاد السوفييتى ، يترتب عليها أن القبائل القادرة تبيد هناك القبائل العاجزة ، قياسا على ما يجرى فى عالم الحيوان حيث يكتب البقاء للاصلح ، أى الأقدر على اعدام سواه . على أن الأقدر على البقاء فى الدولة البوليسية ليس هو غالبا المواطن الأوفر حضارة ، بل هو الأشد قسوة .

وتعيش فى الولايات المتحدة شعوب من مختلف الأجناس والثقافات والأديان . ولبعضها خصائص مميزة يحول قطعا دون اندماجها فى عامة الجمهور ، فى المستقبل المنظور . فتقوم منازعات ، بعضها عويص مرير ، من جراء تجافى الأجناس والثقافات والأديان . وليس أحد يأمل فى أن يتلاشى ، فى القريب ، ما يقوم بين البيض والزنوج ، وبين اليهود والمسيحيين ، وبين الكاثوليك والبروتستانت ، من سوء الظن والتحامل . وليس أحد يقول أن جميعهم يستطيعون أن يعملوا معا ويأكلوا معا ويلعبوا معا ، على قدم المساواة . فلقد طبع كل من البشر على أن ينظر بعين الريبة والضغينة الى من ينتمى الى غير عنصره أو يؤمن بغير دينه . ويحتمل أن يؤدى الازدراء أحيانا الى الاعتداء . بل قد تصدر قوانين تجحف بالأقلية المضطهدة وتحرمها من تكافؤ الفرص . تلك هى نواميس الطبيعة البشرية .

على أن فى الطبيعة البشرية كذلك قابلية للتصادق والوئام

بين مختلف الأجناس والديانات . والمجتمع الديموقراطي يفسح من هذا المتسع ، ويقود الجماعة — ولو فى تباطؤ — نحو تنسيق العلاقات البشرية سائرها . وتتعدد فى الولايات المتحدة دلائل هذا التقدم ، على أساس من الانسجام وسلامة النوايا ، مما يدعم ايماننا بأن الأنظمة والتقاليد القائمة فى الولايات المتحدة تحقق خيرا أكيدا .

ولا يبيح الشعب الأميريكى لحكومته أن تحل المشكلات العنصرية بوسيلة ابادة الطرف الأضعف ، أى بالقضاء على الأفراد الذين ينتمون الى الكتلة التى تميل عنها عامة الجمهور. وعلى عكس ذلك يواصل الشعب الأميريكى البحث فى خير الوسائل التعليمية والتشريعية ، التى تصلح لصون حقوق جميع المواطنين وتوسيع مداها ، وهذا بالمجادلة العلنية الحرة.

وتستغل الدعاية الشيوعية — ولا سيما الموجهة منها الى الشعوب الملونة — سوء معاملة الملونين فى الولايات المتحدة. ولا يستطيع الأميريكيون أن يتنصلوا من هذه المآخذ ، وانما عليهم أن يواجهوها وأن يقيموا الأدلة على تحسن الأوضاع . ولن يلجأ الأميريكيون أبدا الى الوسائل السوفييتية فى ابادة الجنس المضطهد ، مع التستر على الجريمة بسياج السرية . وانما يسعون الى تقويم الأوضاع بالوسائل الديموقراطية . وهى بطيئة ولكنها فعالة .

وأبلغ دليل على أن الولايات المتحدة — على الرغم مما

قد يؤخذ عليها — فيها ما يستجلب الأجانب ، ما يشاهد من أن غالبية المهاجرين ، وهم يرون البلاد من أبغض زواياها ، يصرون مع ذلك على أن يستوطنوها . فالحرية لدى الشعب الأميركى لم تبلغ ذروتها ، ومع ذلك فعلمها يرفرف على كثير من ضروب النشاط ، وظلها يمتد يوما بعد يوم ، وحيويتها لها حصانة ذاتية ، تستمدها من منبتها .

هذا لأن أغلب المهاجرين الذين قصدوا الى أميركا ، كانوا يهاجرون اليها تخلصا من قيود كانوا يرسفون فيها سابقا . فتوجهوا الى بلاد جديدة ، حيث الحياة كانت وعرة خطرة . فأهلك الجوع والعرى كثيرين منهم ، وأباد الهنود ما استطاعوا اليه سبيلا . ومع ذلك فكان المهاجرون يشعرون بأنهم أحرار ، قد حطموا قيودهم الحديدية ...

ثم ان الظروف أضفت على الأميركيين ، لمدى ثلاثة قرون ، الحماية الجغرافية . وأوجدت من الفرص ما جعل حريتهم القومية مكفولة بداهة . فمياه الأطلنطى كانت درعا يحميهم . وكان الأميركيون يستطيعون دائما أن يجندوا جيشا يكفى لدفع غارات القوات التى كانت بريطانيا أو سواها تستطيع أن تنقلها لمهاجمتهم عبر ثلاثة آلاف ميل من البحار . وقد شاء حسن طالع الولايات المتحدة ، عند نشأتها ، أن اشتبكت الدول الأوروبية ببعضها فى منازعات حارة ، لم تكن لتمكن أيا منها من أن تجمع قواها لتغزو بها الشواطىء الأميركية .

ومن العوامل الجغرافية الأخرى التى وطـدت أركان الحرية ، ما كان هناك فى الغرب من أراضى فضاء . فما الحرية فى الواقع الا القدرة على الرحيل من منزل ضنك الى منزل رحب . ولا يشد أزر أى مضطهد مثل شعوره بأنه فى وسعه أن يجوب ويتجول . و.لا تزال القدرة على الرحيل هى من أحجار الزاوية فى الصرح الأميركى للحريات . وفى أثنـاء الفترة المديدة التى بقيت فيها الحدود مفتوحة ، ظلت هذه القدرة على الرحيل الى الأراضى الفضاء العامل الجوهرى فى مواجهة السلطات وفى الذود عن حريات الفرد .

ونذكر أخيرا ما ورثه الشعب الأميركى عن انجلترا من قوانين وأوضاع ، جاءت فى انجلترا ذاتها ثمرة لكفاح مديد شديد بين الملك والشعب ، ولذا فهى ترمى بخاصة الى حماية المواطن من الحـكومة . وجاء التعديل الخامس للدسـتور الأميركى يسجل أن الحكومة ليس لها أن تحرم أى مواطن من حياته أو حريته أو ملكه الا بعد أن يجرى القانون فى شأنه مجراه . ولن ينزع ملكه للمنفعة العامة ، الا فى مقابل تعويض عـادل .

هذا ما ورثه الأميركيون من أوضاع الطبقات الوسطى . وقد ساعد ما بين أوروبا وبين الأراضى الأميركية من مسافات شاسـعة على أن يتشرب الأميركيون من عقلية الطبقـات الوسطى . فلا طبقة للنبلاء عندهم ولا طبقة للرعاع . فالأجير الأميركى يتجـه تفكيره الى أن يشترى لنفسه منزلا أو أن

يساهم فى عمل لحسابه ، ولا يسلم أبدا بأنه كتب عليه أن يكون طوال حياته من الطبقات الكادحة التى انما تجاهد لتصادر أملاك أصحاب رؤوس الأموال . وهناك عدد كبير من العمال قصدوا فيما مضى الى الغرب ليفلحوا الأرض وينصرفوا الى الزراعة ، كما أن غيرهم تولى أعمالا تجارية ، مما يجعلهم لا يسلمون بأن هناك طبقات مستقلة تتحارب من جراء انها لا تتمازج .

لذلك كله أصبحت القوانين والأنظمة الأميريكية اداة سياسية صالحة تماما للذود عن حريات الشعب . وهى تتطور لتجارى ما استجد من ظروف ، بعد أن انكمشت البحار وانحصرت مناطق الحدود ذات الفرص المواتية . فامتدت أداة الحكم ، وصيغت فى قوالب أخرى ، حتى تكفل للشعب صورا جديدة من الحمايات التى يتوق لها .

لقد نشأت الديموقراطية اذن ، فى المراحل الأولى من التاريخ الأميريكى ، بفضل التخوم المترامية ، التى كانت ارجاؤها تنفسح فى وجه أى رجل يلحق به الضيم ، فيرحل ليتحرر ، ويسعى لرزقه معتمدا على كفاءته . على أن مناطق الشواطىء الشرقية استجلبت المواطنين من ذوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية ، من السلالة البريطانية . فاستقروا فيها . واحتكروا السياسة . وخصوا أنفسهم دون سواهم بحق الانتخاب .

واذا بالتخوم تترامى نحو الغرب . واذا برجال البقاع

النائية تتغلب أصواتهم فى الانتخابات على أصوات أصحاب الثروات . واذا بالديموقراطية السياسية يتسع مداها من جراء منح حق الانتخاب الى المزيد من طبقات الرجال، ثم الى النساء. واذا بالشعب يتولى مباشرة انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ .وبذلك انتزعت السلطة السياسية من أيادى الطبقات العليا التى كانت تحتكرها . وأصبحت تنطبع بمزايا عموم الشعب ونقائصه . وهذه المزايا والنقائص ذاتها هى التى ستكون دعائم البناء أو معاول الهدم ، فى الولايات المتحدة، فى أزمات القرن العشرين .

فالشعب أصبح صاحب القول الفصل فى تبين الصواب من الخطل ، والحكمة من العته . والقول السارى بأن ارادة الشعب هى ارادة الله انما مؤداه هنا أن الشعب ، اذ يشيد المجتمع الأميريكى ، له أن يعلى كلمته على سواها ، لأنه دون سواه صاحب السيادة ، فيجب فى كلمته أن تسود . فاذا ما اعترضت الشعب مسألة غامضة لا تحل الا بتوالى التجارب كان للشعب أن يشرع فى هذه التجارب . والاخفاق قد يحدو نحو التوفيق . وكثيرا ما يهتدى الشعب الى سواء السبيل ، فيروقه المصير .

ولقد جانب الشعب التوفيق ، غداة الحرب العالمية الأولى، عندما رفض أن ينضم الى عصبة الأمم وتقاعس عن أن يساهم فى حفظ الأمن العالمى ، وتلاهى بوعود سلمية جوفاء . ولم يهتد الضالون وقتئذ الى من يرشدهم الى سواء السبيل .

وقد جعلتهم الظروف أوفر حكمة فى الجولة التالية ، اثر حادثة « بيرل هاربور » ، عندما تبين لهم أن قصاصات الورق لا وزن لها فى العلاقات الدولية .

ولذا أسرع الشعب الأميركى الى الانضمام الى هيئة الأمم المتحدة ، وهو لا يزال يعمل جهده لمعاونة هذه الهيئة ودعمها . وكانت الولايات المتحدة هى الداعية الى المواقف الجازمة لمواجهة التهديد فى كوريا ، وبذلك حفظت لهيئة الأمم المتحدة هيبتها وكيانها . وقبل وقوع حادثة « بيرل هاربور » أقر الشعب الأميركى برنامج « الاعارة والتأجير » ، كما أنه أقر ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مشروع مارشال . وهى كلها أعمال تشهد بأن الشعب قد استفاد من تجاربه الماضية واعتبر بعبرة الأخطاء السالفة ، فتأهب لمواجهة اخطار الغد .

وسيكون الشعب فى المستقبل على صواب أحيانا ، وأحيانا فى خطل . وخير مجال للتعلم هو مجال الاختبارات المتوالية. وسيستمر الشعب يسير نحو الرقى ، تحوطه الأخطار ، دون أن تنال من ايمانه بوجوب السير الى الأمام . وقد يكون هذا التفاؤل لا يستند الى أساس ، الا أنه السبيل الوحيد الى عالم أفضل . وهو سبيل طبع الشعب الأميركى على أن يسير فيه السير الحثيث ، فى طليعة الصفوف ، على الرغم مما قد يعتريه من تمنع . ولقد حلت فى التاريخ ساعات أصبحت فيها القوى المجهولة ، والأسئلة التى تفتقر الى اجابات ، تحوط بالعالم وتهاجم عوامل الخير فيه . فلا بد من التجلد والمصامدة .

والقوى السياسـية فى الولايات المتحدة قد تدفـع الى الأمام كما قد تجذب الى الخلف . فالحياة مزيج من الاقدام والتريث . والمجال لا يتسع للشجعان المخاطرين دون سواهم، وانما يتسع كذلك للحذرين الهيابين . فللمخاوف وجاهتها كما للأمانى تماما ، ولا يصح أن يقر قرار الا بعد وزن هذه وتلك وهو ما يرمى الى تحقيقه النظام السياسى الأميركى . وقد أحرز بعض النجاح فى عالم مضطرب ، يحتدم فيه الجـدل والعراك .

والولايات المتحدة ، اذ تواجه مطالب الزعامة فى العالم ، يسعدها ما يتصف به الشعب الأميركى من تمازج العناصر التى يتألف منها . فلا يغرب على شعب الولايات المتحدة شىء من الأمانى والمخاوف والعقائد والاحقاد والارتياب والتناسق والانسجام ، مما يجول فى خواطر الأجناس جميعها . فكلها مشكلات متأصلة فى داخل الولايات ، وهى لم تعالج حتى الآن علاجا يقتلع الداء من جذوره، الا أن الشفرات قدذهبت حدتها ، وتوافق الاضداد على أن يعيشوا جنبا الى جنب آمنين دون أن يشتبكوا فى حرب أهلية . والعالم أحوج الى تحقيق ذلك فى النطاق الأوسع ، اذ لايجدى الاسترسال فى التعلق بأهداب الأحلام . ولقد اكتسب الشعب الأميركى ما يحتاجه من خبرة فى ذلك ، من جراء ما صادفه من مصاعب داخلية فى هذا القبيل .

فليس فى الأحلام الأميركية اذن مزيد من التفاؤل الخيالى

بل هم أناس سلخوا ثلثمائة عام ، وهم يسيرون الى أمام ، فى رحلة لم تبلغهم بعد وادى الاستقرار . وهى رحلة لا نهاية لها . الا أن السير يجب أن يواصل . وعلى الرغم مما قد يعترضه من مصاعب ، فهو مسير يرتاح الشعب اليه ، لأنه يقوده الى أعلى ، حيث تتسع تدريجيا أمام أعينه الآفاق الباهرة .

ولم يفت الرحالة الفرنسى ، « دى توكفيل » أن يقول منذ أكثر من قرن : « ان هيكل الحكومة الأميريكية لايمكن أن يوافق شعبا لم يكتسب خبرة طويلة فى تصريف شئونه بنفسه حتى أصبحت أدنى طبقاته تلم الماما شاملا بفن السياسة » . ولذلك لا يسع الشعب الأميريكى أن يوصى البلاد التى لا تزال تقطع مرحلتها الأولى فى عهد التحرر من الحكم المطلق أن تقتبس لأنظمتها الأوضاع الأميريكية ، وهى أوضاع انما جاءت ثمرة للتجارب الذاتية للشعب الأميريكى . وغاية مايستطيع الشعب الأميريكى أن يوصى به الشعوب الأخرى التى استعادت حريتها ، هو أن تشرع فى المسير فى الضروب الديموقراطية ، مستلهمة تقاليدها الذاتية ، معتمدة على خصائصها المتميزة ، واثقة بأنها مقدمة على رحلة ممتعة،خليقة بأن يقدم عليها كل من الشعوب ، مهما يصادفه فيها من صعاب .

وسوف يوفق الشعب الى أن يمهد طريقه الى السعادة

بشتى الوسائل . يحفزه العلم ، وتضىء تعاليم الدين سبيله .
فاذا طبع الأفراد ، فى حياتهم اليومية ، على أن يعطوا على
قدر ما يأخذون ، فهم قد تشربوا اذن بالأوضاع الأميريكية .

فنظام الحكم يقوم لديهم على الوسائل الديموقراطية
فى المناقشة والمساومة والتراضى ، على قدر المستطاع . تلك
فنون السياسة . وفى أحد الطرفين ، تقوم الدكتاتوريات،وهى
تتنكر للنشاط السياسى . وفى الطرف الآخر ، تقوم
الديموقراطيات ، ونشاطها السياسى لايخلو من الضجيج
ولا من الاضطراب .

أما الشعب الأميريكى ، فقد أختار الطابع الديموقراطى ،
بحسناته وسيئاته ، ليواجه فى حماه ما يخبؤه له القدر ، فى
القرن العشرين .

محتويات الكتاب

هذا الكتاب

لقد اصبح البحث فى نظم الحكم فى مختلف البلاد العربية يهم فريقا كبيرا من المواطنين ويزداد الاهتمام يوما بعد يوم بالأوضاع السياسية القائمة فى الدول الكبرى .

لذلك فلا غنى للمثقفين فى الدول العربية من أن يلموا الماما وافيا بالأوضاع الدستورية والسياسية والنظامية فى مختلف البلاد المتحضرة ومن بينها الولايات المتحدة .

ان بلادنا العربية تقف اليوم فى مفترق الطرق وقد أخذت تتطلع الى اقامة نظمها السياسية على أسس سليمة تتماشى مع ظروفها الحاضرة وتستهدى من تجاريب الأمم الأخرى التى سارت شوطا بعيدا فى حياتها السياسية .

والنظام الرئاسى الذى هو طابع دستور الولايات المتحدة نظام جديد نسبيا بالنسبة للدارسين فى النظم الدستورية من غير الأمريكيين ، ومن هنا فان هذا المرجع يسد فراغا كبيرا فى المكتبة العربية .

تنشر هذا الكتاب مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بالاشتراك مع مكتبة الخانجى بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد .

كتاب لا بد أن يقرأ

مطبعة مصر شركة مساهمة